الاثنين 27 أيلول 2021
العدد 4448 السنة السادسة عشرة
lundi 27 septembre 2021 nº 4448 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

الأولوية لصناعة الدواء أم لاستيراده؟

● **محمد وهبة**
مصرف لبنان يتخبط من اليوم الأول

● **زياد حافظ**
حكومة لتقطيع الوقت

عندما يدعو جعجع إلى تجاوز عقوبات أميركا على ايران! [4]

ماكرون لميقاتي: مستعدون للتدخّل لدى دول الخليج باستثناء السعودية [4]

الجيش: نيترات البقاع تُستخدَم للتفجير [2]

جنين تحاصر العدو

[10 ـ 11]

يفضّل الاحتلال الإسرائيلي عدم خوض معركة عسكرية شاملة في جنين لئلا يكون ممكناً التنبؤ بمآلها، خصوصاً في ظل بروز تصعيد جديدة في المدينة (أ ف ب)

قضية

«اللبنانية» في ورطة «الترقيع» لا يصنع جامعة

6

الحدث

«شتاء السّخط» طوابير الوقود تغزو بريطانيا

12

تقرير

أرمينيا ـ أذربيجان بعد عام لملمة التداعيات مستمرّة

12

قضية اليوم

الجيش يحسم: نسبة الأزوت 34,7 في المئة وقابلة للتفجير

من أين دخلت نيترات البقاع إلى لبنان؟

لم تتمكن استخبارات الجيش بعد من كشف مصدر نيترات الأمونيوم التي ضُبطت في مستودعات سعدالله صُلح في بعلبك. الجيش أخضع النيترات المضبوطة لكشف مخبري بعد تشكيكه في نسبة الأزوت فيها ليتبين فعلاً انها 34,7، أي انها تدخل في تصنيع المتفجرات، ومن النوع الذي يُمنع دخوله من دون إشراف الجيش

رضوان مرتضى

نسبة الأزوت في نيترات البقاع مماثلة لنسبتها في نيترات العنبر الرقم 12 (أ ف ب)

لم يكن أحمد الزين، مدير المشتريات في مستودعات سعدالله صلح، يعلم أنّه يُوَرّط نفسه عندما قرّر الإيقاع بكل من رب عمله (صلح) ومارون الصقر في شأن شحنة نيترات الأمونيوم التي ضُبطت في سهل بلدة إيعات (بعلبك) قبل عشرة أيام. اعتقد الزين، وهو رتيب متقاعد يعمل لدى صلح منذ نحو عام ونصف عام، أنّ ما أدلى به في مفرزة بعلبك القضائية قد يحميه من التوقيف، لكنه لم يُمنح حماية المُخبر التي تتم بموجب ورقة يوقعها مدعي عام التمييز. بعد ضبط الشاحنة فرّ صلح والزين قبل أن يُقرر الأخير تسليم نفسه، فاتّصل بواسطة ضابط بمفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بالإنابة فادي عقيقي عارضاً تسليم نفسه. وقد أوصله الضابط بنفسه إلى ثكنة المقرّ العام حيث احتُجز في المكان الذي يُحتجز فيه الضباط. فيما أعطى القاضي عقيقي أوامره

> **الشماس لم يبع النيترات للصقر والأخير يتمسك بنفي علاقته بالأمر رغم اعترافات صلح**

لفرع المعلومات بختم التحقيقات وإيداعه الملف مع الموقوفين، كما أعطى إشارته بمنع محققي الفرع من الاستماع إلى الزين لأن الأخير أبلغ مفوض الحكومة بأنّ حياته في خطر لدى قوى الأمن، بذريعة أن صلة قرابة تربط زوجة أحد الضباط بسعدالله صلح، وأن أبناء الأخير سبق أن تعرّضوا له ولعائلته بالتهديد.

قرر عقيقي نقل الملف إلى مديرية المخابرات بعدما انتقل بنفسه، بعد منتصف الليل، للاستماع إلى إفادة الزين، فتحدث الأخير عن لقاء بين السفيرة الأميركية والقيادي القواتي إبراهيم الصقر (شقيق مارون الصقر)، وعن نية «لتركيب» الملف «لأحد الأشخاص من الثنائي الشيعي. وأبلغ الزين القاضي عقيقي أنّ نجل أحد المعنيين باللف عرض عليه أن يتحمّل مسؤولية شراء النيترات مقابل مبلغ مالي كبير، وقال إنه كان ينوي تصوير عملية الدفع، مؤكداً أن في حوزته تسجيلاً صوتياً موثقاً.

زوجة الزين، داليدا الزين، قالت في اتصال مع «الأخبار» إنّ زوجها علم بهذه التفاصيل إثر استراقه السمع إلى اتصال بين صلح ومارون الصقر قال فيه الأخير إنّ السفيرة الأميركية كانت في ضيافة شقيقه إبراهيم. وأضافت أن زوجها حاول ثني صلح عن شراء النيترات بسبب خطورة الأمر، إلا أن صلح لم يستمع إليه. وأعربت عن خشيتها على سلامة بناتها، مشيرة إلى أن العائلة تعرضت مرات عدة إثر ضبط شاحنة النيترات. في المقابل، قالت مصادر عسكرية مصادر عسكرية أنّ مديرية المخابرات تُشكك بنتائج الفحوصات المخبرية التي أجريت في المختبرات الجنائية لقوى الأمن الداخلي حول نسبة تركيز الأزوت، علمت «الأخبار» أنّ العينات المضبوطة أُخضعت للكشف مجدداً في مختبرات الجيش وقد تبيّن بالفعل أن نسبة تركيز الأزوت فيها تبلغ 34,7، أي أنها مما يُمنع استيراده من دون إشراف الجيش وموافقة وزارتي الدفاع والداخلية. وهنا، بقي أمام استخبارات الجيش تحديد مصدر النيترات. إذ إنّ الصقر لا يزال ينفي بيع النيترات المضبوطة لصلح، بينما يؤكد الأخير والزين ومعظم العاملين معهما أنها اشتُريت من الصقر.

وقد دهمت استخبارات الجيش مستودعات صلح وصقر وصادرت أجهزة كومبيوتر للتدقيق في المبيعات والمشتريات، علماً أن الإفادات تؤكد وجود علاقة تجارية بين الرجلين منذ أكثر من عشر سنوات. كما جرى توقيف ثلاثة أشخاص جُدد في القضية.

كذلك علمت «الأخبار» أنّ صاحب الشركة اللبنانية للمتفجرات مجيد الشماس سُئل عن إمكان أن يكون قد باع بعضاً من النيترات التي يستوردها الصقر، فأكد الأخير أنّه يستخدم كل وارداته من النيترات في تصنيع الديناميت. هكذا بقي أمام محققي المخابرات إفادة الزين الذي ادعى أنّ الصقر يحصل على النيترات عبر مرفأ بيروت، وأنها تهرّب على أنها «علف للدواب»، وهو ما يفرض فتح تحقيق مع الجمارك.

«الأخبار» إنّ هناك رواية مقابلة لرواية الزين تفيد بأن الأخير أقنع صلح بشراء النيترات لبيعها لأشخاص في عرسال لاستخدامها في أعمال تفجير في الكسارات ومقالع الصخر.

وعن سبب نقل الملف ثلاث مرات، من الشرطة القضائية إلى فرع المعلومات فمديرية المخابرات، قال مرجع قضائي لـ«الأخبار» إنّ القاضي عقيقي أخذ في الاعتبار مسألة الصلاحية المحصورة بالجيش في ملف النيترات بحسب قانون الأسلحة والذخائر، مع أنّ ذلك لم يسر في ملف نيترات الأمونيوم في العنبر رقم 12 التي اعتبر الجيش نفسه غير معنيٍّ بها. وفيما كشفت

احتكار وتنفيعات وأصوات انتخابية

تضج زحلة بما يجري مع الأخوين مارون وإبراهيم الصقر. الأخير يعرف عنه عمله في مجال المحروقات، وهو لم يتوقف عن نشاطه في كل السنوات السابقة وعمل مع المقربين من الرئيس الراحل الياس الهراوي. وكان يجري التعامل معه على أنه «قبضايات» المنطقة. لكنه لم يكن يخفي ميوله إلى القوات اللبنانية التي عاد والتحق بصفوفها بعد خروج سمير جعجع من السجن.

برغم الخلافات التي وقعت بين الإخوة على المصالح المالية، وتسوية الأمور بطرق مختلفة. إلا أن الأخوين اشتهرا بالعمل على تجيير نسبة لا بأس بها من الأصوات لمصلحة القوات اللبنانية. ويتهم خصوم القوات آل الصقر بأنهم واجهة أعمال للقوات ليس أكثر. لكن البارز في الأمر أنه خلال التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية في الشهور الماضية على خلفية تخزين المواد المدعومة، تبين أن مستودعات تعود لآل صقر بينها ما كان موجوداً قرب مطار رياق، حوت على مواد كثيرة من بينها الغاز والبنزين والمازوت، إضافة إلى العلف والأسمدة الزراعية والنيترات. وأنه حصل في مرات عدة أن تعهد الصقر ببيع المواد بسعرها الأساسي، بينما صادر الجيش في إحدى المداهمات كميات كبيرة من الغاز واشتراها لمصلحة المؤسسة العسكرية.

لكن وجهة التحقيقات لم تكن تركز على وجود مواد ممنوعة، بل على احتمال وجود شبهة الاحتكار، خصوصاً أن منافسين للأخوين الصقر يتهمون قوى سياسية نافذة بالتدخل لمصلحتهما بالحصول حصراً على المواد المدعومة في المجال الزراعي دون غيرهما. وقد وردت الشكاوى بعدما قال مزارعون إنهم اشتروا تلك المواد بالدولار الأميركي الطازج وليس بالسعر المدعوم.

صحيح أن الوضعية العامة للأخوين الصقر لا تسمح بشن معركة سياسية كبيرة. إلا أن انزعاج القوات اللبنانية جاء على خلفية الوضع المستجد في زحلة بعد قرار النائب سيزار معلوف الخروج من كتلة الجمهورية القوية على خلفية موقفه الداعم لقيام حزب الله باستجرار المازوت من إيران. ويبدي القواتيون خشية من كون تعطيل أعمال الأخوين الصقر سيتسبب بمشكلة في حشد الأصوات الانتخابية، لأنهما كانا يتعهدان الحصول على أصوات عرب الفاعور الذين جنسوا مطلع التسعينيات وسجلوا في قيود المدينة وجوارها. بينما يملك المعلوف قوة تجييرية لا بأس بها. ويجري ذلك وسط حملة إعلامية جعلت قسماً كبيراً من المستقلين يعبرون عن استيائهم من «القوات» التي اضطرت إلى إصدار قرار بتجميد عضوية الأخوين الصقر في صفوفها، وهو ما أعلن عنه قائد القوات سمير جعجع شخصياً، قائلاً إن التجميد مستمر إلى حين صدور نتائج التحقيقات.

إضافة إلى ذلك، فإن مشكلة صارت تواجه المقربين من القوات الذين يحظون بميزة الحصول قبل غيرهم على مواد الغاز والبنزين والمازوت في المنطقة، وسط تعاظم حالة الطلب للمازوت الإيراني من قبل مؤسسات زحلية بينها ما يتبع للكنيسة، خصوصاً على أبواب فصل الشتاء. إضافة إلى ارتفاع منسوب النشاط الخدماتي لشخصيات متمولة في المنطقة يتقدمها النائب ميشال الضاهر، بالتزامن مع عودة الحديث عن «العودة إلى العائلات» بعد الغضب الذي حل على القوى الحزبية في المنطقة.

ابراهيم الأمين

أيام صعبة على أيتام أميركا

إعلام السعودية والإمارات المسيطر على الشاشات من دون منافسة جدية، مضافة إليه مواقع وصحف، على تعاستها، كلها منشغلة هذه الأيام، كما هي حال قوى سياسية ومنظمات «ثورية مدنية»، بالبحث عن سبل لعلاج ما يصفونه بـ«أزمة تخلّي أميركا عن لبنان». ومشكلة هؤلاء تشبه مشكلة نظرائهم في دول كثيرة في العالم، من أميركا اللاتينية إلى وسط آسيا، ومن أفغانستان إلى سلطة محمود عباس في رام الله، ومن العراق وسوريا واليمن إلى لبنان، وما تمظهر أخيراً من إحباط في عدد من إمارات القهر في الخليج.

حال الإنكار ليست وصفة خاصة بشعب من دون غيره أو بحزب من دون غيره. وهي موجودة لدى كثر بمعزل عن أصنافهم وأهوائهم. لكنها، في بلادنا، تتحوّل إلى مرض مستدام وعضال يفتك

> **الإنكار وسيلة الاتباع بدل المراجعة وعلينا تحمّل صراخهم بأن «العالم تخلّى عنا»**

بكثيرين. ومع ذلك، فإن من يتّبع أثرهم في الحياة العامة لا يتعلم الدرس. والخلاصة البديهية هي أن كل هؤلاء يمارسون التناقض في فهم وشرح سياسات الولايات المتحدة. انظروا إلى فرنسا كيف تعاني الأمرّين جراء ما حصل في صفقة الغواصات. مشكلة فرنسا أنها تعتقد بأن العالم سيقف على خاطرها، ويغضب الفرنسيون قليلاً قبل أن «ينضبّ» الجميع، ويعودوا إلى بيت الطاعة ليصرخوا كل على طريقته: ليس باليد حيلة!

حقيقة الأمر أن فرنسا، مثلاً، لا تريد أن تقرّ بأن التغييرات التي طاولت سياساتها الداخلية والخارجية في العقدين الماضيين، لم تكن لتأتي بنتيجة مغايرة. لا هي دولة عظمى قادرة على ادّعاء قدرات عسكرية استثنائية، ولا هي دولة تشهد نمواً خاصاً في الاقتصاد المنتج، بينما غلبت على نخبتها حلقة مالية يمثلها اليوم إيمانويل ماكرون وصحبه، وهي حلقة تنتمي إلى سوق الأعمال الذي قرره الأميركيون ما بعد انتهاء الحرب الباردة. قررت النخب الفرنسية التخلي عن كل ما كان يعرف بالتقاليد التي تميزها عن غيرها. لكنها، في حقيقة الأمر، ليست سوى دولة استعمارية ضعف عودها، ولم تعد تُرهب أو تغري، لا العالم المتقدم ولا العالم الفقير. مع ذلك، فإن ماكرون، مثلاً، يشعر بالغبطة وهو يرى أن في العالم شعباً كاللبنانيين ينتظر منه المنّ والسلوى، وهو مستعد لقضاء عطلته الأسبوعية في بيروت بدل سماع ضجيج المحتجين في باريس.

اللبنانيون أنفسهم، الذين يحجّون إلى باريس طلباً للعون، يراهنون اليوم على قدرة فرنسا على ملء فراغ كبير ناجم عن «التخلّي الأميركي» كما يعتقدون. وهؤلاء يرفضون الإقرار بالهزيمة التي أصابت كل مشاريعهم في كل هذه الأمكنة من العالم. وبدل الإقرار بالفشل ولا جدوى حروبهم على أنواعها، يرمون بالمسؤولية على الخارج. سبق أن طوشونا بنظرية حروب الآخرين على أرضنا، والآن يريدون صمّ آذاننا بنظرية تخلّي الآخرين عنا. هؤلاء سيرفضون، من الآن إلى أبد الآبدين، الإقرار بالهزيمة. وليس منطقياً ولا مستحباً أن ينتظر أحد خروجهم من الساحة. هل تظنّون أن ملك الاعتذارات والاستدارات وليد جنبلاط سيخرج على أبناء طائفته، قبل بقية اللبنانيين، يعتذر منهم عن المصائب التي لحقت بهم جراء سياساته. وهل تعتقدون أنه، وغيره من بقية الإقطاعيين من الجيلين القديم والجديد، سيطلق رصاصة على رأسه تاركاً وصية يتوزيع ما استولى عليه من الناس عليهم، أو أن يتخلى أحد من هؤلاء عن السلطات بعد كل الفشل الذي أصاب سياساتهم؟ لن يحصل ذلك. لا تنتظروا شيئاً من هذا القبيل...

اليوم، يريدنا هذا الفريق أن نصدق أن أميركا وكندا وبريطانيا وبقية الاتحاد الأوروبي، ومع هؤلاء إسرائيل والسعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت ومصر وجماعات أخرى، لم يجرّبوا كل السبل لتطويع هذه البلاد، وكأن اجتياحات الجيوش الأميركية والفرنسية والبريطانية والإسرائيلية للبنان حصلت قبل ألف سنة وليس قبل أربعة عقود فقط، أو كأن عشرات مليارات الدولارات التي أنفقت على هؤلاء، وسرقوا معظمها، لم تُصرف لإنجاح مشروع الفاشلين، أو كأن كل أنواع الضغوط والحروب والحصار والقتل والعقاب لم تحصل ولا تزال مستمرة.

مشكلة اللبنانيين المحبطين أنهم لا يريدون سماع ما يقوله عنهم الأميركيون والغربيون وأمراء الفتنة في الخليج، وكيف يكيلون لهم الشتائم ويلعنون الساعة التي تعاونوا فيها معهم. حتى إسرائيل، نفسها، ضاقت ذرعاً بهؤلاء وتركتهم عند بوابة الذل...

اليوم، نحن أمام مفصل جديد في هذه السياسات. أميركا تعالج خسائرها القائمة أو المرتقبة. وهي محقّة في العمل على برنامج الحدّ من الخسائر. فشلت عقود من حروب التدخل في تطويع دول كبيرة أو صغيرة. وهي تعرف أن خيار الخروج من المنطقة ليس للنقاش، بل هو ما تفعله بهدوء كما حصل في أفغانستان، أو تحت أزيز الرصاص الذي سيطاردهم على أي هيئة كانوا عليها، جيوشاً أو أمنيين أو عملاء بصفات دبلوماسية وأكاديمية وخلافه. وتعرف أميركا، جيداً، أن خصومها لن يتوقفوا عن العمل على طردها كيفما كان من المنطقة. وهي تعرف أنها غير قادرة على التضحية أكثر حيث لا جدوى من البذل. لكنها متيقّنة من أنها غير قادرة على حماية نفسها بواسطة من اعتبروا أنفسهم حلفاء لها وتصرفت معهم على الدوام كأدوات وعملاء.

اليوم، يحصد قسم من اللبنانيين الخيبة والإحباط جراء عقدين من الرهانات المجنونة. وليس متوقعاً أن يجري هؤلاء أي مراجعة، بل سنرى مزيداً من التعنت والجنون، ومزيداً من البحث عن خارج يوفر لهم ما يفترضون أنه حماية أو دعم. لكن هؤلاء، يلمسون، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن مصيرهم ليس على جدول أعمال رعاتهم من العرب أو أهل الغرب المتعالي، الذي لا يتوقف عن إذلال اتباعه، ودفعهم إلى القتال، إنما من دون أدوات إضافية. وهو يدرك، عملياً، أنه يدفعهم إلى الانتحار وليس أي شيء آخر.

قلة قليلة من العقلاء أو الواقعيين تطل برأسها في عدد من دول المنطقة، تحاول البحث عن مخرج يمنع تدفيعها الثمن مرات إضافية. لكن، ليس في بلادنا ما يشير إلى أن فرق المجانين، المنتشرة في كل نواحي البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والإعلامية، قد تعلمت الدرس. وجلهم لا يزال ينتظر أن يرنّ هاتفه، وأن يسمع على الطرف الآخر موظفاً من السفارة الأميركية يلقي عليه التحية أو يسأله عن أحواله!

علم وخبر

تحقيقات في بيروت حول النفط العراقي

تبيّن أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي حصل على معلومات خاصة حول «خلل» يرافق عملية تسليم شحنات الفيول العراقي. وبحسب المعلومات، فإن ميقاتي الذي تربطه علاقة خاصة بنظيره العراقي مصطفى الكاظمي، ينوي سؤاله عن احتمال وجود صفقات وعمولات بين معنيين بالجوانب التنفيذية من الصفقة، وسط معلومات عن أن الجانب المصري كان قد تقدّم بعرض مبادلة لكميات النفط العراقي الخام بمشتقات يحتاج إليها لبنان لتوليد الطاقة الكهربائية، وبأسعار تقلّ عن أسعار الشركة الإماراتية التي فازت بالمناقصة. ونقل زوار لبغداد عن مراجع عراقية ضرورة أن يجري لبنان تحقيقات للتثبت من ضلوع لبنانيين في تقاضي عمولات من الشركة الإماراتية.

قوى الأمن تُقلّص النفقات من جيوب الرتباء!

عمّمت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي على المؤهّلين أول والمؤهّلين في الخدمة الفعلية الراغبين في الانتقال على متن باصات قوى الأمن، تقديم طلب إلى شعبة الشؤون الإدارية، على أن يتنازلوا عن حصتهم من قسائم المحروقات المخصصة للرتب. المديرية برّرت قرارها بتقليص النفقات. لكنها لم تقبل بتعديل برامج تخصيص سياسيين وأزلام السلطة بعدد كبير جداً من المرافقين الذين ينتهي بهم الأمر في خدمات التبضّع وتوصيل الأولاد إلى المدارس!

وفد وزاري لبناني إلى دمشق

بدأ الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني ـ السوري نصري خوري الزيارة وفق تكليف رسمي، على أن يناقش الوزراء اللبنانيون مع نظرائهم السوريين في دمشق عدداً من الملفات، من بينها ملف الترانزيت والنقل على المعابر الشرعية وملف النازحين السوريين، إضافة إلى مشاريع زراعية وصناعية مشتركة.

...وتوزع أجهزة power bank

وزعت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي نحو 14 ألف جهاز power bank على عناصرها، منها نحو 4 آلاف شاحن من شركة سامسونغ لعناصر وضباط فرع المعلومات، على أن تُسلَّم بموجب لوائح اسمية.

رقم «مميّز» لوزير الاقتصاد

تلقّت وزارة الاتصالات كتاباً من وزارة الاقتصاد يطلب رقماً هاتفياً منزلياً مميّزاً. وتبيّن أن صاحب الطلب هو وزير الاقتصاد أمين سلام الذي سبقَ أن تقدّم بطلب مماثل قبل تعيينه في منصبه من دون أن ينال مراده، علماً بأنه كان قد عبّر عن أنه يعاني صعوبات ماليّة جعلته يتأخر عامين عن دفع بدل إيجار منزله.

مصير الأمين العام لوزارة الخارجية

يتردد أن اتصالات ناشطة تجرى لصياغة تسوية تتعلّق بالأمين العام لوزارة الخارجية هاني شميطلي، تقضي بالموافقة على طلبه المستعجل تشكيله وتعيينه سفيراً للبنان في عاصمة بارزة، بعدما أمضى سنوات الخدمة المطلوبة منه في الإدارة المركزية، حاله كحال عدد من السفراء، علماً بأنه يتولّى منصبه منذ 4 سنوات، تحوّل فيها إلى عنصر سجالي بين مؤيد ومعارض لإدارته. وفيما يحرص وزير الخارجية عبد الله بو حبيب على أن تكون الخطوة في سياقها الطبيعي، من دون أن تبدو «قصاصاً» لشميطلي كما يرغب كثيرون، يدرس الظروف المناسبة لإصدار تشكيلات دبلوماسية تسمح بإعادة دبلوماسيين انتهت مدة خدمتهم في الخارج ونقل فريق الإدارة المركزية الى الخارج بعدما تأخر تعيينهم.

وبحسب المعلومات، فإن الصيغة التي تحتاج الى موافقة الرئيس نجيب ميقاتي تتضمن تعيين شميطلي في إحدى العواصم وتأخير التحاقه بمنصبه ريثما يشغر المنصب هناك، وتكليف سفراء من الإدارة المركزية بمهام استثنائية في عدد من العواصم خلال الفترة الفاصلة عن موعد صدور التشكيلات.

في الواجهة

ماكرون لميقاتي: مستعدّون للتدخّل لدى دول الخليج باستثناء السعودية

النتائج الأولى لزيارة الرئيس نجيب ميقاتي لباريس ضرورية وإن لم تكن كافية. تبعاً لبعض التوقعات المغالية التي سبقتها، لم يكن منتظراً أكثر ممّا عاد به. مقدار ذهابه إلى هناك بنيّات. عاد منها أيضاً بنيّات. بيد أن الأصل هو مَن يبدأ أولاً

نقولا ناصيف

ما سمعه الرئيس نجيب ميقاتي في باريس الجمعة قاطع: على الحكومة اللبنانية التي يترأس، المبادرة فوراً إلى برمجة الإصلاحات البنيوية المدرجة في برنامج صندوق النقد الدولي. عنى ذلك أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أقرن نيّاته الإيجابية بالمساعدة والدعم، بشروط واجبة لا يسع لبنان إلا استجابتها، إذا كان يريد فعلاً إخراج نفسه من القعر، ويعوّل على حبل باريس لسحبه من أسوأ ما خبره هذا البلد.

> سمع ميقاتي من الرئيس الفرنسي مطالب ومواقف أساسية، منها:

«موفد الترسيم» أموس هوكشتاين في بيروت هذا الأسبوع

1 - مباشرة التفاوض مع صندوق النقد الدولي بوفد لبناني رسمي موحّد، يحمل وجهة نظر واحدة لا تكرّر ما خبره الصندوق في المفاوضات السابقة التي أجراها في لبنان، إبان حكومة الرئيس حسان دياب، عندما وجد نفسه أمام وفد لبناني منقسم على نفسه، تتجاذبه وجهتا نظر متناقضتان، إحداهما كانت تمثّل الحكومة والأخرى مصرف لبنان، ما تعذّر معه الاتفاق.

2 - على نحو جازم، قال الرئيس الفرنسي إن لا مساعدات للبنان، أياً يكن حجمها ومستواها وميزّات الحاجة إليها، ما لم يُقدم، بحكومته وبرلمانه، على وضع إصلاحات حقيقية في نظامه الاقتصادي والمالي، ومباشرة تطبيقها. من ثمّ بعد التأكد منها، تصل المساعدات تباعاً.

3 - لا يزال في وسع لبنان التعويل على قروض كان قدّمها إليه البنك الدولي في ما مضى، ولم يصر إلى الاستفادة منها. بحسب باريس، لا تزال أموال القروض المخصصة للبنان متوافرة، يمكن الاستعانة بها في مرحلة لاحقة لانطلاق الإصلاح وتلمّس نتائجه.

4 - وضع الفرنسيون بضع أولويات لمباشرة برنامج الإصلاح، هي الكهرباء وخصوصاً تأليف الهيئة الناظمة، وإدخال إصلاحات جوهرية في القطاع المصرفي كما في النقد ومالية الدولة، تأهيك بمصرف لبنان. عوّلوا أيضاً على دعم الجيش اللبناني والأسلاك العسكرية الأخرى من أجل حماية أدوارها في البلاد.

5 . أظهر الفرنسيون اهتمامهم بإعادة إعمار مرفأ بيروت، خصوصاً في الجزء غير المتصل بالإهراءات، كما بالكهرباء على أن يشرف البنك الدولي على إعادة تأهيل الكهرباء في البلاد.

6 . بدا مثيراً للانتباه توقّف باريس عند الوزيرين الشيعيين اللذين سمّاهما حزب الله في الحكومة وهما وزير الأشغال العامة علي حميّة ووزير الزراعة عبّاس الحاج حسن. أراحها أنهما يحملان الجنسية الفرنسية ما يتيح التعاون معهما، خصوصاً أن الفرنسيين ينظرون بتوجّس إلى محاولة ألمانيا تولي إعادة إعمار المرفأ، مع علمهم أن دون المحاولة هذه عقبات صعبة التذليل إذا كان لا بد من الأخذ في الاعتبار أن ألمانيا أدرجت حزب الله في لائحة المنظمات الإرهابية. والحريّ أن لا يوافق الحزب ولا الوزير الذي سمّاه، وزير الأشغال العامة المعني بالمرفأ، على منح مهمة كهذه لها.

خلافاً للألمان، حافظ الفرنسيون على تواصل مع حزب الله، وعلى حوار متقطع من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة. أبرز مؤشراته العالية التأثير وليس آخرها، وجود نائب الحزب ورئيس كتلته محمد رعد وإلى طاولة ماكرون في قصر الصنوبر في الأول من أيلول 2020، أضف حواره وإن المقتضب معه.

أما في المواقف السياسية ذات الدلالة التي لمسها ميقاتي من الرئيس الفرنسي أو سمعها، فثلاثة:

أولها، دعوته إلى غداء عمل رسمي في الإليزيه في اليوم الرابع لنيل حكومته الثقة في البرلمان. ضاعف اهتمام الرئيس الفرنسي بضيفه قصر المحادثات عليهما وعلى مستشاريهما الخاصين، رغم الإشارة السلبية إلى تغيّب دياب، بدا لبنان خلال الفترة المنصرمة كأنه محاصر من الغرب والشرق في آن، مقاطع ومحظّر التواصل معه.

ثانيها، إبداء الرئيس الفرنسي استعداده للمساعدة على ثني دول الخليج العربي عن مقاطعة لبنان والابتعاد عنه، والطلب منها الوقوف إلى جانبه ودعمه. بيد أنه استثنى السعودية من هذه المحاولة. استثناء كهذا مع الدولة الخليجية الأولى ذات التأثير الحاسم في جيرانها، أفصح مجدّداً عن إخفاق فرنسي لا يزال مستمراً في إقناع الرياض لإعادة النظر في موقفها من لبنان، والانفتاح عليه مرّة أخرى. كانت باريس بذلت جهوداً مضنية تولاها ماكرون مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لإنهاء قطيعته المزدوجة مع الدولة اللبنانية والرئيس المكلف آنذاك سعد الحريري، فلم يلقَ تجاوباً من جرّاء تشدّده في إدارة الظهر للبنان في الوقت الحاضر، واعتبار الحريري من الماضي.

ثالثها، لباريس حذر حيال المهمات الصعبة التي تنتظر حكومة ميقاتي. منوط بها مسؤوليات أكبر من الغمر القانوني المرسوم لها، وينتهي بإجراء الانتخابات النيابية العامة ربيع 2022. في تقديرها أن نصف الأشهر الثمانية في عمر الحكومة ستأكله انتخابات الربيع، ما يجعل الوقت ضيّقاً للغاية أمامها لإتمام الكثير المستحق أمامها من الإصلاحات، وبعض هذه يُعوّل بنتائجه على عامل الوقت أولاً وأخيراً. حذر الفرنسيين يقودهم إلى ما هو أبعد، وهو خشيتهم من فشلها.

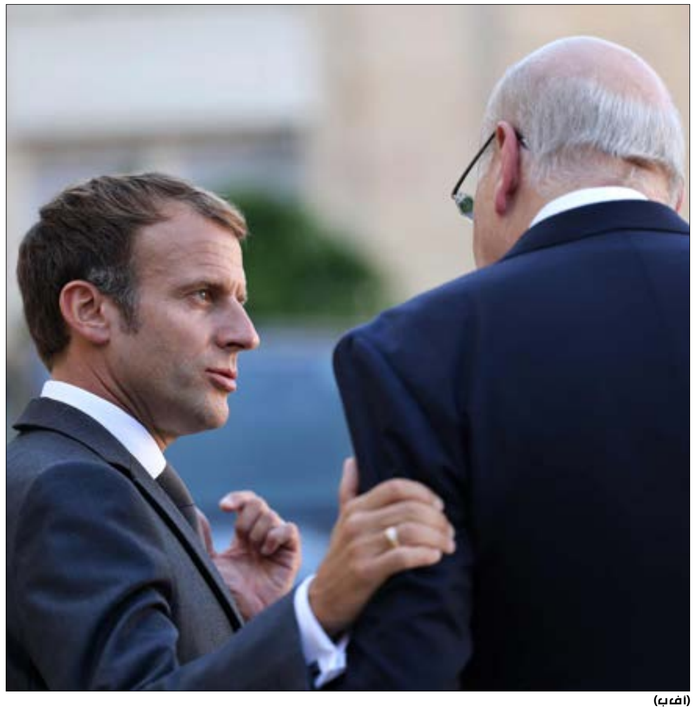
(أ ف ب)

شهراً بلا حكومة وسلطة إجرائية تتحدث إلى الخارج أو تتفاوض معه. قال الفرنسيون إن أحداً في المجتمع الدولي لا يريد للبنان الانهيار. أما المضاف، المكمّل لبداية انفتاح الخارج، الذي تكشّف في الساعات الماضية، فهو زيارة مسؤول أميركي لبيروت هذا الأسبوع هو آموس هوكشتاين كان سبق له أن جال بين لبنان وإسرائيل لترسيم الحدود البحرية ما بين البلدين قبل المفاوضات غير المباشرة. هي إشارة إضافية إلى مقاربة جديدة للبنان في ظلّ حكومته الجديدة، وإن بملف منفصل تماماً عن مهمة رئيس الحكومة.

ثانيها، إبداء الرئيس الفرنسي استعداده للمساعدة على ثني دول الخليج العربي عن مقاطعة لبنان والابتعاد عنه، والطلب منها الوقوف إلى جانبه ودعمه. بيد أنه استثنى السعودية من هذه المحاولة. استثناء كهذا مع الدولة الخليجية الأولى ذات التأثير الحاسم في جيرانها، أفصح مجدّداً عن إخفاق فرنسي لا يزال مستمراً في إقناع الرياض لإعادة النظر في موقفها من لبنان، والانفتاح عليه مرّة أخرى. كانت باريس بذلت جهوداً مضنية تولاها ماكرون مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لإنهاء قطيعته المزدوجة مع الدولة اللبنانية والرئيس المكلف آنذاك سعد الحريري، فلم يلقَ تجاوباً من جرّاء تشدّده في إدارة الظهر للبنان في الوقت الحاضر، واعتبار الحريري من الماضي.

ثالثها، لباريس حذر حيال المهمات الصعبة التي تنتظر حكومة ميقاتي. منوط بها مسؤوليات أكبر من الغمر القانوني المرسوم لها، وينتهي بإجراء الانتخابات النيابية العامة ربيع 2022. في تقديرها أن نصف الأشهر الثمانية في عمر الحكومة ستأكله انتخابات الربيع، ما يجعل الوقت ضيّقاً للغاية أمامها لإتمام الكثير المستحق أمامها من الإصلاحات، وبعض هذه يُعوّل بنتائجه على عامل الوقت أولاً وأخيراً. حذر الفرنسيين يقودهم إلى ما هو أبعد، وهو خشيتهم من فشلها.

تقرير

ثغرات الاغتراب وموعد الانتخابات: معركة سياسيّة متأخّرة

لا يبدو أمام الكتل السياسية سوى تعليق العمل بالمواد المتعلقة بانتخاب غير المقيمين. إلى الآن. هذا هو الحل الوحيد المتبقّي حالياً أمام قوى سياسية استفاقت على وجود إشكالية لم تُعالج خلال أربع سنوات. لكنّ معركة المغتربين لم تنتهِ بعد

هيام القصيفي

الحملة المستجدّة حول انتخاب المغتربين، أو غير المقيمين، وهو الاسم المعتمد في قانون الانتخاب، والحملة الموازية المتعلقة بتقريب موعد الانتخاب، تعنيان بداية أن هناك من يستخفّ بعقول اللبنانيين، أو أن هناك من لم يقرأ القانون حين أقر، إلا في ما يتعلق بتوزيع الدوائر والمقاعد والصوت التفضيلي، وأن هناك من لا يعرف حيثيات وأهمية المواعيد الدستورية، أو يعرفها ولا يجد حرجاً في القفز فوقها.

منذ أشهر، لم تعر القوى السياسية اهتماماً للشقّ المتعلق بانتخاب المغتربين وبالبطاقة الممغنطة، رغم لفت نظر المسؤولين إليهما عبثاً. لكنّ بعض القوى السياسية المهتمّة اليوم باقتراع غير المقيمين، باعتبار أنه «سيغيّر خريطة المجلس النيابي»، كانت مشغولة بمعاركها السياسية والحكومية، فلم تعر اهتماماً بأنّها حوّلته إحدى أدوات معركتها الانتخابية لاستقطاب الأصوات المحلية، وهي مدركة بأن هذه المادة لن يُعمل بها لأسباب عملانية.

أولاً، الكلام عن تقريب موعد الانتخابات يتخطّى قانون الانتخاب، والمهل المتعلقة بلوائح الشطب التي لا تصبح قوائم ناخبين إلا في 30 آذار عام 2022، أي أن لا انتخابات نيابية حكماً قبل هذا التاريخ. وإلا فإن أي عملية انتخابية مبكرة يجب أن تتم وفق تعديلات القانون والمواعيد أو الأخذ بلوائح الشطب لعام 2021، أو ستخضع لتعديل جوهري في كلّ المواعيد والاستحقاقات في أقلام النفوس ودوائر السجل العدلي والمحاكم العدلية وتنقيح اللوائح ونشرها ومن ثم تصحيحها وصولاً إلى تجميدها. علماً أن قوى معارضة تطالب بتقريب موعد الانتخابات، لا ترى مانعاً في إجراء هذه التعديلات لتُجرى الانتخابات في بداية فترة الشهرين اللذين ينص عليهما القانون لإجراء الانتخابات قبل انتهاء ولاية المجلس الحالي، بدل نهاية المهلة في أيار. والمفارقة أن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد بدا واضحاً في تأييد تقريب المهلة إلى آذار بدل 8 أيار.

ثانياً، في ما يتعلق باقتراع المغتربين. تتعامل القوى السياسية وكأنها فوجئت بقانون الانتخاب واستفاقت المعارضة والموالاة فجأة على هذه الإشكالية. لكنّ القانون صدر في حزيران عام 2017، أي أن عمره أربع سنوات، والكتل النيابية التي تذكّرته كانت موجودة وناقشته وصوّتت عليه، بغضّ النظر عن أي ذرائع، ومنها أنها غضّت النظر عن اقتراع التيار الوطني الحر من أجل تمرير القانون على أن تُعدل المادة لاحقاً أو تبحث في آلياتها. فالنقاش الجدي لإجراء تعديلات جوهرية كهذه لا يُبحث في ربع الساعة الأخير، لأن المواد الواردة في الفصل 11 من القانون واضحة حتى بثغراتها وبالنواقص التي تحتاج إلى معالجة، وكان يُفترض بالقوى السياسية أن تعمل على ترجمة عملية لآلية الاقتراع وموجباتها وتطبيقها العملي، خلال السنوات الماضية. أما النقاش اليوم حولها فيبدو عبثياً، لأنه يتم من خارج القانون وحيثياته، ولا أحد يتوقّع أن تُبتّ قضية بهذا الحجم خلال أسابيع، علماً أن المهل المتبقية، وهي كثيرة، والمتعلقة باقتراع المغتربين لم تعد تسمح باستنفاد الوقت، كما أنها بدأت تصبح مجرد خلاف إضافي في إطار النزاع السياسي لا أكثر ولا أقل.

ثالثاً، بحسب الذين ناقشوا قانون الانتخاب (من غير القوى السياسية حكماً)، فإن طرح تصويت غير المقيمين لم يوضع بهدف استثمار المغتربين على طريقة القوى السياسية التي تتعامل مع الاغتراب وكأنّه بقرة حلوب. بل إن الاقتراح حمل أساساً صيغة معنوية لتشجيع المغتربين وتأكيد ارتباطهم بلبنان، وكي تعكس مشاركتهم التنوّع كفكرة، وليس حصر مشاركتهم بالتمثيل الطائفي الجامد. من هنا أخذ بالاقتراح لستة مقاعد موزّعة على القارات الست، ولتمثيل الطوائف الكبرى، لكنه بقي مستعصياً في تحديد توزيع المقاعد كطوائف على أماكن المنتشرين، بحسب القارات، وتُرك للمعالجة السياسية لاحقاً، وهذا ما لم يحصل. لذا يفترض أن تصبح هذه المعالجة، ولو عُلّق العمل بها حالياً،

> **تتعامل القوى السياسية وكأنها فوجئت بقانون الانتخاب واستفاقت فجأة على هذه الإشكالية**

على طاولة بحث موسّعة بين لبنان والمغتربين، منذ الآن، وعلى أسس شاملة أبعد من تعداد الكتل السياسية للمغتربين وتوزيعهم على الأحزاب للاستفادة منهم. علماً أن النقاش حول هذا البند لم يأخذ في الاعتبار التغييرات التي يشهدها مجتمع المغتربين، حين نتحدث عن جيل ثالث وجيل رابع منهم وعلاقتهما بلبنان مختلفة عن الجيلين الأول والثاني، ولا أطر تنظيمية لهما، سوى ما تحاول الأحزاب فعله عبر استثمار ماكيناتها الانتخابية في بعض المجالات، تماماً كما يحصل اليوم.

رابعاً، في مقابل تعليق العمل ببند اقتراع غير المقيمين، تبدأ حملة الضغط السياسي لإعادة العمل باقتراعهم عبر البعثات الدبلوماسية كما حصل في دورة 2018. لكن ما قاله رعد أمس حول الأكثرية النيابية أثار قلق معارضي الحزب بأن يكون الهدف في المحصّلة إلغاء الانتخابات النيابية، وبالحد الأدنى منع عودة العمل باقتراع المغتربين الذين، في رأي هؤلاء، سيغيّرون معادلة المجلس. لذا ستحتل الضغط إلى عودة العمل باقتراع المغتربين عبر البعثات وتوسيع قاعدة التسجيل وفتح العديد من المراكز، رغم كل ما تعيشه البعثات الدبلوماسية من تراجع في أوضاعها اللوجيستية، والانتباه إلى المهل ومواءمتها لتنفيذ كل الإجراءات المطلوبة. وهذه العملية السياسية ستكون مرة أخرى مجالاً للضغط مقابل فتح باب التحديات أمام الأحزاب، ليس لتظهر موقفها من اقتراع المغتربين فحسب، بل العمل على استثمار كل الأدوات اللازمة لحشد مناصريها من الآن على عناوين جذّابة. وسيكون الكباش واضحاً سياسياً وطائفياً حول هوية مؤيدي اقتراع المغتربين ورافضيه، وهي معركة من سلسلة معارك لإبقاء الانتخابات في موعدها أو تطييرها.

(أرشيف ـ بلال جاويش)

تقرير

عندما يدعو جعجع إلى تجاوز عقوبات أميركا على إيران!

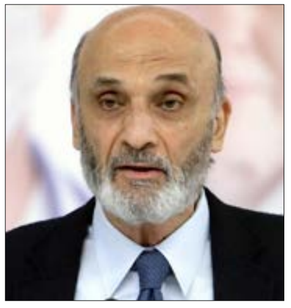

فجأة، ومن خارج البرمجة المعتادة، قررت قناة «الحرّة» الأميركية أن تجري مقابلة مع رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع من مقره في معراب. المقابلة التي استمرت نصف ساعة، وزُجّت لها القناة وجهاز الإعلام في القوات بشكل واسع، لم تحمل جديداً نوعياً في مقاربة الملفات الداخلية. فهو كرر معارضته للحكومة الحالية مع تمييز لرئيسها وبعض الوزراء. وشن حملة قاسية مكررة ضد الرئيس ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحرّ جبران باسيل، وشتم النظام في سوريا، مبدياً إعجابه وتأييده للسعودية ودول الخليج العربي.

ما يمكن اعتباره جديداً نوعياً في كلام جعجع، أمران:

الأول، إعلان تنصّل القوات من نشاط الأخوين مارون وإبراهيم الصقر في مجال تخزين واحتكار المشتقات النفطية، ونفيه أيّ صلة للقوات بملف نيترات الأمونيوم التي يتّهم الصقر ببيعها في البقاع، وإعلانه تجميد عضويّتهما في القوات.

الثاني، مقاربة ملف المازوت الإيراني بصورة لافتة تضمّنت، للمرة الأولى، تصريحاً لممثل سياسي لبناني يعمل مع المحور الأميركي ـ السعودي، ويدعو الى أن تتولى الدولة اللبنانية استيراد المشتقات النفطية مباشرة من إيران، وعن قدرة لبنان على الحصول على إعفاء أميركي من العقوبات الأميركية على صادرات النفط الإيراني كما فعل مع العراق حين سمح له باستجرار الطاقة الكهربائية من إيران.

صحيح أن المسؤولين الرسميين في القوات شرحوا الموقف على أنه مستقل ويهدف الى دعوة إيران لـ«عدم انتهاك السيادة» والتعامل «مع الدولة اللبنانية مباشرة»، إلا أن معطيات تحيط بالمقابلة نفسها وبهذا الكلام تشير الى ما يوجب المتابعة، ومنها:

أولاً: إن هناك دوراً خاصاً للسفارة الأميركية في ترتيب المقابلة على وجه السرعة، وإن المعنيين بالأمر يعرفون أنه لو كان جعجع يستهدف الحديث عن الشأن الداخلي فقط وعن ملف الأخوين الصقر، لكان لجأ الى قناة محلية واسعة الانتشار وليس الى قناة «الحرة» المحدودة الانتشار في لبنان والمنطقة.

ثانياً: إن قناة «الحرة» التي تمنع على الصحافيين فيها استضافة أي خصم للولايات المتحدة أو منتم الى التيار الذي يدعم المقاومة لأنة يناقض سياسة المحطة الخاضعة لسلطة الحكومة الأميركية، لم تكن لتسمح بتسويق دعوة الى تعاون رسمي بين الحكومة اللبنانية وإيران التي لا تزال عرضة لعقوبات وحصار وضغوط إضافية حتى مع استئناف المفاوضات حول ملفها النووي.

ثالثاً: ان جعجع نفسه، المشهور بمراعاته لقوة خارجية توفر له الدعم السياسي والمالي، لم يكن ليغامر بموقف لاقت حيال عدم معارضة تعاون بين الدولة اللبنانية وإيران، لو كان يعلم أن لهذا الموقف انعكاسات سلبية أو مترتبات تعرّض علاقاته العربية والغربية لأيّ اهتزاز.

رابعاً: إن الأميركيين الذين فوجئوا بجدّية إيران وحزب الله في جلب المحروقات الى لبنان بخلاف ما كانوا يتوقعون، واجهوا سيلاً من الغضب من قبل حلفائهم اللبنانيين الذين كانوا يراهنون على أن بمقدور واشنطن منع وصول هذه المحروقات الى لبنان ولو عبر سوريا. بل أكثر من ذلك، فإن السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا، تعرّضت للاستهزاء حتى من حلفائها اللبنانيين على ردّة فعلها المباشرة على إعلان السيد حسن نصر الله مباشرة نقل المحروقات الى لبنان، بالإعلان عن موافقة بلادها على استجرار الغاز والطاقة الى لبنان عبر سوريا، علماً بأن كل المعطيات، حتى الآن، تشير الى أن الموافقات الخطية على استثناء هذه العملية من عقوبات قانون قيصر لم تصدر حتى اللحظة عن وزارة الخزانة الأميركية، وهو ما تطلبه الجهات المشاركة في هذه العملية من حكومات وشركات عامة أو خاصة.

خامساً: تعاون الأميركيين مع حلفائهم اللبنانيين في خطة احتواء مضاعفات العملية الكبيرة التي يقوم بها حزب الله من خلال استجلاب المشتقات النفطية وبيعها بأسعار مخفضة في كل لبنان. وتستمع السفارة الأميركية كما سفارات غربية الى كلام من حلفائهم من خصوم حزب الله، بأن هذه العملية أظهرتهم في موقع الضعيف والعاجز، كما فتحت الأبواب أمام حزب الله لدخول مناطق لبنانية كانت محظورة عليه حتى وقت قريب بسبب التحريض السياسي. وإن استمرار هذه العملية سيجعل العلاقة بين الحزب وبين مؤسسات لبنانية رسمية وأهلية وسياسية علاقة عمل ومصالح، وهو أمر سيكون له تأثيره على المعركة العامة ضد الحزب، ولا سيما أن الناس يحتاجون الى هذه المشتقات النفطية في حياتهم اليومية.

> **تخشى القوات من تحوّل توزيع المازوت الإيراني إلى ورقة خدماتيّة لحلفاء الحزب في الساحة المسيحيّة**

سادساً: إن القوات اللبنانية تظهر خشية إضافية من كون برنامج توزيع المازوت الإيراني تحوّل الى ورقة خدماتية يمكن لحلفاء الحزب في الساحة المسيحية استخدامها، وهو يقصد بصورة خاصة التيار الوطني الحر وتيار المردة وشخصيات مستقلة في أكثر من منطقة لبنانية. وهو لمس أن جهات بلدية وأهلية ومؤسسات تعليمية بعضها يعود للراهبات، تسعى للحصول على المازوت الإيراني بأسعار مخفضة. بينما يجري تحميل القوات مسؤولية ما قام به الأخوان مارون وإبراهيم الصقر في البقاع من تخزين واحتكار هذه المواد وحجبها عن هذه المؤسسات، وحصر توزيعها بالمقربين من تيارهم السياسي. وقد ظهرت أجواء امتعاض خاصة عند القوات من المساعدات التي يقدمها حزب الله لمؤسسات في المناطق المسيحية، وصلت الى بشري، ورسائل الشكر التي تنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، وآخرها من رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء زحلة أسعد نكد.

وقالت مصادر متابعة إن تصريحات جعجع منسّقة بشكل أو بآخر مع الأميركيين، وإن التوقيت يتعلق بالسعي الى «احتواء الموقف وعدم زيادة الخسائر السياسية»، وإن قائد القوات يتصرّف على أساس أنه في حال تحوّل ملف المحروقات الإيرانية الى أمر واقع، فلماذا لا يصار الى ضبطه عبر الدولة لا عبر الحزب. وهو يعتقد أن بمقدور حكومة الرئيس ميقاتي الذي تربطه علاقة بالحزب وبالغربيين إجراء الاتصالات لجعل الأمر يتمّ من خلال الدولة. بالإضافة الى كون جعجع يمثل في خياره الاقتصادي «فريق الخصخصة» الشاملة، وهو من يقود الحملة ضد أي برنامج للدعم، لا بل يشجع على تحرير الأسعار من دون ضوابط، وهو يستثمر الى شكاوى عدد غير قليل من أصحاب الوكالات الحصرية، وبينهم عاملون في حقل النفط والمحروقات من الذين يخشون على احتكاراتهم إذا وسّع حزب الله نشاطه النفطي ليشمل البنزين وحتى الفيول الذي تحتاجه معامل إنتاج الطاقة في لبنان، عدا عن أن جعجع سمع عن برامج إضافية لحزب الله تخصّ استجلاب كميات كبيرة من الأدوية والمواد الغذائية التي يتوقّع انتشارها الكبير في ظلّ تعاظم حالة الفقر والعوز في لبنان.

(الأخبار)

تقرير

رئاسة «اللبنانية» تعود إلى كلية الحقوق؟

فاتن الحاج

يقفل، اليوم، باب الترشيحات لمنصب رئيس الجامعة اللبنانية، فيما الأجواء تشير إلى أن تعيين رئيس جديد بات أمراً محسوماً في المدى القريب، وربما قبل انتهاء ولاية الرئيس الحالي فؤاد أيوب في 12 تشرين الأول. وتجرى جوجلة الأسماء للتوافق عليها بين حركة أمل وحزب الله لكون المنصب محسوباً للطائفة الشيعية.

ليس هناك اتفاق نهائي على اسم الرئيس، لكن هناك بعض الأسماء التي ترشحت للمنصب ولديها حظوظ في الوصول، ومنها رئيس المكتب التربوي السابق في حركة أمل وزير الزراعة السابق حسن اللقيس، عميد كلية العلوم بسام بدران، رئيس مجلس المندوبين السابق الأستاذ في كلية الحقوق علي رحال، الأستاذ في كلية التكنولوجيا محمد رمال، والقاضي في مجلس شورى الدولة الأستاذ المتعاقد في كلية الحقوق وليد جابر. وتفيد المعلومات بأن الأخير هو الأوفر حظاً لكونه ليس حزبياً. كما درجت العادة في الجامعة، قبل ولاية أيوب، أن يكون الرئيس أستاذاً في كلية الحقوق، كما كانت حال الرؤساء السابقين إبراهيم قبيسي وزهير شكر وعدنان السيد حسين. وتنص المادة 10 من القانون 66 /2009 الخاص بالمجالس التمثيلية على أن رئيس الجامعة يعين من بين خمسة مرشحين برتبة أستاذ أو ممن استوفوا شروط الرتبة، يرشحهم مجلس الجامعة. ويتم التعيين في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير قبل شهرين على الأقل من انتهاء ولاية رئيس الجامعة. يعني ذلك أن الرئيس يجب أن تتوافر فيه رتبة الأستاذ من دون أن يكون بالضرورة في ملاك الجامعة.

ثمة مشكلة أساسية في اختيار الرئيس الجديد في غياب مجلس الجامعة، ما يخالف القانون، وهو ما يدفع البعض إلى المطالبة بتعيين عمداء أصيلين من خلال ترشيحات جديدة وانتخاب ممثلي الأساتذة واكتمال عقد مجلس الجامعة، ومن ثم يختار المجلس الجديد الرئيس الجديد، على أن يكلف في هذه الأثناء شخص لديه كفاءة لتصريف الأعمال في الرئاسة بعد انتهاء ولاية أيوب.

> **القاضي في مجلس شورى الدولة وليد جابر هو الأوفر حظاً لكونه ليس حزبياً**

إلا أن القوى السياسية ترى أن رئيس الجامعة الحالي ووزير التربية يستطيعان أن يقوما بصلاحية اختيار المرشحين للرئاسة، في حال تعذر وجود مجلس الجامعة، و«علينا أن نسيّر الأمور ضمن الممكن».

قضية

الجامعة اللبنانية مأزومة وتصارع الوقت لإنجاز أعمال العام الدراسي الماضي. أما العام الجديد فغير واضح المعالم، إذ قررت رابطة الأساتذة عدم بدء العام قبل تحسين الرواتب، فيما الجامعة غير مدرجة على جدول أولويات السلطة السياسية وتحتاج للتفكير بأدوات جديدة ومن خارج السياق التقليدي

«اللبنانية» في ورطة
«الترقيع» لا يصنع جامعة

فاتن الحاج

تقف الجامعة اللبنانية على عتبة «عهد» جديد مع اقتراب انتهاء ولاية الرئيس الحالي فؤاد أيوب في 13 تشرين الأول المقبل، وترجيح كفة تعيين رئيس جديد في أقرب فرصة، وخلال انعقاد الجلسات الأولى للحكومة الجديدة.

هذه المرحلة الانتقالية المتضمنة استحقاق الرئاسة واستحقاق تعيين عمداء أصيلين في مجلس الوزراء واستكمال انتخابات ممثلي الأساتذة والإعادة تكوين مجلس الجامعة، تترافق مع انطلاقة «متعثرة» لعام جامعي جديد ونسبة تسجيل منخفضة للطلاب، وفي وقت تسابق الكليات الوقت لكونها لم تنجز بعد أعمال العام الدراسي الماضي من دورة ثانية للامتحانات وغيرها. تدخل جامعة الـ 80 ألف طالب سنة دراسية جديدة بموازنة لا تتجاوز 25 مليون دولار سنوياً، فيما المواد المخبرية التي تحتاجها مختبراتها بالـ «فريش دولار» تلامس وحدها 14 مليون دولار، وفيما يستمر عجز الجامعة عن تنظيم المناقصات، وشراء المستلزمات من قرطاسية وأوراق وحبر وأجهزة إلكترونية، وصيانة المعدات، وتسديد عقود المصالحة للأساتذة المتعاقدين والمدربين. أما قدرة الموظفين الإداريين على المداومة وتسيير الأعمال المطلوبة، وانتظام الأساتذة والطلاب في العملية التعليمية إن عن بعد أو عن قرب، فلفصل آخر من حكاية المعاناة، بدأ بتأمين صفيحة البنزين وأجرة المواصلات وفقدان الرواتب لقيمتها الشرائية ولا ينتهي بنوعية التعليم.

«الجامعة اللبنانية في ورطة»، عبارة تكررت على لسان أكثر من أستاذ ونقابي مقتنعين بأن جامعتهم لم ولن تكون مدرجة على جدول أولويات السلطة السياسية. وهذا يستدعي من أهل الجامعة أنفسهم التفكير الاستراتيجي خارج السياق، إذ لا يمكن مقاربة أزمة بهذا الحجم بالأدوات السابقة نفسها، والخطاب النقابي التقليدي عينه.

الأستاذة في كلية الحقوق وعضو تجمع «جامعيون مستقلون من أجل الوطن»، عزة سليمان، لا تعوّل على أن تكون الجامعة ضمن برنامج أولويات الحكومة الجديدة، وكل ما سيقر من ملفات مثل الملاك والتفرغ، إذا أقرت، ستكون من باب «الرشوة الانتخابية»، تماماً كما حصل عشية الانتخابات النيابية السابقة. ولفتت إلى أن «إدارة أزمة الجامعة بمنطق التحاصص والانتفاع لم يعد ممكناً، خصوصاً أن كورونا فضحت العجز عن اتخاذ القرارات وتأمين جودة التعليم والعدالة الاجتماعية»، مشيرة إلى أن هناك حاجة إلى «الدوزنة» بين خطاب رابطة الأساتذة بدلات انتقال الطلاب إلى كلياتهم، أو محاولة زيادة ساعات التغذية الكهربائية، هي أقرب إلى «الترقيع»، بحسب وصف الأستاذ في كلية الآداب ـ الفرع الخامس باسل صالح. هذه الاستعانة بالأحزاب ستربسق، كما قال، منطق الاستزلام والإمعان في الهيمنة السياسية والطائفية على فروع محددة، فيما يجب أن يصوّب التفكير باتجاه إطلاق حركة إصلاحية جدية متكاملة تقارب بشمولية ملفات الجامعة من تعيين الرئيس وتعيين العمداء واكتمال عقد مجلس الجامعة وإنجاز التفرغ والملاك، على أن يترافق ذلك مع كف يد السلطة السياسية عن الجامعة، وصولاً إلى الانفصال التام عن مجلس الوزراء. وفق صالح، الجامعة ليست بمنأى عن مشروع البنك الدولي «لترشيق» القطاع العام، وهي ستواجه أسئلة وتحديات مختلفة اقتصادية واجتماعية، ومنها خفض التوظيف إلى 50 في المئة، وقف المعاش التقاعدي، دمج صندوق التعاضد بتعاونية موظفي الدولة، التخمة في أعداد الطلاب، طبيعة الاختصاصات وارتباط المنظومة التربوية بسوق العمل. صالح تحدث عن انكفاء الرابطة عن القيام بدورها الحقيقي للضغط باتجاه هذه الحركة، فالمطالبة بزيادة الرواتب وما يترتب على ذلك من زيادة نسب التضخم، لن تكون حلاً فعلياً، وليست هناك دراسات جدوى في هذا الخصوص.

بحسب عميد كلية الهندسة، رفيق يونس، لدى أهل الجامعة إحساس عميق بأن جامعتهم في خطر، وأن شروط البنك الدولي الموضوعة على المؤسسات العامة يمكن أن تنسف أصل وظيفة الجامعة التي تنقل المعرفة وتلبي حاجات المجتمع وتزخر بالكادرات العلمية، وفي هذه الحالة لا يمكن هؤلاء الاستسلام للأمر الواقع، إنما هم مطالبون بالتفكير الاستراتيجي لتكريس منطق «الجامعة المنتجة». يمكن أن يتحقق ذلك، كما قال، من خلال مسارين: داخلي يقضي بالتعاون بين كلياتها، فليس من مانع مثلاً أن تتشارك كلية الهندسة وكلية الصيدلة في إنتاج الأدوية. والمسار الثاني يتمثل بمشاريع مشتركة مع الوزارات على غرار ما حصل في مشروع الـ PCR بالتعاون مع وزارة الصحة، كأن ينشأ مكتب دراسات هندسية ومراكز بالتعاون مع وزارة الزراعة، والاستعانة بأطباء أسنان للعمل في عيادات جامعية، على أن تدخل 30 في المئة من العائدات في موازنة الجامعة. «الأمر يحتاج إلى وضع آليات قانونية للحصول على مداخيل تسهم في تطوير التعليم ومساعدة الطلاب وإيجاد الأطر لتوظيف طاقات الأساتذة». ورأى يونس أنه لا بديل من أن تصبح الجامعة قوية ومستقلة مالياً ولديها قدرة على الإنتاج، وأن تتخلص من منطق التحاصص الطائفي والمذهبي.

> **المطلوب التفكير من خارج السياق التقليدي وترسيخ منطق «الجامعة المنتجة»**

في الجامعة حالة إنكار للأزمة، بحسب الأستاذة في كلية الحقوق ـ الفرع الرابع سابين الكيك، في حين أن إدارتها مطالبة بتوظيف كادرات الأساتذة وخبراتهم وجعلهم فاعلين من خارج السياق عبر اعتماد أنماط تفكير جديدة ومعالجات مبتكرة ومستدامة تشبه الأزمة، ومنها تأمين الطاقة الشمسية في المجمعات الكبيرة بالحد الأدنى لتخفيف الطلب على النفط والفيول والمازوت، التعاقد مع شركات لتوفير نقل مشترك للطلاب بأسعار مدروسة، تأمين مقومات حضور الأساتذة إلى صفوفهم وتحضير محاضراتهم من الجامعة حتى لو كان التعليم عن بعد.

الكيك قالت إن الجامعة لا يجب أن تراهن على الأوهام بأن الحكومة ستأتي بحلول سياسية واقتصادية جذرية، بالتالي لا يمكن الاستمرار بخطاب نقابي ممل، كخطاب الرابطة الذي لا ينسجم مع حجم الأزمة، إنما يجب وضع دراسات ومشاريع جدية تراعي المعايير البيئية بصورة خاصة لضمان الحصول على تمويل من المؤسسات الدولية.

الأستاذ في كلية العلوم ـ الفرع الأول وعضو مجلس مندوبي الرابطة، علاء غيث، رأى أن الجامعة المنتشرة في كل المناطق لا يمكن أن تقاد بإدارة فردية بصرف النظر عن الأشخاص، وهي أكثر من أي وقت مضى تحتاج إلى تعيين رئيس وإعادة تكوين مجلس الجامعة وتعزيز موازنتها التي لم تعد تساوي شيئاً. «الطلاب والأساتذة ينتظرون من إدارة الجامعة حلولاً عملية، كأن تؤمن لهم شبكة نقل مشترك إلى كلياتهم حتى لو اضطرت إلى تحديد خطوط أساسية بحيث يتجمعون في محطات معينة». غيث تطرق إلى عدم جدوى التعليم عن بعد، فقال إن «ما يجري اقتراحه لجهة طريقة أوف لاين، أي أن الأستاذ يسجل محاضراته ومن ثم يرسلها إلى الطالب ليطلع عليها في الوقت الذي يناسبه أي حين تتوافر الكهرباء والإنترنت يقضي على أي تفاعل بين الأستاذ والطالب». لافتاً إلى أن هناك جيلاً سيتخرج هذا العام وهو لم يتعرف شخصياً إلى أساتذته إذا تابع التعليم «أون لاين» للسنة الثالثة على التوالي.

بالنسبة إلى الأستاذة في كلية الآداب ـ الفرع الخامس، دالياً خرباني، دعم الكادر التعليمي يجب أن يندرج في رأس سلم الأولويات، وعلى جدول المباحثات مع المؤسسات الدولية والجهات المانحة على غرار ما يحصل في التعليم العام ما قبل الجامعي. «أهل الجامعة يقاتلون باللحم الحي، فالمديرون يدفعون من جيبهم لتسيير امتحانات مثلاً، والأساتذة المتعاقدون يعملون بالسخرة، والتغني بانتمائهم إلى الجامعة لا يطعمهم خبزاً، ولا يسهم في استقرارهم الوظيفي، فيما هناك حاجة لإعادة النظر بالموازنة والتشريعات لجهة رفع سقف الإنفاق، فالمليون ونصف مليون ليرة المخصصة للقرطاسية في كليتنا مثلاً لا تشتري شيئاً».

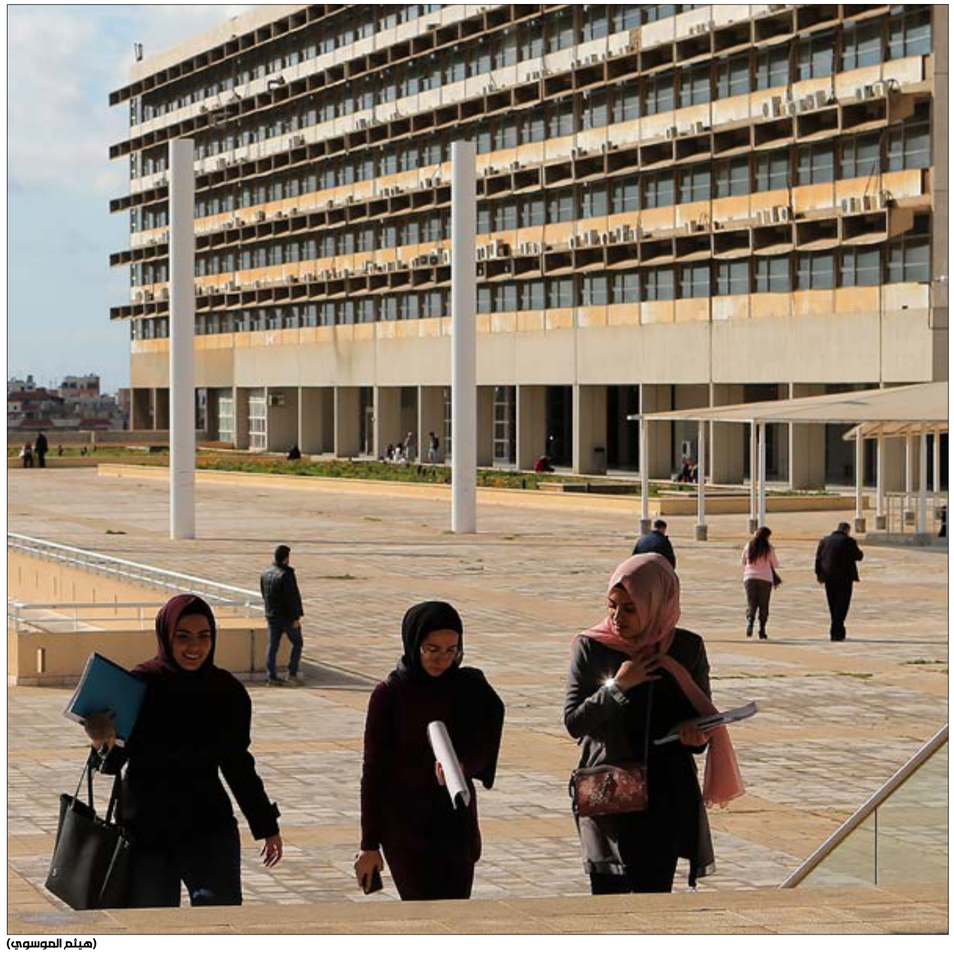

(هيثم الموسوي)

مقالة

من رحم الأزمة... يولد السرطان

زاهي إبراهيم *

ليس خافياً أن لبنان، البلد الصغير، يحتلّ المرتبة الأولى لناحية الإصابات السنوية المسجلة لمرضى السرطان على مستوى الشرق الأوسط. وقد أرجع الأطباء وأصحاب الاختصاص ذلك إلى عوامل عدّة، منها التدخين المفرط والتلوث والعوامل الوراثية، وآثار الأسلحة التي استعملت في الحروب، ولا سيما في حرب تموز، والنفايات الصناعية التي تختلط بالمياه الجوفية، والسلع المستوردة التي تحمل كميات إشعاعات كبيرة، وانغماس المجتمع اللبناني باستهلاك الطعام الغربي الغنيّ بالسرطنات.

كل ما ذكر من أرقام وأسباب وجدت في مرحلة الاستقرار الاقتصادي، فما هي التبعات المتوقعة للانهيار الاقتصادي على أرقام مرضى السرطان؟

حالياً، يعاني اللبنانيون من انقطاع حادّ في التيار الكهربائي، الأمر الذي دفع بكثيرين الى الاعتماد الكلي على المولدات الكهربائية المنتشرة في الأحياء السكنية. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الدخان/ التدخين هو أحد العوامل المسرطنة. وإذا كان التلوث الناتج من شركات الكهرباء البعيدة نسبياً عن المنازل يسبّب الضرر العام، فما الضرر الذي تسبّبه المولدات الكهربائية المنتشرة على سطوح المباني ومداخلها؟ وهل تراعي هذه المولدات معايير السلامة العامة بما لا يؤدي الى استنشاق القاطنين بالقرب منها كميات كبيرة من الدخان، ما ينجم عنه التهابات رئوية حادة ومزمنة وحتى السرطان.

ثانياً، وبسبب انهيار العملة الوطنية في مقابل الدولار، بات المواطن غير قادر على شراء الأصناف المعروفة التي كان يبتاعها في السابق، ما اضطرّ التجار إلى استيراد سلع مشابهة من حيث الشكل بكلفة أقلّ وأيضاً بجودة ومعايير أقل، وقد تكون بعضها منتهية الصلاحية أو تحمل مواد مسرطنة أو مشعة. وإذا ما كانت المولدات تزرع السرطان من خلال الاستنشاق، فهذه السلع ستزرعه عبر الفم.

ثالثاً، لطالما سمعنا عن تلوث بحيرة القرعون ونهر الليطاني الناتج من النفايات الحيوانية والصناعية، وقد ترجم هذا التلوث ارتفاعاً مفرطاً في نسبة المصابين بمرض السرطان وبخاصة في القرى الملاصقة للبحيرة. وإذا ما كانت الدولة قد عزمت على تنظيف بحيرة القرعون ونهر الليطاني في مرحلة ما قبل الانهيار، فقد اختفى العزم والدعم اللازم بعد الانهيار، وبالتالي فإن الوضع سيبقى على حاله، وستبقى قرى البقاع تعاني من سرطانها المائي المستفحل.

رابعاً، ارتفاع كلفة الأكل الصحي المرتكز على الخضر والحبوب والفاكهة سيدفع المواطنين نحو الأكل الغربي أكثر فأكثر وذلك لانخفاض سعره إذا ما قورن بغيره من الطعام الصحي. إذاً سنبتعد شيئاً فشيئاً عن الأكل المتوسطي المشبع بالخضر والحبوب والفاكهة والغني بمضادات الأكسدة التي تحمي من مرض السرطان، وسنتّجه نحو أكل اللحوم المثلجة والزيوت المشبعة الغنية بمواد الأكسدة المسرطنة.

خامساً، قد يلجأ مربّو الماشية والدجاج الى استعمال الأعلاف الحيوانية المسرطنة بدلاً من الأعلاف الطبيعية وذلك لتقليل التكاليف وزيادة الأرباح.

كل ما ذكر هو غيض من فيض، وإذا ما راجعنا دفاترنا، فسنجد العديد من الأمثلة التي تدقّ ناقوس الخطر محذّرة من ارتفاع مطّرد في الأمراض السرطانية في القادم من الأعوام.

* *اختصاصي طب قلب وشرايين

منبر

شكراً

سماحة الأمين العام حفظكم الله

يشرّفني بكثير من الامتنان أن أحظى بشرف مخاطبتكم، فألقي السلام عليك يا أبا هادي، وعلى قلبك الكبير، وروحك الطاهرة...

نحن اليوم في عرس وصال مع العزّة والكرامة في زمن الثبات والانتصارات القادمة بإذن الله، وليس آخرها انتصار كسر الحصار الجائر والظالم على لبنان وأهله. كل هذا ما كان ليُنجَز لولا حكمتكم وشجاعتكم.

ونحن في مدينة الغبيري، أهلاً ومقيمين ومجلساً بلديّاً رئيساً وأعضاء، نعاهدكم أننا صادقون بخيارنا، ولا زلنا على عهدنا، نرفع راية نصرنا تضحيةً حمراء طُبعت على جبين أهلنا كوشم شرف لا يزول. وكم يُسعدنا أن نتقدم بفيض من الحب والشكر والتقدير على «هبة المازوت» التي وُضعت في خدمة المرافق الصحيّة والعامة في الغبيري، لا سيما دور الأيتام والمعوقين والعجزة والمستشفيات، وتأمين المازوت لأصحاب المولدات بالسعر المخفض.

شكراً على عطائكم المستمر... شكراً على مبادرتكم الكريمة... شكراً لالتماسكم العافية لمعاناة وآلام أهلنا فكنتم العزيز الذي أضاء لهم شمعة الحب نوراً في قلوبهم، وتعالت أنفاسُهم تراتيل دعاء في أحضان الليالي: أن يحفظ الله تعالى أبا هادي سيّدهم وحبيب قلوب المستضعفين، ومؤكدين التزامنا بنهجكم المبارك، مذخرين بالتوكل على الله بحفظ الأمانة ورعاية العهد في خدمة أطيب وأكرم وأشرف النّاس. شكراً رجال الله.. شكراً للشهداء.. شكراً سيدنا...

اخوكم معن خليل
رئيس بلدية الغبيري

انتفض النجمة أمام شباب البرج وفاز بخماسية نظيفة (طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

الأسبوع الثالث يمنح الفرج للنجمة معزّزاً تألّق الساحل

حمل الاسبوع الثالث من الدوري اللبناني لكرة القدم الفرج للنجمة، وثبّت الساحل زعيماً للترتيب العام، في حين سجّل ثالث الأسابيع تعثراً جديداً للأنصار واوّل للعهد، مقابل زيارة حكماوية موفّقة للحكمة إلى صور، واستعادة الصفاء لتوازنه على حساب غريمه الإخاء الأهلي عاليه

سجّل لاعبي الساحل فضل عنتر «سوبر هاتريك» في شباك طرابلس رافعاً رصيده إلى سبعة أهداف في ثلاث مباريات

عبد القادر سعد

يرفض كلّ أسبوع من الدوري اللبناني لكرة القدم أن يمرّ عادياً، فللمرحلة الثالثة على التوالي تكون المفاجآت وعملية كسر التوقعات حاضرة في المباريات التي تقام. ففي كل مباراة على كل ملعب هنا أمرٌ غير مألوف يحصل أسبوعياً. الأسبوع الثالث تميّز في أكثر من محطة. البداية من الفوز الكبير للساحل على طرابلس مع استمرار تألّق مهاجمه فضل عنتر مسجّلاً «سوبر هاتريك (أربعة أهداف)» بعد «هاتريك» الأسبوع الماضي أمام الصفاء. في الوقت عينه كان المنافسان الرئيسيان على اللقب الأنصار البطل والعهد العائد من خيبة أسبوية يتعثران أمام سبورتينغ والبرج توالياً. في وقت كان الحكمة يعود من صور بفوز عزيز هو الثاني له في ظرف ثلاثة أسابيع، أما يوم الأحد فشهد انتفاضة نجماوية كبيرة وانتصاراً صفاوياً له معان كثيرة.

صدارة الترتيب بقيت في حوزة الساحليين مع رصيد من النقاط بلغ عشراً سمحت لزعيم الضاحية بالانفراد بالصدارة. الحفاظ على رأس الترتيب لم يأت بطريقة عادية، بل جاء بفوز كبير على الضيف الطرابلسي 4-1 على ملعب العهد. هذا الملعب الذي يبدو أنه سيكون وجهه سعداً على الساحليين بشكل عام وعلى مهاجمهم فضل عنتر بشكل خاص. فالأخير سجّل أهداف فريقه الأربعة رافعاً رصيده إلى سبعة أهداف، نجح في تسجيلها في ظرف أسبوعين متتاليين على ملعب العهد. أمرٌ لم يحصل سوى مرة واحدة في موسم 1989-1990 حين سجّل لاعب النجمة جمال الحاج ثلاثة أهداف أمام الساحل، ثم سجّل أربعة في الأسبوع التالي أمام السلام زغرتا. سبعة أهداف منحت عنتر نجومية الأسبوع الثالث بعد أن خطف الأضواء في الأسبوع الثاني.

في جونيه، كان سبورتينغ الصاعد حديثاً إلى دوري الدرجة الأولى يحقق نقطة تاريخية كونها الأولى له في دوري الأضواء. لم تكن نقطة الفريق الحديث العهد أمام أي فريق. كانت أمام الأنصار حامل الثنائية والذي يملك تاريخاً عريقاً. ألغى لاعبو سبورتينغ كل شيء وعادلوا الأنصار 0-0 والذي لم ينجح في الحفاظ على صعوده الذي بدأه أمام الحكمة في الأسبوع الماضي.

> سجّل الأسبوع الثالث فوزاً أوّل للصفاء وثانياً للحكمة وتعثراً جديداً للأنصار

تعثّر الأنصار مرتين في ظرف ثلاثة أسابيع، والمقلق هو المستوى المتقلّب الذي يقدمه لاعبوه. مستوى يدفع بالأنصاريين إلى رفع «العلم الأحمر» واستغلال فترة التوقف التي ستمتد لأسبوعين بسبب استحقاق منتخب لبنان لمعالجة الثغرات التي ظهرت في الأسابيع الثلاثة الأولى.

منافس الأنصار الرئيسي أي فريق العهد لم يكن في أحسن حال من بطل لبنان. سقط في فخّ التعادل الإيجابي 1-1 امام فريق البرج على ملعب بحمدون. وجد العهداويون أنفسهم متأخرين بهدف البرجي حسين العوطة في الدقيقة الـ 34 من كرة يوسف عنبر أحد نجوم المباراة.

نجح العهد في تعديل النتيجة عبر محمد قدوح، لكنه فشل في خطف الفوز فخرج بتعادل مخيّب أضيف إلى خيبة الخروج من كأس الاتحاد الآسيوي يوم الإثنين الماضي.

من صور، عاد الحكمة بأغلى ثلاث نقاط حين فاز على التضامن صور 1-0 سجّل الهدف حسن ترمس، مانحاً فريقه الفوز الثاني في ملعب صعب للغاية وأمام مضيف عنيد ليس بالسهل يمكن الفوز عليه.

يوم أمس شهد الفوز الأول للصفاء هذا الموسم وجاء على حساب الإخاء الأهلي عاليه 1-0 على ملعب بحمدون. فوز له اعتبارات عديدة، فهو أعاد الثقة بالفريق بعد السقوط الكبير أمام الساحل 0-5 في الأسبوع الماضي. وجاء الفوز أمام غريم تقليدي للصفاويين وهو الإخاء حيث تلقّى خسارته الأولى هذا الموسم بعد تعادل في الأسبوع الأول وفوز في الثاني. كما أن الصفاء نجح في تسجيل أول هدف له بعد صيامه في الأسبوعين الأولين. والأهم أن الصفاء فاز على الإخاء منقوصاً طيلة الشوط الثاني بعد طرد لاعبه وليد سور بالإنذار الثاني في الدقيقة الـ 48.

أما ختام الأسبوع الثالث فكان نجماوياً بامتياز. فعلى ملعب جونيه سجّل النجمة انتفاضته بعد أسبوعين مُخيبين وحقّق فوزاً كبيراً على شباب البرج بخماسية نظيفة سجّلها خالد تكه جي (2) ومهدي الزين ومحمد غدار ومحمود سبليني. فوز كان النجماويون فيه بأمسّ الحاجة إليه وجاء تحت أنظار رئيس النادي أسعد صقال الذي حضر للمرة الأولى إلى الملعب منذ فترة طويلة يرافقه أمين سر النادي أسعد سبليني بعد حلّ المشكلات التي كانت قائمة بين الرئيس وأمين السر.

ولعلّ أهم من فوز النجمة و«الاستعراض» الإداري هو الأداء الذي قدّمه النجماويون والعرض الكبير الذي كان بطله بالدرجة الأولى مهدي الزين دون الانتقاص من جهود زملائه. فالنجمة أمتع من حضر اللقاء بحضور فني جيد وأداء عالٍ طمانا النجماويين بعض الشيء بعد الانطلاقة السيئة للفريق في الأسبوعين الأولين مع تعادلين أمام الصفاء وطرابلس من دون أهداف.

فالنجماويون عوّضوا العقم التهديفي بخمسة أهداف دفعة واحدة سُجلت في مرمى شباب البرج الذي لم يكن أداؤه سيّئاً. لكنّ سوء حظ سفير بلدة البرج الثاني أنه لعب أمام فريق جاء للفوز بأيّ ثمن.

وسيتوقف الدوري حتى 16 تشرين الأول حيث سيخوض منتخب لبنان الأول مباراتين أمام العراق وسوريا في 7 و12 تشرين الثاني ضمن التصفيات النهائية المؤهّلة إلى كأس العالم 2022، لكن ستقام مباراة مؤجّلة من الأسبوع الثاني بين العهد وشباب البرج يوم الخميس المقبل.

الفورمولا 1

السباق المئة للويس هاميلتون

أحرز البريطاني لويس هاميلتون (مرسيدس) سباقه الرقم 100 في بطولة العالم للفورمولا واحد بعد تتويجه أمس الأحد في جائزة روسيا الكبرى على حلبة سوتشي، ليستعيد صدارة ترتيب السائقين بعد سباق مثير، سيطرت على نهايته أمطار حرمت مواطنه لاندو نوريس من التتويج. وجاء فوز هاميلتون الرقم 100 بعد 14 عاماً من تتويجه الأول في كندا.

وأنزل هاميلتون، بطل العالم سبع مرات، الهولندي ماكس فيرستابن عن صدارة ترتيب السائقين بعد حلول سائق ريد بول-هوندا ثانياً، فيما خطف الإسباني كارلوس ساينس (فيراري) المركز الثالث.

وبفوزه أمام فيرستابن الذي سيحتفل بعيده الرابع والعشرين الخميس المقبل، انتزع هاميلتون الصدارة برصيد 246,5 نقطة مقابل 244,5 للهولندي الذي تسلّق المرتبة تلو الأخرى من الخط الأخير إلى الوصافة. وقبل خمس لفات على نهاية السباق، كان البريطاني لاندو نوريس (ماكلارين مرسيدس) في الصدارة أمام هاميلتون، لكنّ سائق ماكلارين فضّل البقاء على الإطارات المخصّصة للمسار الجاف فيما سارع منافسوه إلى اعتماد الإطارات المخصّصة للمسار المبتلّ، ما دفعه إلى الخروج أكثر من مرة على المسار قبل الاضطرار إلى دخول منطقة الصيانة قبل ثلاث لفات من النهاية وبالتالي إنهاء السباق في مركز سابع مخيّب.

وكان نوريس (21 عاماً) انطلق للمرة الأولى من مسيرته في المركز الأول، بعد تصدّره السبت التجارب الرسمية. وتابع فريق مرسيدس هيمنته على حلبة سوتشي منذ عام 2014، حيث فرض هاميلتون نفسه 5 مرات مقابل مرة لزميله السابق بطل العالم الألماني نيكو روزبرغ (2014) ومرتين للحالي الفنلندي فالتيري بوتاس (2017 و2020).

وقال هاميلتون بعد أن فاز من سيارته فرحاً إثر سباق تراجع في بدايته إلى المركز السابع بعدما كان رابع المنطلقين «جاء المطر، لقد انتهزت الفرصة، قام الفريق بعمل رائع، أنا ممتنّ للنقاط».

وعن انتظاره طويلاً الفوز المئة، قال السير هاميلتون: «لم أكن متأكداً من حصوله. قام لاندو بعمل رائع».

وتابع: «لم تكن الأمور سهلة. خسرت الكثير من الوقت بعد الانطلاق محاولاً تفادي المشكلات. لم يكن تخطي لاندو سهلاً، لقد كان إيقاعه سريعاً جداً. جاء المطر في الوقت المناسب».

بدوره، خاض فيرستابن الجولة الـ 15 من أصل 22 في البطولة العالمية وهو في صدارة الترتيب متقدّماً بفارق 5 نقاط عن مطارده المباشر هاميلتون (226,50 مقابل 221,50)، لكنه استهلّ السباق من الخط الأخير معاقباً، بعد قرار فريقه تبديل محرك سيارته.

واتخذت الحظيرة النمسوية قرار تبديل محرك سيارة فيرستابن، بالتزامن مع عقوبة التراجع 3 مراكز إثر اعتبار الهولندي مسؤولاً عن الحادث الذي جمع بينه وبين مطارده هاميلتون على حلبة مونتسا الإيطالية في الجولة السابقة.

وهذه المرة الثانية توالياً يحلّ فيرستابن وصيفاً في سوتشي، لكنّ العام الماضي كان وراء زميل هاميلتون في مرسيدس الفنلندي فالتيري بوتاس.

وانهى هاميلتون السباق بفارق 53 ثانية عن فيرستابن و62 ثانية عن سانيس، ليحصد 25 نقطة مقابل 18 للهولندي و15 للإسباني.

وهذا أول فوز لهاميلتون (36 عاماً) في آخر خمسة سباقات، بعد حلوله ثانياً في المجر وهولندا وثالثاً في بلجيكا قبل أن يخرج مع غريمه في ريد بول فيرستابن من سباق إيطاليا اثر حادث اصطدام «استعراضي» كاد يهدّد حياته.

في المقابل، عبّر فيرستابن عن سعادته للحلول ثانياً في سباق مخادع: «التقدّم من المركز الأخير إلى الثاني جيد جداً. لم أكن أتوقّع هذه النتيجة».

وتقام الجولة المقبلة في تركيا في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

جاء فوز هاميلتون الرقم 100 بعد 14 عاماً من تتويجه الأول في كندا (أ ف ب)

الألعاب القتالية

لبنان يستضيف بطولة العرب في الكيوكوشنكاي

نظّم الاتحاد اللبناني للكيوكوشنكاي بطولة محافظتَي بيروت وجبل لبنان للكبار و«المتقدّمين الصغار» في قاعة وحدة الأنشطة الرياضية والكشفية في وزارة التربية، بمشاركة 120 لاعباً ولاعبة، تنافسوا على مختلف الأوزان والفئات. وحضر البطولة رئيس وحدة الأنشطة الرياضية في وزارة التربية الدكتور مازن قبيسي والأمين العام للاتحاد علي فواز وأمين صندوق

الاتحاد سوزان شامي. أقيمت البطولة بدون جمهور حفاظاً على السلامة العامة بسبب فيروس كورونا. وأشرف على المباريات رئيس لجنة التحكيم الشيهان خضر منذر ورئيس لجنة بيروت وجبل لبنان قاسم عياتاوي. وفي الختام، تم تتويج الفائزين. وأعلن الأمين العام علي فواز خلال البطولة عن استضافة لبنان للبطولة العربية خلال شهر آذار المقبل 2022 في بيروت بمشاركة منتخبات 12 دولة عربية.

استراحة

كلمات متقاطعة 3845

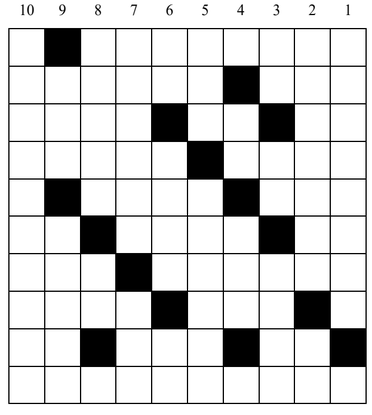

أفقيا

1- نهر لبناني – 2- مقياس بحري – ماركة سيارات – 3- قلب الثمرة – خنزير برّي – الإحسان – 4- مدينة فلسطينية – مدينة سياحية تونسية – 5- يضع البضاعة في الأماكن المعدّة لها في السفينة بطريقة تُكفل سلامتها وسلامة غيرها من البضائع المشحونة – إحدى القارات – 6- للتفسير – لفت منقوع في الخل – نوتة موسيقية – 7- مدينة يونانية – يكسو جلد الطيور – 8- مسكن الرهبان – عين ماء – 9- رخو بالأجنبية – يقطع الخيط – قفز – 10- محمية مصرية

عمودياً

1- أغنية لأم كلثوم – 2- دولة أفريقية – اسم موصول – 3- متشابهان – من أسنان الثوم – كثير الحب – 4- جرذ بالأجنبية – شجر ينبت في الرمل – 5- إناء كبير مستدير من نحاس يُغسل فيه – عائلة أديب فلسطيني راحل – 6- حرف عطف – رجل دين – خلاف كثر – 7- مصابيح مضاءة – دولة عربية – 8- مدينة أوكرانية – إله مصري – 9- علا وانتفخ العجين بعد اختماره – عاصمة أوروبية – 10- أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1-ساحل العاج – 2- أماني – سيوه – 3- نسجد – حقل – 4- إنجيل – شر – 5- لفت – مداس – 6- في – مارن – جشّ – 7- اريانا – دبي – 8- داني – نو – ام – 9- وزط – فايا – 10- رياض شرارة

عمودياً

1-سان سلفادور – 2- أمس – فيراري – 3- حاجات – ينطا – 4- لندن – ماي – 5- اي – جُمان – رش – 6- حيدران – 7- عسقلان – وفا – 8- ايّل – أر – 9- جو – جباية – 10- هيروشيما

sudoku 3845

2		1	6		4			
	4		1			2	8	
	8		7					
7				5				3
3	6					8	2	
1				4				5
		2			1		7	
8		6			3		4	
		9	2		8	3		6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3844

5	7	6	4	3	1	2	9	8
3	2	8	9	6	5	4	1	7
9	4	1	2	8	7	5	3	6
2	8	4	5	1	6	9	7	3
6	5	9	7	2	3	8	4	1
7	1	3	8	9	4	6	2	5
1	3	2	6	4	8	7	5	9
8	9	5	3	7	2	1	6	4
4	6	7	1	5	9	3	8	2

مشاهير 3845

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مهندس مدني كوري وطفل عبقري. ولد عام 1963. أدرج في كتاب غينيس للأرقام القياسية تحت عنوان أعلى معدل ذكاء في العالم

■ 1+2+3+5+6+9 = لباس تقليدي ياباني ■ 4+7+10+8 = أطرب بصوتي ■ 3+11 = كرب وحزن

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: امان الله خان

على الغلاف يمضي الاحتلال الإسرائيلي بقراره شنّ عمليات خاطفة وسريعة، عبر قوات نخبته، للقضاء على بذور المقاومة في مدينة جنين، مفضّلاً عدم خَوْض معركة عسكرية شاملة لن يكون ممكناً التنبّؤ بمآلها. وفيما تتّجه الأنظار إلى مخيّم جنين بوصفه معقل المقاومة، تطفو على السطح بؤر تصعيد جديدة بعيدة نسبياً، مثل بلدة برقين، ومنطقة شمال غرب القدس. حيث ارتقى، أمس، خمسة شهداء في اشتباكات مع العدوّ الذي اصيب احد ضبّاطه وجنوده. فيما توعّدت المقاومة بتدفيع الاحتلال الثمن

جنين تحاصر العدو

تشير المعطيات المتوفرة إلى ان مقاومين اشتبكوا مع جنود الاحتلال فور حصارهم للبيت (أ ف ب)

جنين - **الأخبار**

خمسة شهداء وعدد من المعتقلين، إصابة ضابط وجندي نخبة في جيش الاحتلال، حصار بيتٍ ومنطقة جبلية، اشتباكات مسلّحة عنيفة ومواجهات شعبية. هكذا بدا المشهد في جنين وشمال غربي القدس، يوم أمس، قبل أن يعلن العدو عن تنفيذ قواته الخاصة ضرباتٍ متتالية استهدفت خليّة مقاومة تابعة لحركة «حماس». ففي جنين، بدأت «الحملة» الإسرائيلية باكراً، من خلال عملية خاطفة نفّذها جنود يستقلّون مركبة مدنيّة، هاجموا المطارد محمد مازن السعدي، ورفيقه أحمد صلاح أبو رميلة - وكلاهما يتبع لحركة «حماس» -، واعتقلوهما من مركبة كانت متوقّفة لتعبئة الوقود داخل محطة محروقات «النفاع»، ليبرز مقاومون من «سرايا القدس»، بعد اعتقالهما بدقائق، بإطلاق النار على حاجز الجلمة قرب جنين.

لساعات قليلة، خيّم السكون على المنطقة، قبل أن تعاود قوّة الاحتلال الخاصة، «دوفدوفان»، التسلّل، فجراً، إلى بلدة برقين غرب جنين، فارضةً طوقاً عسكرياً وحصاراً حول بيتٍ يقع عند أطراف البلدة. حصارٌ سرعان ما اندلع على إثره اشتباك مسلّح بين القوّة الإسرائيلية ومقاومين، ليتبيّن أن الهدف من وراء العملية العسكرية، خلية تابعة لـ«كتائب القسّام» كانت متحصّنة داخل البيت المستهدَف، وفق ما أفادت وسائل إعلام عبرية. وبحسب زوجة صاحب المنزل المستهدَف، فإن الزوج الذي يعمل ممرّضاً لم يكن موجوداً في الطابق الثاني حيث يقطنان، لكنها اكتشفت، عند اقتحام جيش العدو محيط منزلهما، أنه كان برفقة مقاومين آخرين أسفل البيت، حيث شاهدته جريحاً. وتشير المعطيات المتوافرة إلى أن مقاومين اشتبكوا مع جنود الاحتلال فور حصارهم للبيت، وفيما حاول بعضهم الانسحاب، أعلن العدو اعتقالَ أفراد من خلية تابعة لـ«حماس» في جنين. وتزامن ذلك مع مواجهات دارت في محيط البيت المستهدَف، استشهد على إثرها أسامة ياسر صبح (من «سرايا القدس»)، والفتى يوسف محمد صبح (16 سنة). وأوضحت مصادر «الأخبار» أن الفتى الشهيد أطلق النار على جنود القوّة الخاصة من بندقية «كارلو» كانت بحوزته، فيما خاض الشهيد أسامة اشتباكاً مسلّحاً مع جيش العدو في محاولةٍ لفك الحصار عن البيت الذي تحصّن فيه المقاومون. ولَمّا كانت القوّة الخاصة، «دوفدوفان»، تهمّ بالانسحاب، لاحقتها مركبة مسرعة، وأطلقت النار عليها، قبل أن يُقدم العدوّ على اعتقال سائقها. وعلى خلفية تسارع الأحداث، وصفت إذاعة الجيش الإسرائيلي الحدث في برقين بـ«المعقّد»، بسبب إصابة ضابط وجندي من «قوّة النخبة» التي وقعت في كمين مقاومين فلسطينيين، أطلقوا بالرصاص من على مسافة قريبة، فيما جرى إجلاء المصابَين الذين وصفت حالتهما بالخطيرة، بطائرة مروحية.

لم تكد العملية في جنين أن تنتهي، حتى اتّجهت الأنظار إلى منطقة عين عجب في بلدة بيت عنان شمال غربي القدس، حيث تحصّن ثلاثة مقاومين من بلدة بدّو، هم: المطارد أحمد زهران، وزكريا بدوان، ومحمود حميدان، وجميعهم ينتمون إلى حركة «حماس»، وأسرى محرَّرون من السجون الإسرائيلية، في مغارة وكوخٍ يقع إلى جانبها. وأفادت مصادر «الأخبار» بأن مقاوماً أطلق النار على القوّة الخاصّة الإسرائيلية عند اكتشافها، بينما حاول آخران الانسحاب من المكان، لكن الثلاثة استشهدوا. وبحسب الرواية المحلّية، فإن حميدان وبدوان عملا كمساعدَين لوجستيين للمطارَد زهران، حيث كانا برفقته على رغم أنهما يعيشان حياة طبيعية وليسا مطلوبَين، بل وحضرا حفل زفاف قبل استشهادهما. وأشارت آخر التقديرات إلى أن الاثنين ربّما أحضرا طعاماً أو مواد تموينية وتوجّها نحو مخبأ زهران، حيث تمّت ملاحقتهما قبل مداهمة القوّة الخاصّة الإسرائيلية للمكان. من جهته، نشر الإعلام العبري صورتَين من مكان استشهاد المقاومين الثلاثة، تظهر فيهما بندقية وعدّة مخازن ذخيرة، إضافة إلى منظار عسكري ومعدات أخرى ومواد غذائية وسجائر، فيما أعلن العدو أنه ضرب خلية تابعة لـ«حماس» في جنين وشمال غربي القدس، واغتال أربعة مقاومين على الأقلّ، واعتقل عدداً آخر، قبيل تنفيذهم عمليات فدائية ضدّ أهداف إسرائيلية. والشهيد أحمد زهران هو أسير محرَّر من حركة «حماس»، أمضى ما مجموعه أكثر من ستّ سنوات في السجون الإسرائيلية بعد اعتقاله ثماني مرات، وهو شقيق الشهيد زهران زهران، أحد أبرز قادة «القسّام» في منتصف التسعينيات، والذي شارك في خطف الجندي الإسرائيلي نحشون فاكسمان. ويتعرّض أحمد زهران وعائلته، منذ أسابيع، لملاحقة إسرائيلية بدأت على إثر رفضه تسليم نفسه، وقراره المضيّ مطارَداً خارج بيته، فيما أقدم العدوّ على اعتقال تسعة من أفراد عائلته ثم زوجته للضغط عليه، لكن من دون جدوى. ونعى بيان رسمي صادر عن «كتائب القسّام» الشهداء، مشيراً إلى جهودهم في الإعداد والتجهيز للمقاومة، وفي هذا إشارة تدل على صحّة فرضية وجود خلية لـ«القسّام» كانت في طور التشكّل أو أنها كانت تتجهّز لتنفيذ عمليات. وتعهّد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، صالح العاروري، بتدفيع الاحتلال الثمن، و«نعد شعبنا أن دماء الشهداء لن تذهب هدراً».

وبينما تتّجه الأنظار إلى مخيّم جنين بوصفه «معقلاً» للمقاومين والمسلّحين»، تطفو على السطح بؤر تصعيد جديدة بعيدة نسبياً، مثل بلدة برقين (غرب)، ومنطقة شمال غربي القدس. ولدى مطابقة بيان «القسّام» مع بيانات جيش العدو وظهور مقاومين في مخيم جنين، يتأكّد بما لا يدع مجالاً للشكّ وجود جمر يغلي تحت الرماد و«اشتباكات مسلّحة مؤجّلة»، في ظلّ حديث جيش العدو عن استمرار ملاحقة مقاومين آخرين لا يزالون طلقاء. أمّا أزمة مقاومي المخيّم، فلا تزال على حالها، حيث خرج عشرات المسلّحين من فصائل مختلفة قبل أيام في تأبين لآخر أربعة شهداء في جنين متوعّدين العدو الإسرائيلي.

> حدث ما لم يكن في الحسبان حين اصيب قائد القوة الخاصة المهاجمة وجندي آخر برصاص المقاومة

وعلى رغم محاولة «الشاباك» وجيش الاحتلال الابتعاد عن خوض مغامرة غير محسوبة في جنين، يبدو أن القرار الإسرائيلي كان، كما رجّحته «الأخبار» سابقاً، بشنّ العدوّ عمليات خاطفة وسريعة عبر قوات «مستعربين» أو قوات نخبة خاصة للقضاء على المسلّحين والمطلوبين تدريجياً. ويهدف العدوّ من وراء هذا التكتيك، إلى الحدّ من خسائره وتجنّب سقوط أعداد أكبر من الشهداء الفلسطينيين، والذي يمكن أن يؤدّي إلى تصعيد أعنف وأوسع نطاقاً في الضفة الغربية، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان، حين أصيب قائد القوّة الخاصّة المهاجمة وجندي آخر برصاص المقاومة الفلسطينية.

اليمن

حسم مأرب أقرب من أيّ وقت: قوات هادي بلا خطوط دفاع

اصبح الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» عند تخوم مدينة مأرب، بعد التقدُّم الكبير الذي أحرزاه في الجبهات الغربية والشمالية الغربية. وفيما يعمل حزب «الإصلاح» على الاستعانة بالسلفيين لتحويل مسار المعارك المحتدمة، وصل وفد قبَلي رفيع من زعماء قبائل عبيدة إلى صنعاء، للتفاوض مع «الإنقاذ» حول مبادرة السلام حول مأرب

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

تواصلت المعارك العنيفة بين القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، من جهة، والجيش اليمني و«اللجان الشعبية» من جهة أخرى، في سلسلة جبال ملعا الاستراتيجية، أبرز مداخل مدينة الجوبة من ناحية مديرية حريب التي أصبحت، اعتباراً من الأربعاء، تحت سيطرة قوات صنعاء. وأفادت مصادر محلية في حريب، وفي هذا السياق، علمت «الأخبار»، من مصادر معنية، أن «حركة أنصار الله أبدت استعدادها لمنح السلفيين في الجوبة حقّ البقاء في مركزهم الجديد دون أيّ اعتراض، شرط وقف نشاطهم التكفيري والتحريض على مجاهديها»، وسبق للحركة أن منحت قيادات سلفية الأمان وساهمت في حماية مراكزهم الدينية في دمار وإب والحديدة.

> تقدّم قوات صنعاء في الجوبة يعتبر بداية النهاية لهذه المديرية التي تُعدّ خط الدفاع الأخير لقوات هادي جنوب شرق مأرب

وعلى رغم اشتداد المواجهات وسط تصعيد طيران التحالف السعودي ـ الإماراتي غاراته على عدد من خطوط التماس في حريب ـ الجوبة، وجبهة حريب ـ العبدية، تمكّنت قوات صنعاء من تجاوز كوبري حريب ـ الجوبة الذي تعرّض للتدمير، الأربعاء، من قِبَل طيران العدوان، في محاولة لإعاقة تقدّمها. وفي مديرية العبدية المجاورة لمديرية حريب جنوبي شرقي مدينة مأرب، واصل الجيش و«اللجان» إطباق حصارهما على المديرية من كل الاتجاهات، فيما سعيا إلى تجنيب المديرية تداعيات المعركة بعدما عزلت فيها قوات هادي بشكل كلّي وقطعت عنها كل الإمدادات. وعلى مدى الأيام الماضية، واصلت قوات صنعاء، وقيادة السلطة المحلية الموالية لها، مساعيها مع زعماء قبائل العبدية لتجنيب المديرية الحرب، فيما تشير المعلومات إلى أن هناك تجاوباً قبلياً في هذا الاتجاه. ويتوقّع مراقبون سقوط المديرية من دون قتال، وانسحاب محور بيحان و«اللواء 159» التابع لهادي والواقع تحت الحصار في مناطق بني عبد في مديرية العبدية، من المعركة. ومن الناحية الاستراتيجية، يقول مراقبون عسكريون إن المعركة في المرتفعات الجبلية في مأرب حُسمت لمصلحة قوات صنعاء التي أصبحت تتحكّم نارياً بالسهول والأودية، وبمدينة مأرب، ما يمهّد إلى تسارع الأحداث في اتجاه حسم المعركة.

وتزامناً مع اشتداد المواجهات العسكرية بين الجيش و«اللجان الشعبية» وقوات هادي في الجبهات الغربية والشمالية الغربية الواقعة عند تخوم مدينة مأرب، وتمكّنهما من إحراز تقدّم كبير نحو البلق الأوسط الواقع على مشارف مأرب، والذي يعزل الجبهتَين الغربية والجنوبية بشكل كلّي، أفاد أكثر من مصدر بوصول وفدٍ قَبَلي رفيع من زعماء قبائل عبيدة، إحدى أكبر قبائل محافظة مأرب، إلى العاصمة صنعاء، للتفاوض حول مبادرة سلام في شأن المدينة. وقالت المصادر إن الوفد القَبَلي برئاسة الشيخ علي صالح العرادة، والشيخ عبد الهادي بن محسن معيلي، وآخرين مفوّضين عن قبائل عبيدة للتباحث مع قيادة حكومة «الإنقاذ» حول طبيعة الوضع في مأرب وإبرام اتفاق يجنّب مناطقهم الحرب، وسط تقدم الجيش و«اللجان» نحو المدينة من كل الاتجاهات. وأجرى الوفد القَبَلي، السبت، محادثات مع سلطات «الإنقاذ»، حضرها محافظ مأرب الموالي لصنعاء علي محمد بن طعيمان، والشيخ محمد بن الأمير، أحد أبرز زعماء القبائل في مأرب. التحرّك القَبَلي الأخير لإنقاذ المحافظة، يُعدّ الأبرزَ منذ أن أعادت حركة «أنصار الله» مبادرة السلام حول مأرب إلى النقاش مطلع تموز الماضي، فيما استقبلت، خلال العام الجاري، وفدَين قبليَين للتفاوض في شأن المبادرة. وفي هذا الإطار، قدّم، خلال الأيام القليلة الماضية، عدد كبير من القيادات الأمنية والعسكرية وزعماء القبائل الذين أعلنوا انشقاقهم عن تحالف العدوان، إلى صنعاء، للانضمام إلى الحركة، كردّ فعل على رفض «الإصلاح» و«التحالف» مبادرة السلام من موقع ضعف وليس قوّة.

تقدّمت قوات صنعاء إلى مارعد قرب التلة والنجاد غربي مدينة الجوبة جنوبي مأرب (أ ف ب)

حول العالم

الإفراج عن خالدة جرار

أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، عن الأسيرة القيادية في «الجبهة الشعبية» والنائبة في المجلس التشريعي الفلسطيني، خالدة جرار، بعد انتهاء مدّة محكوميّتها البالغة عامين. وبحسب «مكتب إعلام الأسرى»، فإن الأسيرة جرار خضعت للتحقيق وواجهت اتهامات عدّة، بينها «تمويل عمليات فدائية لمنظمة الجبهة الشعبية»، بعد اعتقالها بتاريخ 31 تشرين الأوّل 2019. وأوضح «المكتب» أن الاحتلال أبقى جرار موقوفة لمدّة 16 شهراً، قبل أن يصدر في حقّها حكماً بالسجن لمدة 24 شهراً، وغرامة ماليّة قدرها 4000 شيكل بتهم التحريض والإضرار بأمن الاحتلال، والانتماء لـ«الجبهة الشعبية».

(الأخبار)

تركيا تريد المزيد من «إس-400»

أكد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، أن أنقرة لا تزال تنوي شراء دفعة ثانية من أنظمة الدفاع الصاروخي الروسية، «إس-400». وفي حوار مع شبكة «سي بي إس نيوز»، قال إردوغان إنه لا يمكن لأحد التدخّل في ما يتعلق بالأنظمة الدفاعية التي تنوي تركيا، العضو في «حلف شمالي

الأطلسي»، شراءها. وكانت وكالة «إنترفاكس» الروسية نقلت عن رئيس شركة «روسوبورون إكسبورت» لتصدير السلاح، الشهر الماضي، قوله، إن موسكو وأنقرة تقتربان من توقيع عقد جديد لتزويد الأخيرة بوحدات دفاع جوي إضافية من طراز «إس-400».

(الأخبار)

توتّر بين «طالبان» وطاجيكستان

ندّد نائب رئيس الحكومة الأفغانية التي شكّلتها حركة «طالبان»، عبد الغني برادر، أمس، بتدخّل طاجيكستان في الشؤون الداخلية لبلاده، محذّراً، في مقابلة تلفزيونية، من أن الجارة الآسيوية «تتدخّل في شؤوننا... ولكل فعل ردّ فعل». وتأتي تصريحات المسؤول الأفغاني، بعد يوم واحد من نشر «طالبان» آلاف المقاتلين في ولاية تخار الحدودية مع طاجيكستان «لمواجهة التهديدات الأمنية».

(الأخبار)

الحدث

«شتاء السّخط»: طوابير الوقود تغزو بريطانيا

يواجه البريطانيون أزمةً مركّبة يشبّهها البعض بـ«شتاء السّخط» الذي عاشه أباؤهم في عام 1979. تستبِقُ فيها عقود من السياسات المتهوّرة على أيدي حكومات يمينية استحكمت بالطبقة العاملة. ولم تنتج سوى كوارث بدأت تتمظهر، أخيراً، على شكل طوابير أمام محطات الوقود، ورفوف فارغة في محالّ البيع بالتجزئة. أزمةٌ يبدو أنها شرعت بالانتقال نحو تغييرات نوعية تلاقت على إطلاقها الإدارة الفاشلة لوباء «كورونا»، وأحلام استعادة مجد الإمبراطورية التي دفعت المحافظين الى قرارهم إسقاط عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي

لندن - **سعيد محمد**

تسبّبت صفوف الانتظار الطويلة أمام محطّات الوقود في بريطانيا، ومشاهد الرفوف الفارغة في محالّ البيع بالتجزئة، بسريان موجة من التشفّي على البرّ الأوروبي، بعدما حاولت الصحافة اليمينية تصوير ما حدث على أنه «حالة موقّتة» مرتبطة بنقص حادّ في أعداد سائقي الشاحنات المؤهّلين، تسبّب فيها قرار بريطانيا إسقاط عضويتها في الاتحاد الأوروبي، وما ترتّب على ذلك من إجراءات توقّف بموجبها تدفّق السائقين الأوروبيين إلى البلاد، ومغادرة حوالى 25 ألفاً من المقيمين منهم بلا عودة، خلال العام الماضي. وفيما أدّى وباء «كورونا» إلى تقليص قدرة الهيئة المكلّفة بالإشراف على تدريب ومنح تراخيص قيادة الشاحنات إلى حدّها الأدنى تاريخياً، فإن الحكومة البريطانية - التي يديرها حزب المحافظين - استيقظت أخيراً على فجوة نقص تُقدَّر بـ150 ألف سائق لن يكون ممكناً جسرها قبل عدّة أشهر، وفق أكثر التوقعات تفاؤلاً. لكنّ هذه الأزمة التي يسهل تصوير تمظهراتها ونقلها عبر الشاشات إلى العالم، ليست سوى قمّة جبل الجليد في كارثة بريطانية مثالية متعدّدة الأوجه: إمدادات الطاقة (الغاز والبترول والكهرباء)، والتعليم والزراعة والبناء والمحاكم والتصنيع والاستيراد والتصدير وصناعة الضيافة وتجارة التجزئة والتقديمات الاجتماعية والنقل والإنترنت، وقبل كل شيء، سياسة الصحة العامة. كارثةٌ تمّ التأسيس لها على مدى عقود طويلة من تبنّي العقيدة النيوليبرالية منذ أيّام مارغريت تاتشر إلى اليوم، واحتكار اليمين البريطاني للسلطة من خلال حكومات شوفينية التوجه، تخصّصت في شنّ حرب طويلة على الطبقة العاملة.

حربٌ تضمّنت تفكيك مؤسسات القطاع العام (النقل، البريد، الاتصالات، إمدادات الطاقة...) وبيع أصولها بالقطعة إلى رأس المال الأجنبي، وغالباً من دون توفير حماية تُذكر لكفاءة الخدمات المقدَّمة للمستهلكين، والتخلّص من الصناعات الأساسية الحيوية، ونقل ثقل الاقتصاد إلى مربّع الخدمات المالية والسياحية والعقارات والتعليم الخاص - الموجّهة أساساً لجلب استثمارات من الخارج جلّها يندرج تحت غطاء تبييض الأموال من الفئات الفاسدة في العالم الثالث -، وأيضاً سحق النقابات العمالية بمحض القوّة، وإهمال الاستثمار في تجديد البنية التحتية وشبكات إمداد وتخزين الطاقة والتعليم، وصرف أموال الناخبين على إنقاذ المصارف الفاشلة والتمدّد العسكري عبر البحار، والمشاركة في كل غزو أميركي لأيّ من دول العالم، والإنفاق على التسلّح النووي وبرامج التجسّس، في مقابل تنفيذ حزمة برامج تقشّفية قاسية وَضعت ملايين البريطانيين تحت خطّ الفقر والعوَز.

كلّ ما سبق، راكم تغييرات متوازية جرى التعامل معها دائماً بمنطق إدارة الأزمة، أو بالتجاهل التّام، وفق صيغة «دع السوق تعدّل نفسها»، أو حتى بمزيد من الخصخصة. لكنّ الأمور شرعت الآن، كما يظهر، بالانتقال نحو تغييرات نوعية كارثية تلاقت على إطلاقها الإدارة الفاشلة لجائحة «كوفيد-19»، كما التهوّر الإيديولوجي الموهوم وأحلام استعادة مجد الإمبراطورية الزائل والتي دفعت المحافظين إلى قرارهم إسقاط عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، وهي ميزة استراتيجية قدّمت للدول الأعضاء، على الرغم من كل المآخذ عليها، نوعاً من شبكة أمان تكاملية.

يترقّب البريطانيون ارتفاعاً جنونياً في أسعار الغاز بعد خلل أصاب خطوط النقل من أوروبا عبر بحر المانش

تواجه بريطانيا، اليوم، أوضاعاً لا تُحسد عليها. فالبلاد لم تتعافَ بعد من التداعيات المترتّبة على الأزمة الوبائية، فضلاً عن أن هناك تخوّفاً حقيقياً - في الأوساط العلمية - من موجة مُتجدّدة قاسيَة تلوح في الأفق، وترقّب لارتفاع جنوني في أسعار الغاز (مصدر الطاقة الرئيس لتدفئة المنازل وتوليد الكهرباء وتشغيل المعامل والزراعة) بعد خلل أصاب خطوط النقل من أوروبا عبر بحر المانش، وتقلّص الإمدادات المحلية من بحر الشمال، مع رصيد مخزون استراتيجي يكفي بالكاد لأربعة أيام. كما أن هناك عجزاً حادّاً في قدرة شبكات الإمداد على توفير احتياجات المملكة من المحروقات والمواد الخام، والمنتجات الاستهلاكية من الغذاء بأنواعه، إلى الأعلاف، ما يمكن أن يؤدّي إلى تضخم غير مسبوق عليه في أسعار الخدمات والسلع المقدَّمة للمستهلكين - عند توفرها -، فيما أعلنت الشركة الأميركية التي تنتج معظم إمدادات غاز الـ CO2 - الحيوي لبعض الصناعات التحويليّة - أنها ستتوقّف عن العمل، وستُشهر إفلاسها. ومن المعروف أن شبكة الإنترنت في البلاد تُعدّ الأسوأ من نوعها مقارنة بدول غرب أوروبا، كونها متأخرّة عدّة سنوات على خلفية رفض تبنّي حلول الجيل الخامس للاتصالات، والتي توفّرها الصين.

> **ستوقف الحكومة دفعةً اسبوعية إضافية كانت تمنحها للمواطنين الفقراء والعاطلين من العمل**

في الوقت ذاته، ستوقف الحكومة، مع نهاية تشرين الأول المقبل، دفعةً أسبوعية إضافية كانت تمنحها للمواطنين الفقراء والعاطلين من العمل (جزئياً أو كلياً من الذين يتلقّون إعانات اجتماعية) لمساعدتهم على تجاوز مرحلة العزل التي رافقت الجائحة، في ظلّ إعادة فرض بنود تعجيزية للحصول على المعونات كانت قد علّقتها لبعض الوقت، فيما ترتفع تكاليف الخدمات والمواد الاستهلاكية بلا رقيب، علماً أن المنافسة التجارية في معظم القطاعات الحيوية إمّا وهمية إلى حدّ كبير، أو مبنيّة على أسس هشّة على نحو متزايد لمصلحة عدد صغير من عمالقة المحتكرين متعدّدي الجنسية. وفي تقاطع جناحَي المقصّ هذا، ستجد الطبقة العاملة البريطانية نفسها وهي تستعيد أجواء السبعينيات الكئيبة، وأقتمها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما شتاء عام 1979 عندما وصلت الأزمة الاقتصادية إلى ذروتها في ما سمّي «شتاء السّخط»، وهي أجواء يكفي مجرّد التفكير في العودة إليها لجعل قادة الحكومة الحالية يرتجفون من قلق انحدار الجزيرة إلى الفوضى والاضطرابات المحمّلة بذور ثورة بلا رأس، الأمر الذي دفع صحف اليمين المؤيّدة للمحافظين إلى التحذير من تسونامي مقبل بدأت معالمه الأولية بالظهور.

تقرير

أرمينيا - أذربيجان بعد عام: لملمة التداعيات مستمرّة

محمد نور الدين

مرَّ عام كامل على الحرب التي بدأت بين أذربيجان وأرمينيا في الـ27 من أيلول 2020، واستمرّت 44 يوماً. ومع انتهائها، في التاسع من تشرين الثاني، كانت منطقة جنوب القوقاز تشهد على تغييرات جذرية في الخريطة السياسية والجغرافية والاقتصادية. بمقاييس «الحروب النوعية»، لم تستغرق الحرب طويلاً، بخلاف المعارك التي استمرّت حوالى أربع سنوات في مطلع التسعينيات. وربّما يعود ذلك إلى استعداد أذربيجان التي سلّحت جيشها وزوّدته بأحدث المعدّات، في انتظار الفرصة المناسبة، فيما كانت أرمينيا منشغلة بخلافاتها الداخلية، لتسفر الحرب عن استعادة باكو أراضيها التي كانت بريفان قد استولت عليها بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، والسيطرة على نصف مقاطعة ناغورنو قره باغ (ارتساخ)، وهي منطقة حكم ذاتي تتبع جمهورية أذربيجان منذ عام 1923. وبهذ الانتصار العسكري الساحق، الذي يعود الفضل فيه إلى الحليفة التركية، بات الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، بطلاً قومياً، وأصبحت بلاده قوّة إقليمية صاعدة يُحسب لها.

ومع ارتفاع الشعار القديم من أن انتصار الأذربيجانيين «شعب واحد في دولتين»، تعزّزت العلاقات بين أنقرة وباكو بزيارات متبادلة لمسؤولي البلدين، كان آخرها وأهمّها تلك التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، إلى مدينة شوشي في قره باغ في 15 حزيران الماضي، حيث أميط اللثام عمّا سُمّي بـ«إعلان شوشي» المشترك الذي شكّل نقطة تحوّل في العلاقات التركية - الأذربيجانية، وفيه اعتبر البلدان أيّ اعتداء على أحدهما، اعتداء على الآخر يوجب التحرّك لصدّه. لكنّ الابتهاج التركي لا يقتصر على الإعلان السالف، بل إن اتفاق الهدنة الذي وُقّع في الـ9 من تشرين الثاني الماضي، نصّ على فتح خطّ بري وآخر للسكك الحديدية بين تركيا ونخجوان (منطقة الحكم الذاتي الأذربيجانية الواقعة على حدود تركيا)، ومنها عبر الأراضي الأرمينية إلى أراضي أذربيجان وصولاً إلى باكو فالحدود الروسية. وهذا الخطّ الذي يُطلق عليه «الممرّ التركي»، سيصل، للمرّة الأولى، برّاً، بين تركيا وآسيا الوسطى، فيما يصل ممرّ لاتشين بين أرمينيا وما تبقّى من قره باغ. وقد اعتبر دعاة الطورانية في تركيا الممرّ منها إلى باكو، بمثابة انتصار لفكرة طوران التاريخية ووحدة الجامعة الطورانية.

ولا شكّ في أن الانتصار الأذربيجاني المدعوم من تركيا، عزّز موقع الأخيرة بالنسبة إلى كل من أرمينيا وروسيا، في ظلّ وجود نقاط مراقبة روسية - تركية مشتركة داخل أذربيجان. من جهتها، نجحت موسكو في تحقيق مكاسب مهمّة في هذه الحرب، وهي إذ لم تستجب لمساعدة يريفان عسكرياً، على اعتبار أن باكو تحرّر أراضاً تتبع لها، ساهمت إلى حدّ كبير في تسهيل انتصار أذربيجان، ما نتج منه تعزيز للعلاقات بين البلدين. في الوقت نفسه، أنقذت روسيا حليفتها الأرمينية المبكرة في هزيمة شاملة، بعدما حالت دون تقدّم الجيش الأذربيجاني للسيطرة على كامل قره باغ. وبهذا، حقّقت موسكو جملة مكاسب اقتصادية ودفاعية في البلدين، ونفوذاً عسكرياً بموجب رعايتها اتفاق الهدنة الذي نصّ على انتشار قواتها لحماية الممرّ التركي وممرّ لاتشين. كما تخلّى رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، عن عدائه لها، وإن كانت تأمل التخلّص منه نهائياً، لكنّ محاولة انقلابها عليه فشلت، حتّى إن هذا الأخير أظهر، في الانتخابات النيابية المبكرة في حزيران الماضي، أنه لا يزال الزعيم الأقوى في بلد منهك ومتهالك، بعدما أعيد انتخابه بغالبية 56%. وقد يفهم ذلك على أنه إشارة إلى أن الشعب الأرميني تعب من الحروب، لذا جدّد لزعيم رأى فيه قناة صالحة ومناسبة لتطبيع أرمينيا علاقاتها مع الجوار الأذربيجاني والتركي. وعلى رغم إعادة انتخاب باشينيان، بيّنت الولايات المتحدة بصورة العاجزة، والمتواطئة مع أذربيجان على إلحاق الهزيمة بأرمينيا، ولا سيما أن باكو تمثّل أهميّة حيوية لمصالح واشنطن. وقد حاولت الإدارة الأميركية ترميم صورتها من خلال إقدام الرئيس جو بايدن على خطوة الاعتراف بـ«الإبادة الأرمينية» في 24 نيسان الماضي، فيما لم تجد فرنسا سبيلاً لدعم الأرمن سوى إرسال مساعدات إنسانية محدودة إلى هذا البلد، كما لا يمكن اعتبار إيران مرتاحة لنتائج الحرب، خاصّة في ما يتعلّق بتعزيز الحضور التركي في جنوب القوقاز.

> **عزّز الانتصار الأذربيجاني المدعوم من تركيا، موقع الأخيرة بالنسبة إلى كلّ من أرمينيا وروسيا**

إزاء ما تقدّم، تُعدّ أرمينيا الخاسر الأكبر في هذه الحرب. فإلى جانب خسارتها الأراضي التي استولت عليها بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، لم تتمكّن من الاحتفاظ سوى بنصف قره باغ. وأصبح واضحاً أن «قضية أرتساخ» (قره باغ) تلقّت ضربة موجعة، بعدما خسر الأرمن نصف هذه المنطقة لأذربيجان، ونصفها الثاني لمصلحة الروس. بعد عام على الحرب في جنوب القوقاز، يبدو أن الأمور لا تزال تدور في دائرة تطبيق اتفاق وقف إطلاق الحرب، مثل تبادل الأسرى وجثث القتلى وتثبيت الهدنة، كما لا يزال الممرّ التركي فكرةً لم تتحقّق. أما العلاقات السياسية ومسألة التطبيع، فلا تعرفان تقدّماً فعليّاً وتنحصران في دائرة التمنيات. ولعلّ الجانبين الأذربيجاني والتركي لا يزالان يعيشان نشوة الانتصار، فيما لا تزال أرمينيا وقره باغ والقضية الأرمينية تحت وقع صدمة الهزيمة. وما لم تطرأ أيّ مفاجأة، فإن لملمة تداعيات الحرب ستبقى سائدة إلى حين الانتقال إلى ترتيب أوضاع المرحلة المقبلة.

إعلانات رسمية

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي لبنان سلوم لموكله فوزات حسين جلوس سندي تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارين 3464، 3461 الهرمل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي محمود الموسوي لموكله محمد حسين الموسوي سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 2792 النبي شيت.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب فؤاد محمد الموسوي لموكل موكله يوسف محمد شكر سند تمليك بدل ضائع بالعقار 2956 النبي شيت.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب بلال عبد العزيز شريف لمورثه عبد العزيز صالح شريف سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارين 2714 ببعلبك، 1951 اليمونة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب مصطفى محمد كركلي لموكله وليد عبد الكريم زعيتر سندي تمليك بدل ضائع بالعقارين 1354، 1355 لحدث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

تبليغ مجهول مقام
محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تدعو المدعى عليها لينا خضر علامة لتبلغ اوراق الدعوى 2017/7909 المقدمة من المدعي ابراهيم مبارك والرامية الى ابطال الهبة الجارية على القسم 23 من العقار 4346/ الحدث بموجب عقد البيع رقم 20771 تاريخ 2002/7/22 لعلة الجحود والخداع.
يجب حضورك الى قلم هذه المحكمة لتبلغ الاوراق خلال مهلة عشرون يوماً من تاريخ النشر والا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

اعلان
من امانه السجل العقاري في بيروت
طلب شامل توفيق ناصيف باسيل سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 12 من العقار 614 منطقة الأشرفية.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

اعلان
صادر عن امانة السجل التجاري في النبطية بموجب الطلب المؤرخ في 2021/8/3 المقدم من المستدعي سليمان داود زيدوني بواسطة وكيلته المدنية مريم حيدر والمسجل لدى امانتنا تاجر بالرقم 6005208/عام تاريخ 2019/5/11 تحت اسم: زيدوني للالبان والاجبان والذي يطلب بموجبه تعديل اسمه التجاري ليصبح: البان زيدوني وبتاريخ 2021/8/6 تقرر النشر.
الرقم المالي: 1595313
مهلة الاعتراض عشرة ايام تلي اخر نشر
امين السجل التجاري في النبطية
فاطمة فحص

الأخبار al-akhbar
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

لإعلاناتكم المبوبة في الأخبار
71-513571
01-759500
كل 4 اسطر 100.000 ليرة لبنانية
كل سطر إضافي 20.000 ليرة لبنانية

سينما

أسبوع الفيلم الألماني: المآزق الفردية... والجماعيّة

بعد إلغائه العام الماضي، انطلق الأسبوع الماضي «أسبوع الفيلم الألماني» في فضاءات مختلفة في لبنان من سينما «مونتاني» و«سرسق» و«دوار الشمس» في بيروت إلى «إشبيلية» (صيدا)

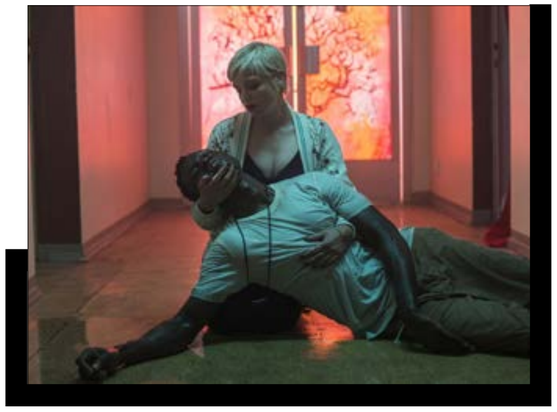

«برلين الكسندربلاتز» برهان قرباني

اليوم ـ س:19:00 ـ صالة مونتاني (المعهد الفرنسي في بيروت)

تعديل واقتباس جديد لرواية «برلين ألكساندربلاتز» (1929) لألفرد دوبلين، فيتحوّل بطل الرواية من ألماني «خالص» إلى مهاجر أسود البشرة بكاميرا المخرج برهان قرباني. تعتبر الرواية من أهم الروايات العالمية، اقتبست إلى الخشبة إلى ما لا نهاية، وانتقلت إلى الشاشة عام 1931 مع المخرج الألماني فيل جوتزي. لاحقاً، قدّمها المخرج الألماني راينر فيرنر فاسبندر على شكل مسلسل قصير (15 ساعة ونصف) عام 1980. في عام 2020، أعادها المخرج الألماني من أصول أفغانية برهان قرباني إلى الشاشة الكبيرة مع تغييرات كثيرة. تتحدث الرواية عن فرانز بيركوف، الذي أطلق سراحه من السجن في بداية القصة، ويريد الآن أن يعيش حياة صالحة. في فيلم برهاني، فرانز هو فرانسيس (ويلكيت يونجي) الفارّ من وطنه الأم كينيا، يحاول عبور البحر المتوسط نحو أوروبا. بعد نجاته ووصوله، يقطع وعداً لله بأنه سيصبح شخصاً صالحاً، لكن وضعه كلاجئ بدون أوراق في برلين صعب جداً. قاوم كثيراً إغراءات العمل كبائع مخدرات، لكن العصابات لن تتركه وشأنه. وقع في الحب، وشعر أنه وجد سعادته في النهاية، لكنّ الحياة غير القانونية ذات جاذبية ودافع قوي، فبؤس حياته وعدم مبالاة المجتمع القاسي الذي يحيط به، سيدفعانه إلى قرارات لا يريدها. «برلين الكساندربلاتز» قصة رجل بسيط يصارع الظروف والمجتمع والتغييرات. رجل في المجتمع الحديث يبحث عن الفداء الذي لن يأتي أبداً. من القصة والرواية، خلق برهاني ملحمة سينمائية (ثلاث ساعات) يتعثر فيها البطل بطريقة ماساوية بين حياة صالحة وإغراء مدينة لا ترحم. الأكثر إثارة للجدل هو ما تبقى من البعد السياسي للشخصية وللرواية مع تغير العصر والعرق أيضاً. صرخ فرانسيس فوق الأسطح «أنا ألماني» وحاول أن يكون كذلك، كما عكس الفيلم الهجرة غير الشرعية وانعدام الأمن الوظيفي والتهميش، والرأسمالية الجديدة. نجح برهاني إلى حد ما في عصرنة الرواية، لكنه في مكان آخر خسر الشخصيات الرئيسية، وقدم فيلماً بمثابة دراسة اجتماعية واقعية وأعطى انطباعاً بأن العديد من الفترات الزمنية قد تكون موجودة في زمن واحد.

«اقتصاد» ـ كارمن لوسمان

28/9 ـ س:19:00 ـ دوار الشمس (الطيونة)

إنّ إنشاء وتطوير علاقة القوة والضعف بين الدائنين والمدينين، هو القلب الإستراتيجي للسياسة النيوليبرالية. هذه هي الفكرة الأساسية من فيلم كارمن لوسمان «اقتصاد». تشرح كارمن أننا جميعاً جزء من هيكل مُعطى لنا مقدماً، نشارك فيه بدون أن نسأل عن ماهيته أو بدائله. ببساطة، يشرح «اقتصاد» كيفية عمل الرأسمالية، يغرق الوثائقي في عالم المال، حيث حاولت كارمن أن تثبت تلك العلاقة بين النمو الاقتصادي وتراكم الثروة والديون. ولهذه الغاية، التقت بمجموعة من كبار الاقتصاديين ومستشاري الاستثمار والمسؤولين الماليين، والنتيجة مضحكة مبكية. «من يدفع ثمن كل هذا؟» سؤال بسيط لم يستطع حرّاس النظام الاقتصادي العالمي الإجابة عنه. حتى إنّ كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي نفسه لا يعرف كيف يشرح الآليات الأساسية للنظام الاقتصادي. يدور الفيلم حول حقيقة واحدة متناقضة: عند منح القروض، ينمو الاقتصاد، وفي سياق أكثر اتساعاً يتم تقديم القروض حتى يتمكن الآخرون من جني الأرباح، بمعنى أن أرباح المرء هي ديون الآخرين وأرباح اليوم هي ديون الغد. والفاعل المركزي للرأسمالية هو المدين. تم تصميم الفيلم من خلال الحوارات والغرافيكس لتسليط الضوء على الحلقة المفرغة التي تشكل النموذج الاقتصادي الذي يحكمنا: المزيد من الائتمان= المزيد من النمو= المزيد من المبيعات= المزيد من المال= المزيد من الائتمان... هذا النمو اللامتناهي على كوكب ذي موارد محدودة، لا معنى له، بل يؤدي إلى كارثة مؤكدة. لكن لا أحد من الذين يستطيعون تغيير شيء ما، سيقدم على فعل أي شيء لتجنب ذلك. «إنه نظام عقائدي، لا يجب أن يكون منطقياً، بل أن يستمر في العمل»، هي الجملة الحقيقية الأكثر وضوحاً في الفيلم. كل ما سبق قُدّم مع صور المكاتب الباردة الكبيرة، والأشخاص ذي البدلات الرسمية والمباني المعقّمة التي تعمل بطريقة اصطناعية ونظيفة. وراء كل هذا التنظيم والتناقض، صمت مؤلم لجميع الاقتصاديين المشاركين في هذه الجريمة. الجميع يمشون اليا ويحترمون القوانين الذي لم يكتبوها ولا يفهمونها، وسيستمر كل هذا حتى ينفجر كل شيء، ما لم يكن قد انفجر بالفعل. (يلي العرض حوار مع الصحافي جاد غصن).

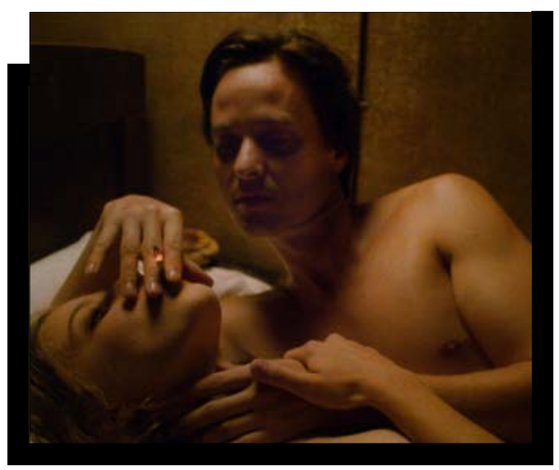

«فابيان: الذهاب إلى الكلاب» ـ دومينيك غراف

30/9 ـ س:19:00 ـ صالة مونتاني

في السنوات الأخيرة، قدمت السينما الألمانية العديد من الأعمال لتخبرنا قصة جمهورية فايمار (1919 ـ 1933). جمهورية الفترة ما بين الحربين العالميتين ناءت تحت رحمة السياسة، والأزمات والحماس الإبداعي وعدم الاستقرار الاجتماعي. سنوات معقدة انتهت بصعود النازية. بالنسبة إلى المخرج الألماني دومينيك غراف، كانت 1931 فترة فوضى اقتصادية وأخلاقية وسياسية. في عام 1933، وصل هتلر إلى السلطة وكانت وول ستريت قد انهارت عام 1929، والركود اجتاح أوروبا. لكنّ الملاهي كانت في ذروتها لأنها سدّت تلك الحاجة للهروب من الواقع. وكانت الحياة الليلية في برلين شديدة وكثيفة مثل القلق. أراد غراف أن يعكس كل هذا في فيلمه «فابيان الذهاب إلى الكلاب»، فقدّم مشاهد مكثفة وسريعة ومتعددة الألوان. الساعة الأولى من الفيلم عبارة عن مشاهد مفككة، ولقطات عدة تستمر لثانية واحدة، فيما تُقسم الشاشة وتتقلص وتكبر وتتغير الألوان. زووم عنيف وصور أرشيفية ومقاطع فيديو. وكل خمس ثوان، نجد أنفسنا مع شخصيات جديدة. في هذه القصة الفوضوية والنابضة، وبعد التغلب على الجزء الأول من الفيلم، تبدأ قصة الحب، التي تبطئ الحركة ولكنها تبقيها معلقة. تدريجاً تهدأ القصة، نتعرف إلى جاكوب فابيان (توم شيلينغ) الكاتب الموهوب الذي يفقد وظيفته ويجد نفسه ضائعاً في المدينة بينما يحاول الحفاظ على حب الممثلة الطموحة كورنيليا (ساسكيا روزندال).

«فابيان: الذهاب إلى الكلاب» ميلودراما رومانسية مبنية على رواية إيريك كاستنر «فابيان». تحمل الأخيرة تشابهاً بين تدهور الشخصيات وتدهور ألمانيا التي كانت قد بدأت تمر بأسوأ حالاتها. اختار غراف تحريف الرواية لتكريمها، لأنّ أسلوبها يتناقض ببساطة مع أسلوب السينما المرئي. لذلك هيكل الفيلم غريب مبني على «بعد ذلك»: يفقد الكاتب وظيفته، ثم يلتقي بكورنيليا، ومن ثم يكون لديه موعد مع صديقه، ثم يفقد صديقته، ثم، ثم، ثم... الأحداث تجري بدون ضرورة التواصل وإبراز أنّها تحدث للشخص نفسه وفي الجدول الزمني نفسه. في الأدب هذا ممكن ويساعد لبناء العواطف التي تعتبر أساسية لفهم الشخصيات. في السينما، ينبغي للمخرجين العثور على استعارات قادرة على تقديم هذه الزوبعة من الأفكار بشكل مرئي. لذلك، مجرد الانتهاء من الجزء الأول من الفيلم، اختار غراف تقديم مقاطع من الكتاب، مكرّساً الفيلم للفصول التي يعتبر أنّ لا غنى عنها. «فابيان: الذهاب إلى الكلاب» عمل بصري ثقيل أكثر من كونه مصمماً بطريقة سينمائية. مع ذلك، هو بمثابة نقطة انطلاق للتفكير في العلاقة الجدلية بين الفن المكتوب والفن المرئي.

«اسبوع الفيلم الالماني»: الحجز الزامي ينبغي إتمامه الكترونياً عبر موقع metropoliscinema.net ـ الدخول مجّاني

ستريمينغ

«شوماخر» ليس البارون الأحمر!

منذ فترة، بدأت نتفليكس التركيز على الوثائقيات ذات المحتوى الرياضي، وصنع أفلام تسجيلية عن رياضيين قدموا الكثير وما زالوا يحظون باحترام وإعجاب المشجعين وغير المشجعين. هدف منصة الستريمينغ الأميركية هو استقطاب أكبر عدد من المشتركين والمشاهدين بدون تقديم شيء جديد أو صنع وثائقي قد يشكّل وثيقة تاريخية يمكن الرجوع إليها بعد سنوات من الآن. أحدث فيلم حول شخصية رياضية هو وثائقي «شوماخر» (2021 ـ ساعتان ـ عدة مخرجين) الذي يسعى إلى إنقاذ إرث مايكل شوماخر، بطل سباقات الفورمولا 1. بعد تعرّض الأسطورة لحادث تزلج مروّع في كانون الأول (ديسمبر) 2013، ودخوله في غيبوبة لمدة ست سنوات، لم تكن عائلته منفتحة في مسألة حالته الصحية. احتراماً لأسلوب البطل المتحفظ، التزمت زوجته كورينا وأطفالها ميك وجينا ماريا الصمت، لغاية اليوم. دائماً ما يتحول وثائقي عن أشخاص مشهورين أو رياضيين إلى سير قريبة من سير القديسين. الجزء الأكبر من الفيلم يدور في حلبة السباق والانتصارات ومنصة التتويج، فلجأ إلى صور ومشاهد أرشيفية لم تبن فكرة عن هوية هذا البطل الألماني. فقط صور ومشاهد لزوم السرد: «شومي» عندما كان صغيراً ويتنافس في سباقات الكارتينغ، أو يرقص في ليلة زفافه، احتفالاته على المنصة، شرب الشامبانيا، عناق الفريق بعد كل انتصار وما إلى ذلك، عدّة الحنين والنوستالجيا. بالإضافة إلى الأرشيف، لدينا مقابلات وتعليقات ممن عايشوا مايكل وكانوا معه في كل انتصاراته وحياته المهنية والشخصية مثل فلافية برياتور، جان تود، لوكا دي مونتزيمولو وطبعاً بييرو فيراري: كل واحد أسهم بشكل بسيط في سباق الفيلم وطبعاً هناك نبذة عن تاريخ رياضة السيارات. فرصة أتيحت لنا للتعرف إلى الدائرة التي أحاطت بمايكل طوال سنواته في الفورمولا 1. يهدف الجزء الأخير من الفيلم إلى إظهار رد فعل الأسرة على الحادث الذي تعرض له شوماخر. بشكل مقتضب وسريع، تظهر عائلة مايكل على الشاشة وتقول زوجته: «مايكل هنا، بشكل مختلف ولكنه هنا وهذا يمنحنا القوة».

يدوس الفيلم على كل التفاصيل الصغيرة. فجأة نصل إلى إعلان اعتزال شوماخر، ثم يعود مع فريق مارسيدس. لا تفاصيل معروضة ولا سجلات مذكورة. فقدان الفيلم للطاقة واضح منذ البداية، بينما نأمل أن تصل وتيرة السرد لتلامس جنون الفورمولا 1، فإن الفيلم لا يتجاوز السرعة المحددة. يسعى لتغطية الحياة المهنية الكاملة لمايكل حسب التسلسل الزمني مع إدخال الحادث الذي غيّر حياة شوماخر إلى الأبد، ممّا حول الفيلم إلى حفل عزاء.

مع تمجيد مهارات شوماخر، يقلّل الفيلم من إنجازات منافسيه في اللعبة، بمن في ذلك أيرتون سينا وميكا هاكنن. لا شك في قوة شوماخر ولكن لا يمكن إغفال منافسيه، أو الأحداث التي وقعت على الحلبة. يتجاهل الوثائقي الاتهامات التي تعرّض لها عام 1994 بسبب ارتكاب

> **الجزء الأكبر يدور في حلبة السباق والانتصارات ومنصة التتويج**

مخالفات بعدما فاز ببطولة العالم. يبرر اشتباكه مع جاك فيلنوف عام 1977 كنتيجة لروح مايكل التنافسية. فيلم متحيز يشبه صفحة ويكيبيديا تم تحريرها من قبل المعجبين، مجرد سرد ضخل يعتمد على الذاكرة الانتقائية للمعجبين، ومحاولة غير كافية لعبور خط النهاية وكسب إعجاب المشاهدين واهتمامهم.

Schumacher على نتفليكس

لاڤ دياز: كل هذا العنف

بداية فيلم «لاهي، هايوب» (2020) مشعّة جداً مثل شمس حارقة. ليست دافئة، بل شمس تحرق وتعمي، تسحق أي شخص وتحوّل السهول إلى أفق قاحل لا مكان فيه للفرار أو الاختباء. كاميرا المخرج الفليبيني لاڤ دياز لا تستغرق وقتاً طويلاً لتغرقنا في الغابة كما هو معتاد. مرة أخرى، تتضخم الغابة الفليبينية بعيني المخرج، الذي يراها تُراثاً لا ينضب محمّلاً بالوعي الجماعي والتاريخ المكبوت والذاكرة، كأنه صندوق مليء بالأساطير والوحوش البشرية. بين فروع هذه الغابة، تُشرّع الأبواب مجدّداً على أبعاد أخرى، تحديداً على ثلاثة رجال، حيث الجشع سيوقظ الوحش الكامن فيهم ويجعلهم يغرقون في الجنون. «لاهي» هو عنوان الفيلم، كما الاسم العلمي للشمبانزي والبونوبو، الذي سبق الإنسان في تاريخ التطور. سباق ترجع فيه الشخصيات إلى الوراء، لتعود مخلوقات غريزية بادمغة أقل تطوراً، بشراً من الخارج وقردة من الداخل.

أفلام لاڤ دياز متشابهة، إلى حد معين. هو مؤرخ وراوي قصص، وأيضاً عاشق سينمائي انتقائي. فيلمه الجديد «لاهي، هايوب» مزيج من الإثارة والدراما وحيوية الكائن البشري. يروي في نصفه الأول الرحلة التي يقوم بها ثلاثة عمّال من ثلاثة أجيال مختلفة عبر جزيرة هوغاو النائية بين المياه والجبال والغابات. عودة الرجال مع روائبهم بعد العمل لعدة أسابيع في منجم ذهب، ستولّد التوتر وتكون سبباً للصراعات.

يدخل «لاهي، هايوب» حيوات الشخصيات الثلاث، كاشفاً الأمها بينما هي مفصولة عن العالم في بيئة لا نهاية ولا حدود لها. يتصاعد التوتر في هذه الأراضي التي يطاردها تاريخ عنيف من الاستعمار والترهيب. الحديث عن الماضي يجعل الرجال متوترين. سماع صوت القردة يدفعهم للجنون، واعتقادهم برؤية أحصنة يعني أنهم فقدوا رؤية العالم الواقعي ليدخلوا في عالم المعتقدات والأساطير. يكشف لنا لاڤ دياز طريقة تعامل الشعوب التي ورثت تاريخاً عنيفاً، وكيف تعيد بناء أنفسهم. دياز غير متفائل، شخصياته محكوم عليها بلعب جولات ملعونة بينما تتخبّط بين الصدمة والعجز.

أسلوب لاڤ دياز نفسه، الأبيض والأسود واللقطات الثابتة والطويلة، والموضوعات المرتبطة عموماً بتاريخ الفليبين وتقاليدها حيث كان الأميركيون واليابانيون والديانات والأساطير. «لاهي، هايوب» أقل أفلام دياز طولاً، ساعتان ونصف الساعة فقط من مخرج تعوّدنا على أفلامه التي تصل إلى حدود الـ 11 ساعة. في هذا الوقت القصير، حافظ دياز على التوتر والمكائد ولم يحلّها إلا في المشهدين الأخيرين. مع وجود الحوارات والحبكة والدافع والخاتمة، يكون دياز غير قليلاً من أسلوبه السينمائي، لكنّه أبقى على الرغبة في شجب الوضع السياسي غير المستقر في بلاده. يهين السياسيين بوقاحة، ويشرح أن الميل نحو العنف والدكتاتورية والفاشية يرجع إلى عجز فكري. الفيلم الثالث عشر في

> **مزيج من الإثارة والدراما وحيوية الكائن البشري**

رصيد دياز هو الأكثر تشاؤماً، يعيد التاريخ ويضع شخصياته في جزيرة اشتهرت بعمليات الاغتصاب والعنف التي ارتكبها الجيش الياباني خلال الحرب العالمية الثانية. فيلم غارق في الموت والياس، حيث تركنا دياز وترك شخصياته تواجه حصتها من التاريخ العنيف.

Mubi على Lahi, Hayop

يكتبها **شفيف طبارة**

رحيل

ميلفين ڤان بيبلس الأسود الغاضب

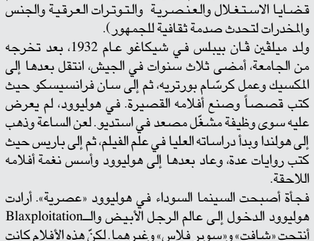

«هذا الفيلم مخصّص لجميع الأخوة والأخوات الذين سئموا الرجل الأبيض». هكذا يبدأ فيلم Sweet Sweetback's Baadasssss Song للمخرج الأميركي ميلفين ڤان بيبلس (1932 ـ 2021). ما زال هذا الفيلم إلى اليوم الأكثر تأثيراً في مسيرة المخرجين السود. شريط يحكي قصة رجل أميركي من أصل أفريقي يفرّ من السلطات البيضاء، بعدما حاولت تحميله وزر جريمة لم يرتكبها. هرب إلى الأحياء الخفية حيث ينعدم القانون مع سائقي الدراجات وعاملات الجنس والهيبيّين، وحيث لعبة «اقتل أو تُقتل» هي سعي للتحرر من الاضطهاد الأبيض. الفيلم كان صدمة ثقافية، انسحب بسببه ڤان بيبلس من عقده مع شركة «كولوبيا» من أجل إنتاج الفيلم بشروطه الخاصة، فكان المنتج والمخرج والكاتب والملحّن والنجم. كما أدار عملية المونتاج. تم تصوير الفيلم في 19 يوماً فقط وسط صعوبات كبيرة عام 1971. عمل سياسي من أوائل الأفلام. إن لم يكن الأول، الذي صوّر بطلاً أميركياً من أصل أفريقي فائزاً في النهاية. قالها ڤان بيبلس «أردت أن أصنع فيلماً ناجحاً حيث يمكن للسود أن يخرجوا منه ورؤوسهم مرفوعة». وفي «تتر» النهاية، لم يكتب طاقم التمثيل بل «المجتمع الأسود». حقق الفيلم نجاحاً باهراً، محرزاً أكثر من 15 مليون دولار في حين بلغت كلفته 150 ألف دولار فقط، مما جعله الفيلم المستقل الأكثر نجاحاً مالياً إلى اليوم.

قبل هذا الشريط، صنع ڤان بيبلس ثلاثة أفلام قصيرة، وفيلماً طويلاً (1970) يحمل اسم «قصة مرور ثلاثة أيام»، يحكي قصة جندي أميركي أسود خُفّضت رتبته بسبب صداقته مع امرأة بيضاء، خلال إجازته في فرنسا. بعد هذا الفيلم، بدأ غضب ڤان بيبلس، وأصبح عدوانياً وظل كذلك حتى النهاية. فيلمه التالي «ووترميلون مان» (1970) عن بائع بوالص تأمين أبيض يستيقظ ذات يوم ليجد أن لون بشرته أصبح أسود! بات يُعامل بعنصرية وتمييز، وأصبح ضحية سلوكيات كان هو نفسه يمارسها ضد الرجل الأسود. بعد هذا الفيلم، انسحب من شركة الإنتاج لأن لا أحد يريد أن ينتج فيلماً عن قاتل شرطي، فكان Sweet Sweetback's Baadasssss Song. بعده لا أحد تجرأ على المسّ بڤان بيبلس. أكمل بأفلام مثل «لا تلعب معنا برخص» (1972) مقتبسة من كتابه ومسرحيته. أخرج 12 فيلماً، معظمها من كتابته وإنتاجه. كان دائماً في حالة تنقّل، رياضياً يمارس الجري كل صباح وهو في الثمانين. هو الكاتب ومنتج مسرحيات برودواي وممثل ورسام وموسيقي وملاح في القوات الجوية وطبعاً مؤسس Blaxploitation (أفلام أُنتجت بشكل مستقل وبميزانية صغيرة بطاقم تمثيل أسود بالكامل. كانت تضخّم قضايا الاستغلال والعنصرية والتوترات العرقية والجنس والمخدرات لتحدث صدمة ثقافية للجمهور).

ولد ميلڤين ڤان بيبلس في شيكاغو عام 1932، بعد تخرجه من الجامعة، أمضى ثلاث سنوات في الجيش، انتقل بعدها إلى المكسيك وعمل كرسّام بورتريه، ثم إلى سان فرانسيسكو حيث كتب قصصاً وصنع أفلامه القصيرة. في هوليوود، لم يعرض عليه سوى وظيفة مشغّل مصعد في استديو. لعن الساعة وذهب إلى هولندا وبدأ دراساته العليا في علم الفيلم، ثم إلى باريس حيث كتب روايات عدة، وعاد بعدها إلى هوليوود وأسس نغمة أفلامه اللاحقة.

فجأة أصبحت السينما السوداء، في هوليوود «عصرية». أرادت هوليوود الدخول إلى عالم الرجل الأبيض والـBlaxploitation أنتجت «شافت» و«سوبر فلاس» وغيرهما. لكنّ هذه الأفلام كانت تخاطب الرجل الأبيض، بينما ڤان بيبلس كان ثورياً من الشارع. قدم ملاحظات اجتماعية لاذعة، ابتكر الراديكالية في أفلامه، وأسّس نموذجاً سينمائياً جديداً للاستقلال الإبداعي الأسود. هو «الأب الروحي للسينما السوداء». كانت أفلامه تمثل نقطة تحول في توازن القوى، كانت رؤى ثقافية، «التحرر الحقيقي لا يعني تقليد عقلية المستعمر» قالها ابنه ماريو ڤان بيبلس عن مواقف والده.

واجه ڤان بيبلس التحريف الذي يستخدمه الرجل الأبيض وقال: «هذا التحريف هو لإرباك عقولنا وإفراغها واستعمارنا. كل الأفلام السابقة عن السود قيلت بإيقاع ولغة ونغمة أنغلوسكسونية». غاضب كان ڤان بيبلس. توفي الأسبوع الفائت عشية «مهرجان نيويورك السينمائي» حيث كان مقرراً الاحتفال بالذكرى الخمسين لفيلم Sweet Sweetback's Baadasssss Song. رحل من وصف نفسه بأنه «روزا باركس الصناعة السينمائية».

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 27 أيلول 2021 العدد 4448

صورة وخبر

تمهيداً لإطلاقه رسمياً في 30 أيلول (سبتمبر) الحالي، أُقيمت في لوس أنجلوس أخيراً سهرة افتتاح ضخمة حضرتها كوكبة من نجوم هوليوود احتفالاً بولادة أكبر متحف مخصّص للسينما في أميركا الشمالية بعد طول انتظار. تألّق المشاهير على السجادة الحمراء في كاليفورنيا، وعلى رأسهم النجمة الأسترالية ــ الأميركية نيكول كيدمان (54 عاماً) بفستان من ماركة Rodarte الأميركية. أصبح إنشاء المتحف الذي أقامته أكاديمية الأوسكار ممكناً بفضل نحو 390 مليون دولار تبرّعت بها مؤسسات هوليوودية، من بينها «ديزني» و«وورنر» و«نتفليكس». هذا الصرح الضخم من تصميم المعمار الإيطالي الشهير رينزو بيانو، كما أنّه سيوفّر للزوّار لمحة عامة واسعة عن السينما العالمية، منذ بداياتها في نهاية القرن التاسع عشر إلى اليوم. (فاليري ماكون ــ أف ب)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

قطرةٌ وسُفِحَت

حياتي سرّي...

سرّي الذي أسرفتُ في البوحِ به...

سرّي الذي أودعتُهُ في كلّ قلب، وجعلتُهُ على كلّ شفةٍ ولسان.

هي كلّ ما تخافونهُ وتبغضونهُ وتَترنّمون بمحبّته.

حياتي : هي هذا الذي يُرى ويُحارُ في تأويلِه.

لنقُلْ: هي قطرةُ ماء.. قطرةُ ماءٍ لا أكثر.

قطرةٌ سبقَ أن كانت زفرةً مُوْدَعةً في وعاءِ غيمة.

: قطرةٌ وَ سُفِحت.

ليلة حمّانا ملؤها الشِعر

في 1 تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل وضمن فعاليات «نحن والقمر جيران»، تدعو «مجموعة كهربا» وفرقة «لا سلاماندر» لحضور عرض «الساهرون» (إخراج أوريليان الزوقي) في «بيت الفنان ـ حمانا». بحسب المنظمين، «الساهرون» هم أولئك الذين «يضمنون استمرار لهيب الشعر والخيال ونظرة الطفل التي تُسائل العالم. يسهرون على شعلة موحدة للبشر، ويدعوننا لإعادة التواصل مع ذواتنا: كائنات حساسة بتعبيرات عدة، نجتمع بدافع التعطّش إلى الشعر». يشارك في العرض المؤدّون: رغدة معوّض، فادية التنير، سارا طانيوس عبدو، شانتال ميّاك، حسين العبدلله، منى حلاب، طالب عرفات، مهند عسقول، سامر زاهر، محمد العمّاري وماريليز عاد.

«الساهرون»: الجمعة 1 تشرين الأوّل ـ س: 19:00 ـ «بيت الفنان ـ حمانا» ـ الدخول مجاني. للاستعلام: 76/348907

ماريا وNoise Entiti سهرة بيروتية

في الأوّل من تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل، سيكون الجمهور على موعد مع حفلة مميزة تجمع المغنية السورية ماريا حسن (الصورة) وفرقة Noise Entiti المؤلفة من أعضاء فرقة «طنجرة ضغط» وفنانين ضيوف، في «ستايشن بيروت» (جسر الواطي) ضمن برنامج ملتقى «مينا». تشتهر حسن بأداء أغنيات عربية معروفة وفي رصيدها عدد محدود من الأعمال المنفردة. أما «طنجرة ضغط»، فأبصرت النور في سوريا في 2008 وتستكمل مشروعها في بيروت منذ 2011. تعبّر أغنياتها عن «المشاغل والهموم السياسية والاجتماعية» على حدّ تعبيرها.

حفلة ماريا حسن وNoise Entiti: الجمعة 1 تشرين الأوّل ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «ستايشن بيروت» (جسر الواطي). الدخول مجاني. للاستعلام: mina@ettijahat.org

التطبيع عبر الطاقة: من مصر إلى الأردن

تدعو حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان و«حملة غاز العدو احتلال» في الأردن غداً الثلاثاء، إلى حضور ندوة رقمية بعنوان «التطبيع عبر الطاقة: عن الغاز المصري والكهرباء الأردنية»، بمشاركة هشام البستاني (الصورة) وزهراء عباس هادي. هشام البستاني هو أديب وباحث وناشط أردني، وهو المنسّق العام للحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني (غاز العدو احتلال)، والتي تأسست عام 2014، وتعتبر الجهة الأبرز والأنشط حالياً في مقاومة التطبيع في الأردن. كما أنّه المقرر السابق للجنة مقاومة التطبيع النقابية، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع. وهو مؤلّف كتاب «الكيانات الوظيفيّة: حدود الممارسة السياسيّة في المنطقة العربيّة ما بعد الاستعمار» الصادر أخيراً عن «المؤسسة العربية للدراسات والنشر».

أما زهراء عباس هادي، فهي باحثة وأكاديمية عراقية وأستاذة الجغرافيا السياسية في «جامعة بابل». حاصلة على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا السياسية من «جامعة الكوفة». في رصيدها كتاب «الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط»، وعدد من البحوث المنشورة في مجلات علمية وموسوعات عراقية وعربية. كما أنّها شاركت في مؤتمرات وندوات دولية، فيما نشرت العديد من القصائد الشعرية في مجلات وصحف ومواقع إلكترونية عراقية وعربية.

«التطبيع عبر الطاقة: عن الغاز المصري والكهرباء الأردنية»: غداً الثلاثاء ـ الساعة الثامنة مساءً ـ منصة «زوم» (رمز اللقاء: 9444663798 ـ رمز المرور: 866253) ومباشرة عبر صفحتي حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان و«حملة غاز العدو احتلال» على فايسبوك.

نعيم الأسمر يغنّي «كوكب الشرق»

في عام 1968، أطربت أم كلثوم الجمهور برائعتها «هذه ليلتي» التي كتبها الشاعر اللبناني جورج جرداق ولحّنها «موسيقار الأجيال» محمد عبد الوهاب. اختار الفنان اللبناني نعيم الأسمر (الصورة) أن يؤدّي هذا العمل الذي يعدّ من أشهر ما غنّت «كوكب الشرق» في أمسية يحتضنها «مترو المدينة» (الحمرا) بعد غدٍ الأربعاء تحت عنوان «بعد حين». إلى جانب الغناء، سيعزف نعيم الأسمر على عوده، فيما سترافقه فرقة موسيقيّة مصغّرة مؤلفة من العازفين: محمد نحاس (قانون)، سماح بو المنى (أكورديون)، طوني جدعون (كمنجة) وأحمد الخطيب (إيقاع).

«بعد حين»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). الدخول مجاني. (للاستعلام: 76/309363)

الإثنين 27 أيلول 2021 العدد 166
Lundi 27 Septembre 2021 no166

الأخبار

رأس المال

في العدد

03-02
محمد وهبة
مصرف لبنان يتخبط من اليوم الأول

04
حسين أحمد العزي
دين لبنان بغيض وشائن

05
علي الزين
ردود الفعل لا تخلق نظام نقل مشترك

07
ماهر سلامة
أميركا في مواجهة الدين

08
زياد حافظ
حكومة لتقطيع الوقت

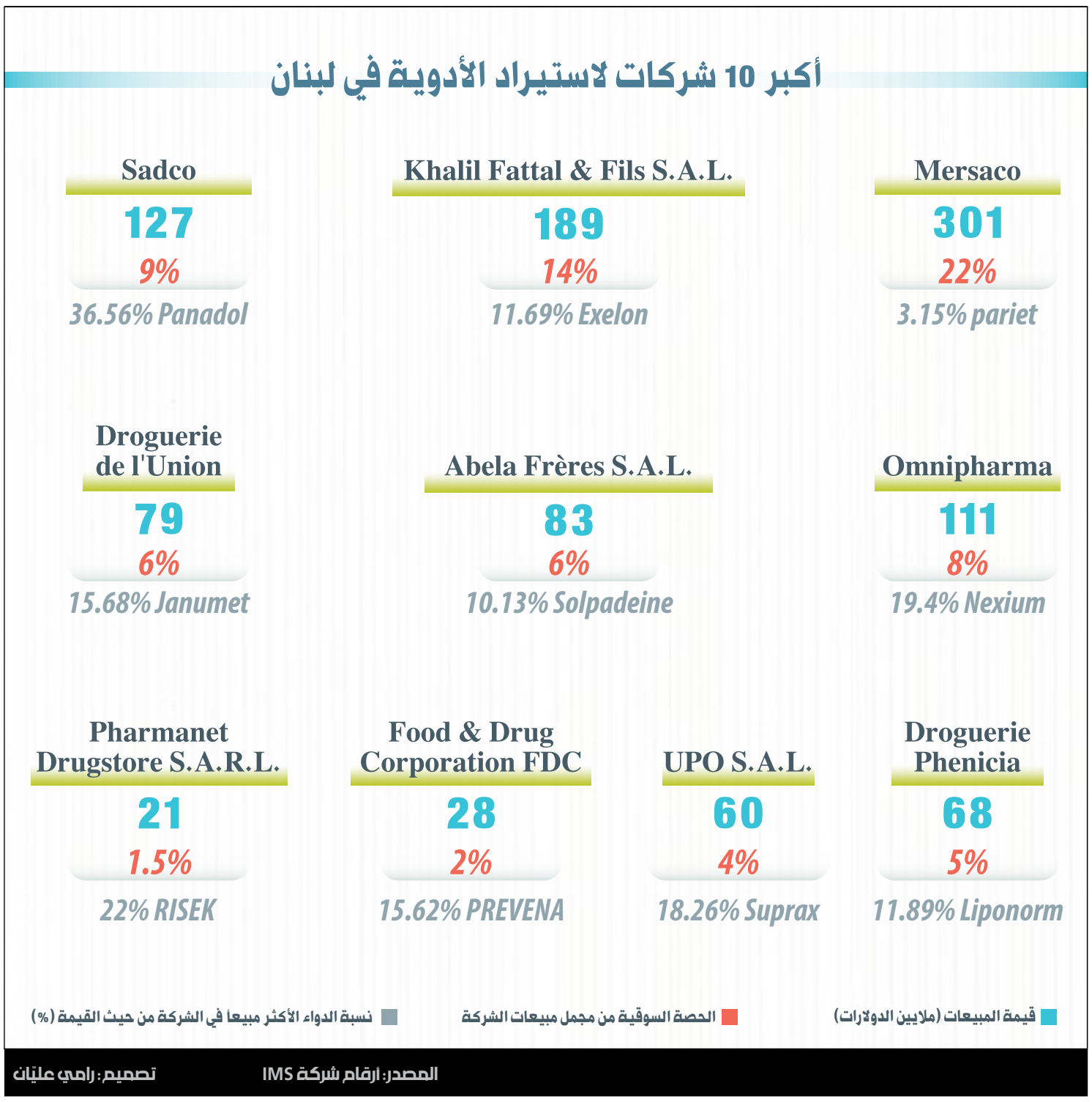

الأولويّة لصناعة الدواء أم لاستيراده؟

كارتيل الدواء هو واحد من أقوى الكارتيلات في لبنان. في السنة الماضية باعت شركات الاستيراد أدوية بقيمة 1,5 مليار دولار. حقّقت هي وأصحاب الصيادلة أرباحاً لا تقلّ عن 500 مليون دولار سدّدها المستهلكون من جيوبهم. حاول وزير الصحة السابق حمد حسن، كما حاول بعض الوزراء السابقين أيضاً، كسر هذه الاحتكارات، إنما من دون طائل. محاولته جاءت من خلال خفض ما يُسمّى الجعالات (هوامش الربح من المبيعات)، إلا أن الشركات تمكّنت من دفع الصيادلة إلى الوقوف بوجه الوزير. الصيادلة خاضوا المعركة عن المستوردين وربحوا بعدما تراجع الوزير حسن عن الخفوضات على الجعالات. وفي مناسبة رفع الدعم، قرّر الوزير أن يسعّر دولار الأدوية العامة بـ12 ألف ليرة، ففرضت الشركات المستوردة حظراً على توزيع الأدوية في السوق لأن هذه الأسعار لم تتناسب مع جشعها في الربح. وعندما ظهر أنه يمكن للمصنّعين المحليين أن ينتجوا أكثر من 60% من الأدوية المستوردة (الإحصاء على أساس الأسماء العلمية للأدوية وليس على أساس الأسماء التجارية)، حصلوا على مساعدة من قوى أخرى في المنظومة: مصرف لبنان الذي أوقف الدعم بعد تعهّده بتقديمه لرئيس الجمهورية وللوزير حمد حسن أيضاً. ولم يكتف بذلك، بل منح بعض المستوردين، تسلّلاً، بعض فواتيرهم العالقة تاركاً المصنّعين المحليين الذين يصنّعون كميات الأدوية بناءً على طلب محلي وبالاتفاق مع صاحب الاسم التجاري في الخارج، يعلقون على خطّ التماس بين الداخل والخارج لأنه لا يدفع الفواتير.

الشركات المستوردة للدواء هي الأقوى بعد كارتيل النفط والغاز والمصارف، لأنها تقع في مرتبة عليا ضمن بنية المنظومة القائمة. أرباحها كبيرة وقدرتها على شراء النفوذ كبيرة. والقانون أيضاً يقف إلى جانبها لأنها تستورد سلعة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي لا يمكن إجبارها على التصريح بأنها شركات بربح مضمون ومرتفع طوال العقود الماضية. فأرباحها ثابتة بجعالات أقلّها 18% وأقصاها 24%، وهي كانت مضمونة أيام تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، أي أن الشركات المستوردة لم يكن لديها مخاطر في تقلّبات العملة، ولا في المبيع في سوق نهمة تقتات على الترويج. أرباحها كانت مضمونة إلى درجة أن نسب التركّز تُعدّ مرتفعة في هذا القطاع الحيوي. ثلاثة من المستوردين يسيطرون على 45% من مبيعات الدواء في لبنان بحصّة سوقية تبلغ 618 مليون دولار ونحو 61 مليون حبّة دواء. أما أكبر عشرة من المستوردين فهم يستحوذون على 78% من مبيعات سوق الأدوية، أو ما قيمته مليار دولار. يتصدّر هذه اللائحة مرساكو، وتليها فتال وسادكو...

هذه الشركات مرتبطة بشبكة واسعة من أصحاب المستودعات والمكاتب العلمية والصيادلة. كلّهم يعملون بإمرتها. لذا، فإن قدرتها على الترويج لأي دواء كبيرة جداً. الأطباء يتهافتون لوصف أدوية الشركات التي يتعاملون معها. قبل الانهيار كان الأطباء يحصلون على نسب مئوية من المبيعات، بالإضافة إلى عقود سفر بعنوان حضور ندوات علمية ومحاضرات، بينما الواقع أنها كانت إجازات بعضها عائلي وكلّها مدفوعة الثمن.

حالياً، السؤال يكمن في ما إذا كان وزير الصحة فراس الأبيض راغباً في تفكيك هذا الاحتكار أو تحجيمه لمنعه من التحكّم بمفاصل سلعة حيوية بالنسبة إلى المقيمين في لبنان؟ هل سيكون بإمكان الوزير المستقبلي تقديم الدعم، أي دعم، لمصانع الأدوية المحلية ومساعدتها على تطوير خطوط إنتاجها؟ هل سيكون المستهلك والمريض أولوية لديه؟ هل سيعمل على دراسة حاجات السوق ليصبح الاستيراد متوافقاً مع الحاجات، وتصبح القدرات الإنتاجية المحلية كافية للتصدير؟ ثمّة الكثير من الأسئلة التي لم يتمكن أي وزير من تقديم إجابات شافية عليها، إن رغب بذلك أصلاً، ولا يوجد أيضاً ما يدفع للتعويل على الوزير الجديد الذي يعمل حالياً على فكفكة فريق عمل الوزارة التطوّعي في فحوصات الـ PCR على المطار لأن عمل هذا الفريق مجاني. فإذا كانت هذه بداية الأبيض، فلا عجب أن يحصل المستوردون على كل ما يريدونه من تسعير الأدوية على رفوف الصيدليات بالدولار ورفع للأسعار الداخلية وربما للجعالات أيضاً. تفكيك الكارتيلات يبدأ بمشروع دعم الصناعة المحلية وإتاحة الفرصة أمامها لإثبات قدرتها على تغطية جزء من حاجات السوق المحلية. 9 مصانع في لبنان لديها قدرات إنتاجية جاهزة، ولا تحتاج إلا إلى أمر أساسي: دعم استيراد الموادّ الأولية.

تخبّط مصرف لبنان من اليوم الأول

لم تبدأ الأزمة لا في 17 تشرين الأول 2019، ولا في وقت إعلان التوقّف عن السداد في آذار 2020. خلافاً لما يعتقده كثيرون، ولما يروّجه مصرف لبنان على لسان جمعية المصارف، فإن الأزمة انفجرت أبكر

محمد وهبة

في كانون الثاني 2019، كان مصرف لبنان يبحث عن طريقة لإعادة توجيه الدولارات التي تتدفّق إلى شركات تحويل الأموال بالوسائل الإلكترونية، بعدما توقّف تدفق الدولارات إلى المصارف ومنها إليه. بوصما أصدر التعميم 514 الذي يفرض على هذه الشركات أن تسدّد قيمة التحاويل بالليرة اللبنانية وأن تبيعه الدولارات. سبق ذلك إجراءات أخرى من نوع وقف تمويل قروض الإسكان، وقبلها الهندسات المالية التي رفعت أسعار الفوائد على الدولار إلى 24%، وبعض هذه الإجراءات جاء بالتوازي أو بعد نقاشات مُتّصلة بالموازنة العامة وبضرورة خفض العجز نسبة إلى الموازنة بنحو خمس نقاط مئوية... المهم أنه في الأسابيع التي تلت صدور التعميم 514، بدأ سعر الدولار يتخطّى الهوامش التي رسمها له مصرف لبنان منذ عام 1997. رغم ذلك، لم يتعامل أحد مع الأزمة باعتبارها واقعاً حتمياً حتى 30 أيلول 2019 حين أصدر التعميم الرقم 530 الذي يحصر استعمال احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، بتمويل استيراد المشتقات النفطية (بنزين، مازوت وغاز) والأدوية والطحين. هذا التعميم مثّل، في حينه، الشكل الأكثر وضوحاً من أشكال الإقرار غير المباشر بالانهيار لأنه تضمّن تقييد (كابيتال كونترول) استعمال دولارات مصرف لبنان بسلّة محدّدة من السلع، وأقرّ بوجود سعر صرف في السوق الحرّة، أي أنه اعترف بانهيار ثبات الليرة اللبنانية مقابل الدولار. عملياً، كان هذا التعميم هو المفصل في طي صفحة تثبيت سعر الليرة مقابل الدولار والانتقال إلى صفحة الأزمة.

«مرحلة تاريخية»

إذاً، الانهيار وقع في مطلع 2019. أما ما تلاه من تداعيات نقدية ومصرفية واقتصادية واجتماعية، فهي ناتجة من مفاعيل الانهيار وطريقة إدارته. من اليوم الأول، كان مصرف لبنان هو المدير الوحيد للأزمة. ومن يومها بدأ يتخبّط. التخبّط والإرباك، لم يظهرا بوضوح إلا بعد تحرّكات 17 تشرين الأول 2019. ظنّ كثيرون أن «الثورة» انطلقت وستطيح المنظومة بكاملها، بل ستعيد إنتاج منظومة جديدة. المصارف بدورها قرّرت أن تلعب دوراً، فاتخذت قراراً بالإقفال لمدة 12 يوماً متتالية، لم يُتخذ مثله حتى في أحلك أيام الحرب الأهلية. قرار كان له وقع سلبي هائل على «الثقة» التي عاشت عليها المنظومة لأكثر من عقدين، إذ أجّج القرار الطلب على سحوبات الدولار من المصارف وخلق إعصاراً من القلق بين المودعين خوفاً من «هيركات» على أموالهم. «التهافت» على سحب الودائع هو أكثر ما يخشاه أي مصرفي، وها هو بدأ اعتباراً من اليوم الأول لفتح المصارف. وباستنسابية وعشوائية، اتخذت المصارف قراراً منسقاً مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بتقييد السحوبات والتحويلات.

> **خطّة التعافي تضمّنت تعويم سعر الصرف ليصل إلى 4 آلاف ليرة بينما في أيام سلامة ارتفع إلى 19 الف ليرة**

تعددية منصّات التسعير التي كان آخرها «صيرفة». منصّات مصرف لبنان لتسعير الدولار، لم تكن عملاً منهجياً مقصوداً، إنما جاءت نتيجة تخبّطه في إدارة الأزمة. التعديلات المتناقضة على التعاميم الصادرة تدلّ على هذا التخبّط بوضوح. منها التعديلات المتعلقة بما سُمّي «دعماً» سواء عبر إضافة المستلزمات الطبية، ثم سلّة غذائية قبل حذفهما من لائحة الدعم، أو تلك التعديلات المتعلقة بعمل الصرافين وتسعير الدولار لديهم ومدّهم بكميات منه، أو التعديلات المتمادية التي طاولت الدولارات المحوّلة عبر شركات التحويل الإلكترونية، أو تحديد سقوف السحب على بعض العمليات، أو حتى خفض الفوائد... كلها لا تأتي في سياق واحد وتعبّر عن التخبّط والإرباك. ففي مراحل تاريخية مختلفة استعملت بعض الدول تعددية أسعار الصرف كوسيلة لدعم سلع أو تفضيلها، لكنّ مصرف لبنان استعملها كوظيفة داخلية مرتبطة بعلاقة المصارف مع المودعين، أي باختصار، استعملها في عملية مقنّعة لإطفاء خسائر القطاع المصرفي من دون الاعتراف بها. تعدّدية أسعار الصرف بحدّ ذاتها هي آلية تخلق تشوّهات اقتصادية واجتماعية، لكنها تأتي في دولة تعاني من تشوّهات عميقة في بنيانها الاقتصادي - الاجتماعي. لم يكن لدى مصرف لبنان سياسة واضحة تجاه الأزمة. حتى هدف إطفاء الخسائر كان مسكوناً بهاجس التهرّب من الاعتراف بالخسائر وبعقل الأسواق المالية حصراً. فهو لم يكن مهتماً بتداعيات قراراته على الاقتصاد والمجتمع بمقدار ما كان يهمّه فرض مسار يعفيه من أي مساءلة لاحقاً. فهذا النوع من المساءلة لن يكون أمراً عادياً، بل سيكون بمثابة زلزال في بنية المنظومة كلّها. وصاحب القرار الأساسي فيها منذ اغتيال رفيق الحريري في شباط 2005.

دينامية تضرب المجتمع والاقتصاد

إذاً، تعدّدية أسعار الصرف كوظيفة داخلية وخارجية في الوقت نفسه، كانت الدينامية الأساسية في سياسات سلامة النقدية، أي أنها خرجت عما نصّ عليه قانون النقد والتسليف في المادة 70 التي تفرض الحفاظ على سلامة النقد الوطني، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. لكن كل ذلك لا يقارن مع ما حصل عندما قرّر مصرف لبنان إحياء المصارف وهي «رميم». فهذه الدينامية اشترت له وقتاً ممولاً بالاحتياطات بالعملات الأجنبية التي يحملها، لكنها لم تشترِ له نجاحاً في مهمة إعادة الهيكلة التي تتضمن إطفاء الخسائر بالشكل الساري لغاية اليوم. فالخسائر تتركّز في القسم الأكبر من الودائع بالدولار ألف مليار ليرة غالبيتها بالدولار الأميركي. وفي المقابل كانت قيمة ودائع الزبائن لدى المصارف 243 ألف مليار ليرة غالبيتها بالدولار أيضاً. أي اعتراف بخسائر المصارف يعني مباشرة إجراء اقتطاع «هيركات» على أموال المودعين، ويؤدّي حتماً إلى اعتراف بخسائر مصرف لبنان، ومسح رساميل المصارف. طبعاً إنكار الخسائر يعني إنكار انهيار سعر صرف الليرة أيضاً، لأن أي تعديل «رسمي» أو «نظامي» في سعر صرف الليرة، هو اعتراف مباشر بالخسائر. بدلاً من ذلك قرّر مصرف لبنان اللجوء إلى اعتراف موارب عبر التعميم 514. خيار يخلق أسعار صرف موازية. وتلاه آليات إضافية في تعاميم أخرى خلقت سعراً آخر للدولار لدى الصرّافين، وآخر لدى شركات تحويل الأموال، وصولاً إلى

الأرقام بآلاف مليارات الليرات	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الدين العام	398	179	241	241	264	280
بالليرة	90	22	22	22	22	22
بالعملات الأجنبية	309	157	175	165	174	177
يوروبوندز	286	119	93	76	72	68
غيرها	23	38	82	88	101	109
الناتج المحلي الإسمي	127	226	246	262	275	297
سعر صرف الدولار مقابل الليرة	8411	14000	11000	9000	8500	8000
التضخّم (%)		%124,70	%10	%5	%4	%5

بحسب تقديرات فاروق سوسا من غولدمان ساكس، يتطلّب الأمر اقتطاعاً أو «هيركات» بنسبة 75% حتى يمكن إعادة الدين العام إلى مسار الاستدامة وإعادة سعر صرف الليرة مقابل الدولار إلى 8 آلاف ليرة بعد سنتين. هذا السيناريو مبنيّ على معايير يعتمدها صندوق النقد الدولي ويأخذ في الاعتبار مرور سنتين على الأزمة حاول خلالهما مصرف لبنان إطفاء الخسائر من خلال إفلات سعر الصرف وتغذية تضخّم الأسعار. يقترح سوسا أن يتم هذا الأمر عبر إعادة هيكلة تشمل: المالية العامة، السياسات النقدية، الاقتصاد والسياسة.

وهي كانت تبلغ 180 الف مليار ليرة (119,4 مليار دولار على سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً) في تشرين الثاني 2019. أما اليوم فهذه الودائع بلغت في نهاية تموز 2021 نحو 160 الف مليار ليرة (106 مليارات دولار على سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً). بمعنى آخر، إن دينامية مصرف لبنان لم تطفئ من الخسائر، على مدى سنتين، سوى 20 الف مليار ليرة (13,4 مليار دولار على سعر صرف يوازي 1507,5 ليرات وسطياً).

في هذا الوقت فشلت كل القرارات التي اتخذها مصرف لبنان بشأن رسملة المصارف. طلب منها أن تزيد رساميلها نقداً بالدولار بنسبة 20%، وطلب منها أن تكوّن سيولة خارجية بمعدل 3% من الودائع بالدولار في نهاية حزيران 2020، إلا أنه سرعان ما أطلق سلسلة تعديلات على هذه القرارات انتهت برسملة بواسطة العقارات والأموال الداخلية، فيما امتنعت غالبية المصارف عن تعزيز سيولتها الخارجية وفق النسب المطلوبة. وبدلاً من أن يؤدي ذلك إلى إطلاق عمليات التصفية والدمج وإعادة الهيكلة وفق الخسائر التي باتت محقّقة، إلا أن سلامة وقف اليوم متفرجاً على المصارف كيف تفرض على عملائها، أو العالقين منهم معها، عمولات ورسوماً هائلة وضخمة. لا بل استمرّ مصرف لبنان بتسديد الفوائد على ودائع المصارف لديه وبمعدلات مرتفعة تشكّل مصدراً أساسياً لأرباح الطائلة التي تحققها وتساعدها على تمويل المؤونات المترتبة عليها مقابل الخسائر المتوقعة في موازناتها.

> **مصرف لبنان مربك في إدارة الأزمة وتعاميمه فشلت في إعادة هيكلة المصارف واستعادة الثقة**

أما في مجال الخسائر المتوقّعة، فمصرف لبنان أعفى المصارف من الخسائر الضخمة المترتبة على توظيفاتها معه عندما فرض عليها تكوين مؤونات تجاه 1,89% فقط من توظيفاتها معه مقابل 45% على سندات اليوروبوندز. أما بالنسبة إلى خسائرها في القروض المتعثّرة التي تجاوزت نسبتها الـ40%، فمصرف لبنان فتح المجال أمامها للتعامل معها ببطء وبالآليات التي تراها مناسبة.

في مقابل كل هذا المشهد، تركّزت مفاعيل الانهيار على الاقتصاد والمجتمع. فالاقتصاد لم يتمكن من الحصول على التمويل اللازم للنهوض، ولم يتمكن من الحصول على أي دعم لتعزيز الإنتاج المحلي حتى مع بعض تعاميم مصرف لبنان التي أثبتت فشلها مع الصناعيين. بالعكس، ارتفعت أسعار السلع الداخلية على وقع تعددية أسعار الصرف، وصارت كلفة الإنتاج متقلّبة ومتعدّدة الأسعار. والأكلاف الاستهلاكية تضخّمت كثيراً لتأكل النسبة الكبرى من مداخيل العاملين في لبنان. القوّة الشرائية للنسبة الكبرى من المجتمع انهارت وبات تصحيحها أمراً ضرورياً ومكلفاً على الاقتصاد. الفقر، الهجرة، البطالة... كلها من مفاعيل ديناميات سلامة وتخبّطه في مواجهة الأزمة. سلامة ليس وحده، بل هو يقوم بالأمر نيابة عن السلطة وباسمها.

من التعافي إلى الخصخصة

في مقابل تخبّط سلامة أعدّت حكومة حسان دياب خطّة للتعافي تتضمّن الآتي: الاعتراف بانهيار سعر الصرف الثابت وتعويمه وصولاً إلى حدود 4 آلاف ليرة مقابل الدولار بينما ارتفع سعر الصرف أيام سلامة إلى 19 الف ليرة، الاعتراف بخسائر مصرف لبنان البالغة 177 تريليون ليرة، الاعتراف بخسائر المصارف البالغة 64 تريليون ليرة، إعادة هيكلة الدين العام بعد التفاوض مع الدائنين، إعادة هيكلة المصارف بعد تحديد خسائرها، تمليك المودعين أسهماً في المصارف، استعمال بعض الإيرادات العامة في صندوق يُستعمل لتوزيع الخسائر.

قد لا تبدو هذه الخطّة الأمثل، لكنّ صندوق النقد الدولي اعتبرها أكثر من مرّة صالحة لتوقيع برنامج معه. في المقابل، قام سلامة بما هو معاكس تماماً لهذه الخطة، إذ عمد إلى إخفاء الخسائر بدلاً من الاعتراف بها، وإطفائها بطرق تشعل تضخّم الأسعار وتضرب المجتمع والاقتصاد، فما الذي سيقوم به الرئيس نجيب ميقاتي؟

حالياً يضع ميقاتي نصب عينيه هدفاً يتعلق بشراء الوقت عبر تحديث خطّة التعافي من دون تحديد هذه التحديثات سواء كانت رقمية أو جوهرية، فضلاً عن أنه مهتم جداً بالخصخصة كحلّ يشمل الكهرباء والاتصالات، وهو أمر مثير للشبهة في الحد الأدنى، كونه مهتماً بإنشاء شركة كهرباء (الفيحاء) ويعمل في مجال الاتصالات منذ زمن طويل.

مسيرة رياض سلامة في إدارة الأزمة من 30 أيلول لغاية اليوم

2019/9/30
يمكن للمصارف الطلب من مصرف لبنان تأمين 85% من قيمة الاعتمادات بالدولار لاستيراد المشتقات النفطية والقمح والأدوية

2019/10/9
بمدد العمل بالقرار أساسي في تاريخ 2020/4/3 حتى 2021/3/31

2019/11/1
تمديد مهلة نشر بيانات المصارف حتى 2019/12/31

2019/11/4
زيادة الأموال الخاصة الأساسية للمصارف بنسبة 20% من رأس المال (10% قبل 2019/12/31 و10% أخرى قبل 2020/6/10)

2019/11/26
يمكن للمصارف الطلب من مصرف لبنان إجراء عملية قطع لتأمين 50% من اعتمادات استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية و75% من اعتمادات استيراد المواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية

2019/12/4
1) تحديد الحد الأقصى لمعدلات الفائدة بـ 5% لودائع الدولار و8,5% لودائع الليرة
2) تدفع فوائد الودائع لأجل وشهادات الإيداع المقومة بالدولار 50% بالليرة و50% بالدولار

2020/2/13
الحد الأقصى لمعدلات الفائدة على ودائع الدولار 4% وعلى ودائع الليرة 7,5%

2020/3/6
على مؤسسات الصرافة التقيّد بسعر صرف لا يتعدّى 30% من سعر الصرف الذي يعتمده مصرف لبنان

2020/3/6
إجراء دفع حسابات ما دون 5 ملايين ليرة وسحوبات ما دون 3000 دولار على أساس سعر صرف 3000 ليرة

2020/4/3

2020/4/16
على شركات التحويل تسديد تحويلات الدولار بالليرة على سعر السوق وبيع الدولارات لمصرف لبنان

2020/4/21
تعميم أساسي 151 على المصارف تسديد سحوبات العملاء بالدولار بالليرة وفقاً لسعر السوق

2020/4/27
على الصرافين التقيّد بسعر 3200 ليرة للدولار

2020/5/10
تعميم أساسي 157 على المصارف السماح للمصارف بالقيام بعمليات الصرافة من خلالها

2020/5/11
إعفاء المصارف من التوظيف الإلزامي مقابل دولارا الفريش

2020/5/27
تامين مصرف لبنان 90% من دولارات استيراد المواد الأولية للمؤسسات الصناعية

2020/6/1
تمديد مهلة العمل بقرار 2019/12/4 حتى 2020/12/31

2020/6/10
على كل مؤسسات الصرافة الاشتراك بمنصة «Sayrafa» واعتمادها

2020/8/6
على مؤسسات التحويل تسديد التحويلات بالدولار

2020/8/19
تعميم أساسي 153 على المصارف تامين الدولار الطلابي

2020/8/26
1) اعتماد نسب الخسائر الإئتمانية المتوقعة على محفظة الحسابات في مصرف لبنان وتكوين مؤونات على مدى خمس سنوات
2) زيادة المصارف أموالها الخاصة بنسبة 20% قبل 2020/12/31، يمكن تكوين نصفها عن طريق تقديم المساهمين عقارات تنقل ملكيتها إلى المصارف على أن يتم تصفيتها خلال 5 سنوات
3) السماح باعادة تخمين موجودات المصارف

2020/8/27
تعميم أساسي 154
1) على المصارف تكوين حسابات خارجية لدى المصارف المراسلة لا تقل عن 3% من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية
2) على المصارف حث من حوّل أموالاً بعد تموز 2017 على إعادة 15% منها

2020/10/9
فتح اعتمادات الاستيراد مقابل تكوين هوامش نقداً بالدولار

2020/11/4

2020/12/9
تعميم أساسي رقم 156 على المصارف التي لم تسدد نسب الأرباح لحملة الأسهم التفضيلية أن تدفع فائدة لهم، وإذا لم تفعل عليها تكوين مؤونات بالعملات المتفق عليها تساوي 3 أضعاف مجموع الأرباح غير المدفوعة، أو تكوين احتياطي خاص لدى مصرف لبنان يساوي 3 أضعاف المجموع

2021/1/29
على المصارف التي تتلقى ودائع مصدرها هبات بالدولار، إبراغ لجنة الرقابة على المصارف بهذه المبالغ وسعر الصرف الذي تم اعتماده إذا ما تم تحويلها إلى ليرة

2021/2/25
على كل مصرف أن يودع 100% من قيمة الأموال المحولة اليه من الخارج نقداً لدى مصرف لبنان او لدى المصارف المراسلة

2021/3/24
تمديد العمل بقرار 2020/4/21 حتى 2021/9/30

2021/5/10
تلغى اي اشارة الى «المنصّة الإلكترونية لعمليات الصرافة» في قرار 2020/4/21 وخلافاً لأي نص آخر يبقى معتمداً سعر صرف 3900

2021/5/28
تغطية 90% من استيراد المواد الأولية، على ألا تزيد عن 100 مليون ليرة، على أن تعيد المؤسسات المستفيدة أموال التصدير

2021/6/8
خفض الاحتياطي الإلزامي من 15% إلى 14%

2021/7/26
قرار إنشاء لجنة إعادة هيكلة المصارف

2021/8/26
استيراد البنزين والمازوت على أساس سعر Sayrafa

2021/6/8
تعميم أساسي 158 يسدد 400 للمودعين دولار في الشهربالدولار النقدي يدفع نصفها مصرف لبنان والنصف الآخر المصارف، كما يسدد لهم 400 دولار بالليرة على سعر صرف 12000 تدفعها المصارف

دين لبنان بغيض وشائن

حسين احمد العزي *

في عام 1927 طوّر الكسندر ساك أوّل نظرية مقنعة بشأن الديون بعد الحرب العالمية الأولى، ومفادها أنّه «إذا أبرمت سلطة استبدادية ديناً ما، ليس من أجل حاجات الشعب، أو مصالح الدولة، إنما لتقوية نظامها الاستبدادي وقمع شعبها... فإن هذا الدين يعدّ مقيتاً لشعب تلك الدولة. ولا يشكّل هذا الدين التزاماً على الأمة، بل إنه دين النظام، أي دين شخصي للسلطة التي أبرمته». صحيح أن المبدأ القانوني الناظم لجميع الالتزامات التعاقدية هو «العقد شريعة المتعاقدين» إلا أنه لكل قاعدة استثناء. ففي هذا المقام تحديداً، تقع نظرية الدين البغيض أو الشائن أو الكريه (Odious Debt) في موقع الاستثناء على قاعدة وجوب إيفاء الالتزامات التعاقدية التي تبرمها الدولة مع مختلف الأطراف طبيعيين كانوا أو معنويين بحسن نيّة، وإلا كان الاتفاق معيباً وقابلاً للإبطال.

في عام 1923 شكّلت قضية التحكيم المعروفة بتحكيم تينوكو (Tinoco) بين بريطانيا العظمى وكوستاريكا، مثالاً لرفض الديون البغيضة في حالة خلافة الحكومة. فقد رفضت كوستاريكا احترام القروض التي قدّمها البنك الملكي الكندي للدكتاتور السابق فيديريكو تينوكو. وبعد ذلك عمد السيد «إيريك توسان» إلى تطوير هذه النظرية عبر قراءة نقدية لشروطها، بهدف توسيع نطاقها وشمولها للدين العام غير الشرعي الناجم عن فساد السلطة السياسية والمفضي لثراء أشخاصها.

ولمّا كانت الدولة اللبنانية اليوم، تتجرّع كأس الديون المُرّة التي أثقلت الخزينة العامة وعاتق اقتصاد لبنان وشعبه وسط انهيار غير مسبوق، وفي ظل ظروف سياسية غير مستقرّة، وحصار مالي خانق، فإن قرار تعليق تسديد سندات اليوروبوندز لم يعد كافياً، نظراً لوصول الوضع الاقتصادي إلى قعر الأزمات الاقتصادية والمالية، بل أصبح طبيعياً التساؤل عن الخيارات المتاحة أمام الحكومة الجديدة للتعامل مع الدين العام: فهل الاستمرار بتعليق الدفع هو آخر المطاف؟ أم أن هناك مسارات قانونية أخرى تسمح للدولة اللبنانية بالتخلّص من الجزء الأكبر من ديونها العام؟ ولا سيما أن هناك دولاً كثيرة في العالم سلكت هذا المسار وسبقت لبنان بالتجربة ونجحت في التخلص من معظم ديونها استناداً إلى نظرية قانونية فعّالة وصالحة للتطبيق إذ توافرت شروطها، هي نظرية الديون البغيضة.

إذاً، هل تنطبق نظرية الديون البغيضة على الدين العام اللبناني الذي تجاوز 90 مليار دولار (الدين الحكومي)، وتكييفها على أنها ديون بغيضة وشائنة، وبالتالي توسم بعدم المشروعية ما يتيح للحكومة اللبنانية الامتناع عن سدادها من دون أي تبعات قانونية عليها؟

في هذا السياق يقترح «هانلون» المقرّر الخاص الأممي لموضوع الديون العامة، أربع فئات للديون التي يمكن اعتبارها غير مشروعة بسبب أفعال المقرض، وهي:

- القروض غير المقبولة «التي تشمل القروض البغيضة أو التي مُنحت لمسؤولين معروفين بالفساد، أو التي خُصّصت لمشاريع من الواضح أنها غير قابلة للتنفيذ».

- الشروط غير المقبولة «التي تشمل أسعار الفائدة الربوية؛ وأحكام السياسات المالية التي تنتهك القوانين الوطنية».

- القروض غير الملائمة «التي تشمل القروض الاستهلاكية والقروض الممنوحة في حالات كانت المنح ستكون أكثر ملاءمة فيها».

- الشروط غير الملائمة «التي تشمل القروض المخصصة لوضع السياسات التي تتصل بسياسات غير مناسبة».

بحسب «ساك» فإن الدين يكون بغيضاً عندما يكون هناك مزيج من نظام بغيض، واستخدام سيئ للدين لا يخدم المصلحة العامة. وبشكل أكثر تحديداً يعتقد «ساك» أن النظام يحقّ له التنصل من أي أعباء ديون أبرمها سلفه تتحقق فيه ثلاثة شروط مجتمعة:

● أن يتم التعاقد على الدين من دون موافقة السكان.

● أن يكون الغرض من الدين تحقيق مصالح خاصة ولا يحقق المصلحة العامة.

● أن يكون الدائن على علم بالشرطين السابقين (أي عدم الموافقة والغرض) عند دفع أموال القرض.

في هذا السياق، يجب دعم جهود الخبراء الرامية إلى توسيع نطاق الديون البغيضة لتشمل جميع الديون التي تتراكم وتثقل الخزينة العامة نتيجة سياسات مالية ونقدية غير واضحة وغير شفافة، ونتيجة سياسات وممارسات سياسيين فاسدين أحكموا قبضتهم على مؤسّسات الدولة ومقدراتها وشعبها وأداروا دفّة الأمور بخلفية تجارية غير وطنية، وبالتالي أفرغوا خزينة الدولة مقابل إثراء الدائنين - وهم مجموعة من السياسيين وشركائهم من أصحاب المصارف والشركات الاحتكارية الكبرى.

في الواقع، يمكن تسميته اصطلاحاً بـ«الدين الشائن»، نظراً لتجانس عبارة الشائن مع المصطلح المعتمد من قبل المشترع اللبناني في قانون العقوبات اللبنانية، فضلاً عن أن استعمال كلمة «شائن» تسمح للقارئ بربطها مباشرة بالجرم الشائن بمفهوم قانون العقوبات، ولهذه الدلالة أهميتها خاصة لجهة تجريم الدائن، واعتباره شريكاً ومسؤولاً جزائياً، وليس فقط مدنياً، عن الضرر الناتج عن الدين الشائن. كذلك، فإن وصف الدين البغيض بالدين الشائن ورد في بعض الشروح والتفسيرات لبعض الفقهاء القانونيين الغربيين. فالدين الشائن هو حصيلة جرائم شائنة بمفهوم قانون العقوبات اللبناني، وهو نوع مستنسخ من الدين البغيض، وينتمي إلى عائلته نظراً إلى احتوائه الشروط الثلاثة للدين البغيض. وهذا ما سنبحثه بالمعطيات في حالة الدين العام اللبناني.

* الشرط الأول: دين الدولة اللبنانية هو دين بغيض وشائن وغير مشروع وذلك استناداً إلى حجم الدين العام في لبنان. فقد نمت المديونية العامة في لبنان نتيجة السياسات الحريرية الريعية بمعدل وسطي 15% سنوياً بين عامَي 1993-2020، حتى وصل حجم الدين العام في لبنان إلى 95,6 مليار نهاية عام 2020، وكان الارتفاع الأكبر في حجم المديونية هو في السنوات بين 1992-1997 أي فترة إعمار ما بعد الحرب الأهلية. كذلك، احتلّ لبنان المرتبة السادسة في حجم دينه العام إلى الناتج المحلّي على صعيد دول العالم وبلغ في عام 2019 نحو 174,3%.

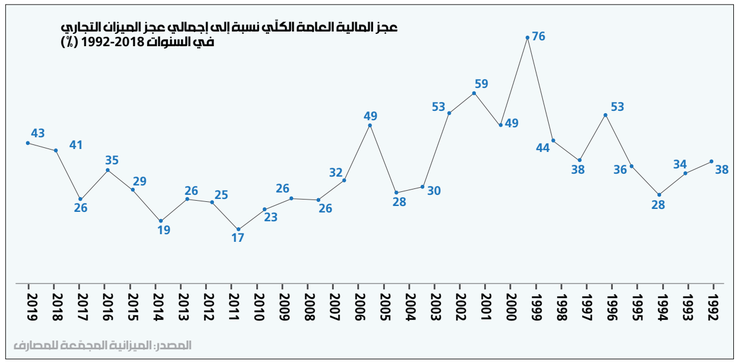

* الشرط الثاني: عدم تحقيق المصلحة العامة. إذ إن عدم تحصيل الشعب أي منفعة أو مصلحة من الدين لا يعني بالضرورة ان تكون عائدات القرض قد استخدمت بالفعل على عكس مصالح السكان. بل يكفي أنها استُخدمت بطريقة لم تساعد على تحسين ظروفهم. فأداء السياسة المالية – النقدية في لبنان يؤكّد بشكل قاطع تحقق شرط انعدام المصلحة العامة أو على الأقل الفشل في تحقيقها، بل إن ما حصل هو عمل مقصود بنية الإثراء غير المشروع لصالح المصارف على حساب خزينة الدولة وحقوق المودعين، إضافة إلى تعاظم حجم الإنفاق العام إلى 12 ضعفاً ما بين عامَي 1992 – 2019، وهذا الإنفاق هو إنفاق لخدمة الرواتب والأجور ودعم قطاعات غير منتجة، وليس إنفاقاً استثمارياً ينتج عائدات للخزينة العامة. ولبيان ذلك نستدلّ بالآتي:

> **المقرضون الذين يقدمون قروضاً للحكومة والتي يعرفون انها فاسدة، يساعدون في هذا الفساد اي ان المصارف وحاكم المصرف المركزي الحالي يتحملون وحدهم مسؤولية ذلك**

1. أداء المالية العامة: بدأت الهندسات المالية في عام 2016 بفوائد مرتفعة وأكلاف باهظة، وهي مثال حيّ على السياسات المالية غير المسؤولة والمدمّرة للاقتصاد اللبناني، إذ كان بالإمكان تجنّبها، ولم تكن قدراً محتوماً، وهي كانت، بحسب اعتراف حاكم المصرف المركزي رياض سلامة، مجرد إجراءات لكسب الوقت كما صرّح حرفياً: «هذه الهندسات اضطررنا إليها ليكسب لبنان الوقت لإصلاح نفسه».

2. العجز المالي وعجز الميزان التجاري: تكشف بيانات السنوات 1992- 2018 عن وجود علاقة ما بين العجز الفعلي في المالية العامة وعجز الميزان التجاري. يقدّر معامل الارتباط بين المتغيرين بـ0,66 في السنوات 2002-2018، ويرتفع المعامل إلى 0,72 إذا أخذنا في الاعتبار الصادرات والواردات من الخدمات. ويقدّر متوسط العجز المالي الكلّي التراكمي للسنوات 1993-2018 بما يعادل 31,4% تقريباً من مجموع العجز في الميزان التجاري والذي تقدّر قيمته التراكمية بنحو 373363 مليار ليرة طوال المدّة.

3. الفوائد الزائدة: يرتبط عجز المالية العامة بعامل ثالث لا يمكن تجاهله في التنقيب عن جذور الأزمة، هو الإفراط في الاستدانة التي تشمل القطاعين العام والخاص والقطاع المصرفي. قبل عام 2002 كانت معدلات الفوائد تتجاوز نسبة 20% على سندات الخزينة لمدة 6 أشهر وسندات الخزينة على سنة.

* الشرط الثالث: علم الدائن الأكيد بأن الدين بغيض. توفّر الشرط الثالث للدين اللبناني الشائن أمر لا يحتاج إلى دليل، انطلاقاً من طبيعة الممارسات المالية والسياسات النقدية التي لا يمكن أن تحدث إلا عمداً وعن سابق تصوّر وتخطيط، فضلاً عن تماديها لسنوات طويلة. لذا فإن إثبات علم الدائن بأن الدين بغيض تؤكده أرباح المصارف والية إجراء الهندسات المالية المعقدة، وطبيعة العلاقة المتداخلة بين صانعي القرار السياسي والجهة المستفيدة مالياً التي أثرت بلا سبب مشروع على حساب الخزينة العامة. وفي ما يلي عرض يقدّم أدلة لا يرقى إليها شك على تواطؤ أصحاب المصارف ومسؤوليهم:

● دور المصارف التجارية في تمويل الاقتصاد – الهندسات المالية – تمويل القطاع الخاص: انخفض تمويل المصارف للقطاع الخاص نسبة إلى موجوداتها بنسبة 42 % بين الفترة 1992-2019، فبعدما كان تمويل القطاع الخاص يشكّل 35% من إجمالي موجودات المصارف التجارية في عام 1992، انخفض إلى 20% نهاية عام 2019. وهذا يعني أن هناك 15% من إجمالي الموجودات قد تمّ توظيفها في مكان آخر.

● دور المصارف في تمويل عجز الدولة والدين العام: وجدت المصارف طريقة أكثر ربحية عبر تمويلها للدين العام بشكل غير مباشر، وذلك عبر زيادة حجم توظيفاتها في مصرف لبنان، والتي ارتفعت لتصبح 55% من مجمل موجودات المصارف التجارية عام 2019. وهنا من الضروري الإشارة إلى أن ارتفاع النسبة من 44% عام 2016 إلى 55% عام 2019، كان نتيجة للهندسات المالية التي أجراها مصرف لبنان عام 2016 و 2017.

● تعاظم أرباح المصارف هو الدليل الأكثر وضوحاً. فهو حصيلة الممارسات البغيضة المنتجة للقسم الأكبر من الدين الشائن. كانت أرباح المصارف عام 1992 نحو 42 مليون دولار، لكنها تطوّرت بشكل سريع وغير منطقي لتصبح 2,22 مليار دولار عام 2019 (أي ما يعادل 50 ضعفاً)، وبما أن غالبية توظيفات المصارف هي إما في الدين العام أو من الودائع لدى مصرف لبنان، فمن السهل الاستنتاج أن جزءاً كبيراً من دخل المصارف هو من الدولة اللبنانية.

● أصحاب المصارف شركاء في الدين الشائن: يعتقد بعض خبراء القانون أن الدائنين مسؤولون تماماً عن دين كهذا، إذا كانوا يعرفون طبيعته البغيضة. فالمقرضون الذين يقدمون قروضاً للحكومة والتي يعرفون أنها فاسدة يساعدون في فسادهم. وبالتالي تتحمّل المصارف وحاكم المصرف المركزي الحالي وحدهما مسؤولية ذلك. ما قام به هؤلاء كان خيارهم الأول عن علم ومعرفة بعواقب ذلك على الخزينة العامة والاقتصاد الوطني. وهم يحاولون اليوم تصوير الأمر للرأي العام كما لو أن المصارف فعلت ذلك مُكرهة، بل فعلته طمعاً واستسهالاً. فهي طمعت بالفوائد السخيّة وقرّرت الإثراء من دون وجه حقّ بنحو 89 مليار دولار حصلت عليها من الدولة كفوائد على الدين العام.

هنا يرى قسم من الخبراء القانونيين المتخصّصين أن مبدأ المسؤولية المشتركة للمدينين والدائنين يقع في صميم أي نظام مالي عالمي منصف. وفي ظل توافر الوضعين في لبنان، أي نظام حكم فاسد، وديون فاسدة، نجد القاعدة الشرعية «الغرم بالغُنم» واجبة التطبيق، فمن يكسب يدفع ويتحمّل نتائج فعله المجرّم بموجب جميع القوانين والشرائع السماوية والوضعية. نعم إنهم شركاء وإنهم مسؤولون عن جرائمهم بحق لبنان واقتصاده وشعبه، فهل من يحاسب اليوم؟ أم للحساب يوم آخر.

*باحث قانوني وأستاذ جامعي

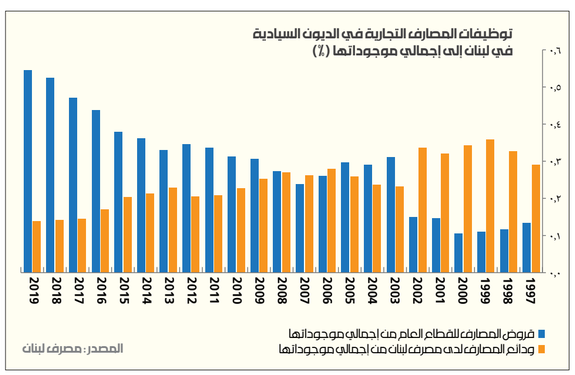

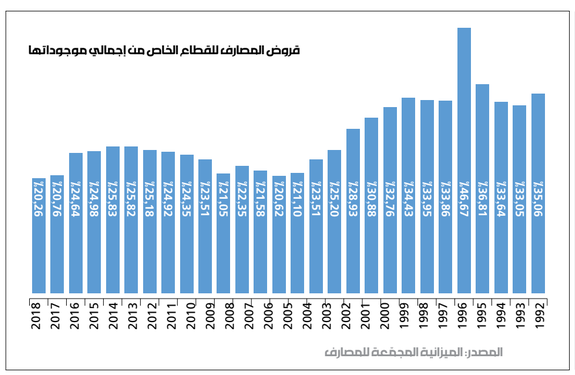

قراءات

مقال

ردود الفعل لا تخلف «نظام نقل مشترك»

علي الزين *

مع رفع الدّعم شبه الكلّي عن المحروقات وتفاقم أزمة النقل، ازداد الحديث عن النقل المشترك باعتباره ردّ فعل طبيعي على النقص في خيارات الانتقال، أي أنه إجراء، ما بمفاعيل محدودة في الزمان والمكان. بينما قطاع النقل هو متجذّر في بنية السكان وقدراتهم الإنتاجية. هو جزء من التخطيط المدني للعقارات والطرقات وأماكن السكن والترفيه والتعليم وأكلاف المعيشة... لذا، إن الاتصالات التي أجراها وزير الأشغال العامة والنقل علي حمية مع السلطات الفرنسية طلباً لباصات توزّع في بيروت وبعض المناطق، إلى جانب تصريحات وزير الطاقة وليد فياض عن دعم السائقين العموميين، قد يكون بداية مهمّة، لكنها قاصرة عن تحديد وظيفة وسائل النقل في النموذج السياسي - الاقتصادي للبنان.

اصطناعياً، صمد نظام النقل في لبنان لنحو 30 عاماً، لكنه انهار. كما انهارت غالبية الخدمات في لبنان. فعلى وقع تقنين استيراد المحروقات وشحّها في السوق، ثم رفع أسعارها الداخلية وارتفاع أكلاف صيانة السيارات وضعف خدمات النقل المشترك، تدهورت قدرة المواطنين على التنقّل بسلاسة. أول ردّ فعل لوزيري النقل علي حمية والطاقة وليد فياض، كان التعامل مع تداعيات رفع الدعم (رفع الأسعار الداخلية للمحروقات) عبر محاولة استحضار باصات من فرنسا، وتقديم دعم للسائقين العموميين. فهل يمثّل ردّ الفعل هذا باباً للتعامل مع أزمة النقل البنيوية، أم أنه مجرّد إجراء سنتنتهي مفاعيله لاحقاً ولن تتمدد في اتجاه تطوير رؤية أشمل لقطاع النقل في لبنان؟

خلال العقود الماضية لم يُؤسّس لوجود النقل المشترك. بل اقتصرت خدماته على تراكم عشوائي لآلاف المركبات على الطرقات تسير بطريقة حرّة بلا ضوابط أو التزامات أو معايير. أما باصات الدولة فهي كانت في حال تناقص متواصل إلى أن بات عددها يقتصر على أقل من 17 باصاً. لذا، فإن استيراد المزيد من الباصات واستعمالها بطريقة عفوية من دون أن تكون جزءاً من خطّة متكاملة، سيفقدها دورها الوظيفي.

يأتي ذلك، في ظل اعتقاد سائد بأن الأزمة ستلزم الناس بتغيير عادات تنقلها وستكثّف استعمال النقل المشترك بدلاً من سياراتها. ورغم أن هذا الأمر صحيح نسبياً، لكن التجارب حول العالم تشير إلى تكثيف استعمال النقل المشترك في ظروف غير عادية، يتركّز في المدن وعند الفئات الشابة والطبقات الفقيرة بسبب عدم وفرة الخيارات أمامهم؛ كلفة السيارة الكبيرة سواء في سعرها أو في تشغيلها وصيانتها هو خارج قدرة هذه الفئات. في المقابل، تعاند الفئات الباقية قبل التخلي عن سيارتها وهذا ما يتماثل مع المشهد اللبناني حيث خصائص العمل والسكان تحتّم استعمال السيارة. يُضاف إلى ذلك أن هناك أسباب سيكولوجية ونفسية تفرض على غالبية الناس عدم التخلّي عن سياراتها بسهولة ومهما اشتدّت الأزمة. كل ذلك يعني أن زبائن الباصات الجديدة هم أنفسهم سيكونون الزبائن السابقين بالإضافة إلى قلّة قليلة من الفئات التي لا خيارات لها. هكذا يصبح الحديث عن استعمال النقل المشترك كردّ فعل محدود تجاه الأزمة، أمراً قاصراً عن التعامل مع حاجات المجتمع الأساسية.

هنا تكمن إشكالية ثانية: غياب استدامة النقل المشترك. هذه الإشكالية موجودة أصلاً لأن السلطة تقدّم النقل المشترك باعتباره وسيلة للفقراء، حصراً، ما يضرب الفكرة من وجود هذا القطاع. نقل مشترك لا يستعمله الغني قبل الفقير، هو نظام فاشل. كما تبيّن من تجارب أميركا ودول الخليج وبعض دول أوروبا الغربية في بدايات القرن الماضي. لذا، يجب الانسحاب من هذه السردية وتقديم مفاعيله لاحقاً ولن تتمدد في اتجاه تطوير رؤية أشمل لقطاع النقل في لبنان؟

خلال العقود الماضية لم يُؤسّس لوجود النقل المشترك. بل اقتصرت خدماته على تراكم عشوائي لآلاف المركبات على الطرقات تسير بطريقة حرّة بلا ضوابط أو التزامات أو معايير. أما باصات الدولة فهي كانت في حال تناقص متواصل إلى أن بات عددها يقتصر على أقل من 17 باصاً. لذا، فإن استيراد المزيد من الباصات واستعمالها بطريقة عفوية من دون أن تكون جزءاً من خطّة متكاملة، سيفقدها دورها الوظيفي.

ما يحتّم أيضاً وجود رؤية متكاملة للقطاع، هو أن النقل المشترك ذو فعالية أعلى ضمن المدن ويربطها ببعض، لكن تصبح هذه الخدمة محدودة جداً وذات فعالية ضئيلة في القرى والبلدات بسبب التوزع العمراني والمسافات وضعف الكثافة. وبالتالي فإن التعامل مع الباصات باعتبارها مخصصة للمدن أمر يعزّز اللاعدالة، علماً بأن التنقل في المدن هو أسهل والخيارات متاحة أكثر (قارن بين التنقل بدون سيارة ضمن بيروت، أو صيدا، أو طرابلس، وبين التنقل في إحدى البلديات، الوزارات الأخرى)، وهذا التضارب هو بطبيعته معطّل. فيكون لهذه الهيئة صلاحيات واضحة ومركزية قرار.

والمستغرب جداً، أن ينطلق الحديث عن هبات أو قروض لشراء الحافلات بينما ما زال قرض البنك الدولي لمشروع الباص السريع بين بيروت وطرابلس وضمن بيروت الكبرى، سارياً (أقلّه رسمياً، في انتظار إقرار قانون مجلس النواب لتحويله إلى البطاقة التمويلية). كنا ننتظر من وزير الأشغال والنقل الجديد، الانطلاق من هذه الخطة لا سيما أنها منجزة ومقرّة للتمويل. كذلك يؤمل من الوزير الجديد أن يبدأ بالحديث عن النقل المشترك الشعبي القائم حالياً (نحو 53 ألف مركبة بين سيارات أجرة، فانات، وباصات). هل سنخلق باصات شعبية للفقراء، وباصات لفئات اجتماعية أعلى، وسنترك السيارات للأثرياء؟ هل سنخلق طبقات من خدمات الدولة للمجتمع؟

لكن ماذا عن دعم السائقين العموميين؟ بدا وزير الطاقة الجديد كأنه يتبنى خطّة اتحاد نقابات سائقي النقل المشترك التي نوقشت مع وزراء المال والنقل السابقين وهي تتضمن إعطاء كل سائق عمومي، يومياً، صفيحة بنزين أو مازوت بسعر مدعوم (البنزين بـ100 ألف ليرة، والمازوت بـ70 ألف ليرة) بالإضافة إلى 500 ألف ليرة شهرياً بدل صيانة. يبدو أن فياض استعجل تبني هذه الخطة لأن الصفائح ستتحوّل إلى تبادلات في السوق الحرّة (السوداء) فضلاً عن أن ثلث قطاع النقل المشترك في لبنان غير شرعي، وجزء كبير من مالكي اللوحات العمومية لا يعملون في هذا المجال، مقابل جزء كبير من السائقين الذين لا يملكون لوحة عمومية بل يستأجرونها.

> **السلطة تقدّم النقل المشترك باعتباره وسيلة للفقراء حصراً**

وتنظيم النقل المشترك (جردة، مواقف، محطات، مسارب) ضمن نطاقها. إنجاح أي خطة للنقل أو لتعزيز النقل المشترك، لا بد أن تأخذ بالاعتبار تكامل وسائل النقل، إذ إن غياب الاستدامة وتعميق اللاعدالة سيعزّز تغييب الحديث عن أشكال النقل الأخرى مثل المشي والتنقل بالدراجة الهوائية.

وحتّى لا نعيد تكرار تجربة باصات «كاروسا» في 1997، فإن الحديث عن المواصفات ليس مجرّد تفصيل. نعتقد أن الحديث عن الباصات المستقدمة من فرنسا يتعلق بباصات مستعملة بسعر منخفض وهذا يستدعي خطّة سريعة جداً لاستقدام أسطول حديث سريعاً. وعلى جانب ذلك الشق التقني: هناك شقّ إداري من الضروري معالجته: إنشاء هيئة ناظمة لقطاع النقل تجنّباً لتضارب الصلاحيات بين الجهات المعنية بالقطاع (الوزارة، مصلحة النقل المشترك، مجلس الإنماء والإعمار، البلديات، الوزارات الأخرى)، وهذا التضارب هو بطبيعته معطّل. فيكون لهذه الهيئة صلاحيات واضحة ومركزية قرار.

* باحث في مجال النقل وعادات التنقل

وجهة نظر

خمسة أفكار لإحياء المصارف «السامّة»

جان سعاده *

ثمن استعادة الثقة أضعاف ثمن الحفاظ عليها. ففي حالة نادرة من الفشل الجماعي لكلّ المؤسسات العاملة في قطاع معيّن، وبعد عقود من الجهد وعشرات ملايين الدولارات التي صُرفت على التسويق والإعلان تحوّلت المصارف اللبنانية إلى علامات تجارية «سامّة»، بفقدانها التام لثقة المودعين والزبائن الذين تحولوا إلى «رهائن» ينتظرون الساعة التي يتمكنون فيها من سحب ودائعهم، والتوقف نهائياً وإلى أجل غير مسمّى عن التعامل مع المصارف الموجودة. وهذا أدّى إلى إحجام عن التعامل مع المصارف والتركيز على «اقتصاد الكاش» مع ما يشكل من محدودية وعدم مرونة.

الأسباب التي أوصلت القطاع المصرفي إلى هذه الحال هي جزء من مشكلة اقتصادية ومالية، أكبر جوهرها سياسات خاطئة قامت على خدمة مصالح المنظومة السياسية والمالية التي حكمت البلد بعد توقف الحرب الأهلية على حساب بناء اقتصاد قوي وفاعل يستفيد من الميزات التفاضلية للبنان واللبنانيين. أمّا الجريمة الكبرى فهي أن من بنى هذه التركيبة كان يعلم أنها آيلة إلى السقوط، وقد حضّر خطة للهروب تضمن مصالح وثروات مجموعة صغيرة من المحظيين وحلقتهم الضيّقة بينما يطبق الفخ الكبير على الناس وودائعهم وحياتهم ومستقبلهم وكل نشاط منتج ثم يُترك التضخم والفقر ليجرفا كلّ شيء، ويمحوا آثار المجزرة.

في ما يلي بعض الأفكار لإعادة الثقة وإحياء قطاع مصرفي فاعل ومحترف يشكّل قاطرة للنهوض الاقتصادي:

1 - ضمان مبدأ عودة كامل الودائع وبعملة الإيداع. فمن دون هذه الخطوة لن يكون هناك عودة للثقة ولا لتدفّق العملات الصعبة. إذ حالياً ولا مستقبلياً، في قطاع قائم على الثقة ثم الثقة ثم الثقة، ولاحقاً الخدمات المصرفية المحترفة. مع الحصول على هذا الضمان الواضح من قبل الدولة اللبنانية بكلّ مؤسّساتها، يمكن أن يُصار إلى التحقّق من مصادر الأموال المحجوزة في المصارف وعملتها الأساسية حين دخولها إلى النظام المصرفي، ونسبة الفوائد التي حصل عليها كل حساب مصرفي وذلك حسب القوانين المرعية (قانون النقد والتسليف وقانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها). كذلك، يمكن أن يصار إلى النظر في جدولة إعادة هذه الودائع على فترة زمنية محددة. كما يجب النظر في مسألة المبالغ الكبيرة التي خرجت من النظام المصرفي اللبناني بطرق استنسابية وتركيبات مالية (ودائع اتمتانية) استناداً إلى معلومات من داخل النظام المالي، بينما استمر المسؤولون في طمأنة الناس ودعوتهم إلى جلب الودائع إلى المصارف اللبنانية، ما شكّل خدعة للموديع العادي وخدمة لقلّة من أصحاب النفوذ المحظيين.

2 - التفاوض مع مصارف أجنبية معروفة ومن بلدان مختلفة، للدخول بشكل وازن في رساميل عشرة مصارف جديدة يتم إطلاقها. ويصار إلى فتح المجال لمساهمين لبنانيين أو مصرفيين حاليين للمساهمة في المصارف الجديدة، وحسب شروط معينة تراعي العدالة، وبعد التأكد من عدم تورّطهم في الممارسات العالية المخاطر والتحويلات المجحفة والانتقائية التي حصلت خلال فترة الأزمة وما سبقها.

3 - خلق سلطة رقابة على القطاع المصرفي مستقلّة تماماً عن مصرف لبنان، ومهمتها حُسن تطبيق القوانين والمعايير المصرفية العالمية. يمكن إعطاء هذه الهيئة دور تطوير القطاع المصرفي وتمدّده خارج حدود لبنان، لتصبح هذه المصارف (للحدود عددها) إقليمية وعالمية يمكنها استيعاب الخبرات اللبنانية الجيدة الموجودة التي ستفد إلى سوق العمل في السنوات المقبلة.

4 - خلق مؤسّسة مصرفية مشتركة من القطاعين العام والخاص تُنقل إليها من المصارف القائمة حالياً، ديون الدولة اللبنانية والمصرف المركزي وديون الأفراد والمؤسسات المشكوك في تحصيلها، لتتم متابعتها وتحصيلها. يكون على كل مصرف أن يوازن حجم الديون المنقولة من موازنته إلى هذه المؤسّسة بتقديمات عينيّة وعقارية، يحصل كل مصرف على حصّة من هذه المؤسّسة بحسب تقديماته. ويُطبّق مبدأ الموازنة بين حجم الديون والأصول المنقولة إلى هذه المؤسسة على مصرف لبنان وعلى الدولة اللبنانية أيضاً مع إمكانية حصر الاستفادة من أصول الدولة والمصرف المركزي بعائداتها من دون إمكانية تسييلها.

5 - تنظيم انتقال تدريجي للمودعين إلى المصارف الجديدة مع قيام هذه المصارف بدورها في الإقراض والاستثمار بهدف تنشيط القطاعات المنتجة المستهدفة (ذكر على سبيل المثال لا الحصر قطاعات التكنولوجيا، اقتصاد المعرفة، الصناعات والزراعات غير ذات القيمة المرتفعة، وغيرها من المجالات).

* خبير متقاعد في إستراتيجيات العلامات التجارية

تترقّب الاسواق المالية الاميركية والعالمية قرار الكونغرس الاميركي بشأن رفع سقف الديون الفيدرالية الذي يضع اميركا أمام خيار الغرق في الاستدانة مقابل قرار تاريخي - غير متوقع - في التوقف عن دفع اصل وفوائد سندات الدين الذي يحملها مستثمرون أميركيون وأجانب

أميركا في مواجهة الدين
رفع السقف vs التخلّف عن الدفع

ماهر سلامة

قبل أسبوعين، أعلنت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، أنه إذا لم يقُم الكونغرس برفع الحدّ الأقصى للاستدانة، قبل شهر تشرين الأوّل المقبل، قد تكون الخزانة مضطرة للتخلّف عن دفع ديونها.

إذا حصل ذلك ستكون سابقة تاريخيّة، إذ لم يسبق للحكومة الأميركية أن تخلّفت عن دفع أيّ من ديونها في أي مرحلة في التاريخ حتى في أسوأ حالاتها، تكون أميركا أمام مرحلة مفصلية من مسار الدين المتضخّم بفعل الإنفاق الكبير على الحروب ورغبة أميركا في تكريس سطوة العنف على العالم عبر ممارسة الحروب. كلفة الحروب كانت باهظة على ميزانيات الحكومة، وفوقها جاءت الأزمة المالية العالمية لتصيب المؤسسات المالية الأميركية في صميمها وتسمّم الاقتصاد الأميركي، ثم أتت أخيراً جائحة كورونا لتُعيد التذكير بضرورة تدخّل الدولة في الاقتصاد وانتشال المؤسسات من الركود. في كل هذه المراحل كانت أميركا تطبع الدولارات وتنفقها بجنون إلى أن بلغت الحدّ الأقصى للاستدانة الذي سمح به الكونغرس للحكومة الأميركية والبالغ 28,5 تريليون دولار، ما يعني أن عليها أن تواجه خيارين: المزيد من الاستدانة، مواجهة عواقب التخلّف عن السداد.

السنة	العجز في الموازنة	أكلاف الحرب	الارتفاع في الدين	الإنفاق العسكري	أحداث هامّة
2002	158$	21$	421$	378	الحرب على الإرهاب
2003	378$	77$	555$	440	قانون التوفيق بين الإعفاء الضريبي للوظائف والنمو
2004	413$	92$	596$	492	الحرب على العراق
2005	318$	107$	554$	533	إعصار كاترينا
2006	248$	123$	574$	558	
2007	161$	169$	501$	589	الأزمة المالية
2008	459$	202$	1,017$	656	إنقاذ المصارف
2009	1,413$	160$	1,885$	705	إنقاذ المصارف: 503 مليار دولار
2010	1,294$	179$	1,652$	738	خفض ضرائب في عهد أوباما
2011	1,300$	171$	1,228$	752	
2012	1,087$	133$	1,276$	725	
2013	680$	99$	672$	679	
2014	485$	102$	1,086$	647	أزمة سقف الدين
2015	438$	81$	327$	633	الاتفاق النووي مع إيران
2016	585$	67$	1,422$	639	الإنتخابات الرئاسية
2017	665$	79$	672$	646	قانون ضرائب الخاص بترامب
2018	779$	70$	1,271$	682	
2019	984$	75$	1,203$	731	
2020	3,700$		4,226$		الإغلاقات بسبب جائحة كورونا، حزم الدعم المالي
2021	3,400$				

المصدر: «كلفة الحرب المموّلة بالدين»، الدين العام وارتفاع الفوائد لفترة للإنفاق على حروب ما بعد 11 ايلول، thebalance.com

* الارقام بمليارات الدولارات

الدين لتمويل «الحرب على الإرهاب»

تسلّم الرئيس الأسبق جورج بوش (الابن) الحكم في عام 2001. من يومها بدأ الارتفاع يظهر بشكل ملحوظ على الدين العام الأميركي. السمة الأساسية في ولايته تكمن في ما يسمّى «الحرب على الإرهاب». ففي حينه قرّر بوش الابن المُضي بحربَي أفغانستان والعراق في عامَي 2001 و2003 على التوالي. كلفة الأنخراط في هاتين الحربين كانت كبيرة على الخزينة الأميركية. وفق تقديرات الباحثة هيدي بيلتير، في دراسة بعنوان «كلفة الحرب المموّلة بالدين: الدين العام والفائدة المتزايدة للإنفاق على الحرب بعد 11 أيلول»، فإن الكلفة بلغت تريليون دولار حتى نهاية عهد بوش. ولكنها كلفة متواصلة استكملها الرئيسان التاليان، باراك أوباما ودونالد ترامب. وحتى عام 2019، بلغت هذه الكلفة نحو تريليوني دولار بحسب بيلتير. طبعاً هذا غير الأكلاف غير المباشرة، مثل الإنفاق العسكري الذي ارتفعت وتيرته بشكل هائل بعد دخول أميركا حروبها في الشرق الأوسط، إذ بلغ هذا الإنفاق بين عامي 2001 و2019 أكثر من 11,5 تريليون دولار.

في عهد بوش ضخّت الإدارة الأميركية دفعتين من خفض الضرائب في شرايين الاقتصاد. الأولى كانت في عام 2001 حين أقرّت سلسلة من التخفيضات الضريبية على مداخيل الأسر بهدف تحفيز الاقتصاد بعد ركود «فقاعة الدوت كوم» التي تعبّر عن انهيار أسعار أسهم شركات التكنولوجيا والإنترنت وخسارة بقيمة تريليونات الدولارات من الاستثمارات. والمرّة الثانية كانت في عام 2003 التي هدفت إلى إرضاء الشركات الخاصّة وخفض الضرائب على الأرباح الرأسمالية وعلى الأرباح الموزّعة وغيرها.

لا شكّ بأن زيادة الإنفاق العسكري وخفض الضرائب أطلقا دورة لا متناهية من العجوزات في الموازنات المتتالية للحكومة الأميركية. بلغ مجموع العجز في ولاية بوش أكثر من 3,5 تريليونات دولار. وفي الوقت نفسه ارتفع الدين الفيدرالي الأميركي من 5,3 تريليونات دولار في بداية عهد بوش إلى 9,5 تريليونات دولار عندما بدأت الإجراءات لمواجهة الأزمة المالية العالمية في عام 2008 قبيل نهاية عهده. وهذا التاريخ شكّل نقطة بداية المرحلة الثانية من مسار الاستدانة الأميركي.

الأزمة المالية عام 2008

بدأت تظهر ملامح الأزمة المالية العالمية في أواخر 2007، ثم تطوّرت لاحقاً إلى واحدة من أكبر الأزمات في التاريخ. كانت الولايات المتحدة المتضرر الأكبر منها، إذ أدّت إلى إفلاس مصارف ضخمة بالتزامن مع انهيارات في السوق المالية. في مواجهة الأزمة، قامت الحكومة الأميركية بإنقاذ المصارف المفلسة بذريعة أنها «أكبر من أن تفلس» واشترت أصولها المسمومة. هذه العملية كلفت الكثير من المال على صعيد الإنفاق الحكومي. ولمواجهة الركود الاقتصادي الذي تلى الانفجار، قام أوباما في عام 2010 بخفض الضرائب ما أسهم في انخفاض إيرادات الحكومة. وقد أبقت الحكومة الأميركية على نهج الإنفاق من أجل تحفيز الاقتصاد في العقد التالي. كل هذا المسار راكم عجوزات هائلة في الميزانيات. بين عامي 2008 و2019 بلغ المجموع التراكمي لهذه العجوزات نحو 9,7 تريليونات دولار. وفي الفترة نفسها ارتفع الدين الفيدرالي الأميركي، من 11 تريليون دولار في نهاية 2008 إلى نحو 23,2 تريليون دولار في نهاية 2019، أي إنه خلال 11 سنة ارتفع الدين العام الأميركي بأكثر من الضعف.

> **بين عامي 2008 و2019 بلغ المجموع التراكمي لعجوزات الخزينة نحو 9,7 تريليونات دولار**

في مواجهة كورونا

في عام 2020 أتت أزمة كورونا لتزيد من مشكلة الدين الأميركي. فبعد التداعيات الاقتصادية التي شهدتها أميركا بسبب انتشار الفيروس، قررت الحكومة، بإدارة دونالد ترامب، أن تواجه الأزمة من خلال تحفيز الاقتصاد عبر ضخّ سلسلة من التداعيات الهائلة على الاقتصاد الأميركي وإلى العالم أيضاً. الصورة الأوضح ستظهر في ميدان المصطلح المعروف بـ«العائد الخالي من المخاطر». هذا العائد هو معدّل الربح أو الفائدة المتوقّع في الأسواق المالية في حال الاستثمار في شيء خالٍ من المخاطر. لنفترض أن هناك سندات دين تعتبر خالية من المخاطر، أي أن سدادها للمستثمرين، مع فوائدها، هو أمر مضمون 100%. لذا تكون الفائدة المتوقّعة منها تساوي العائد الخالي من المخاطر. وفي العالم المالي، لا يوجد هناك ما يسمى استثمار خالٍ من المخاطر كلياً. لكن الغُرف المالي يقول بأن أقرب استثمار ليكون خالياً من المخاطر في العالم هو سندات الدين الأميركية. لذلك في الحسابات المالية، لتقييم السندات أو الأسهم أو ما شابه، يُفترض أن العائد الخالي من المخاطر يساوي العوائد من سندات الخزينة الأميركية. وهذا العائد هو عامل أساسي في الحسابات المالية، تبنى عليه كل التقييمات.

وهكذا تتضح أهمية كون السندات الأميركية «خالية من المخاطر» في عالم المال. لهذا تُعتبر معدلات الفائدة على السندات الأميركية هي معدلات الفائدة الأساسية التي إذا تحرّكت تتحرّك معها معدلات الفائدة التي تزيدها مخاطر، كما تتحرّك معها أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية. لكن، في حال أصبحت سندات الدين الأميركية غير آمنة وتشوبها مخاطر محتملة، فإن هذا الأمر سيجعل العوائد المتوقّعة منها أعلى، ما يعني أن الفوائد عليها سترتفع بفعل العلاقة المترابطة بين المخاطر والعوائد المتوقّعة. ولهذا الأمر تأثير مباشر على كل الأوراق المالية في العالم، سواء كانت سندات سيادية أو للقطاع الخاص أو أسهماً في الشركات. وقد تكون النتيجة انهياراً جديداً في الأسواق المالية الأميركية والعالمية.

وفي المقابل، الخيار الآخر أمام الكونغرس هو المضي برفع سقف الدين عملاً بتوصية الوزيرة يلين. وهي لن تكون المرّة الأولى التي يرفع فيها الكونغرس سقف الدين العام. فقد حدث هذا الأمر تكراراً في العقدين الأخيرين، وحتى قبل ذلك أيضاً. لكن كلام يلين يشير إلى أن هناك نقاشاً جاداً بشأن عدم رفع هذا السقف. فرفعه اليوم يعني هروباً إلى الأمام، من دون معالجة المشكلة الأساسية، التي تضاعفت بعد إجراءات مواجهة الأزمة الاقتصادية التي لحقت بكورونا. كما أنه يعني زيادة حجم الدين بشكل أكبر، سيشتري جزءاً كبيراً منه الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. أي أن ارتفاع حجم الدين يعني تضخّم الكتلة النقدية، وهو ما يحاول الاحتياطي الفيدرالي تداركه بعد الارتفاع الهائل الذي شهدته هذه الكتلة خلال فترة السنة والنصف الأخيرة. فمثلاً ازدادت الكتلة الضيقة (M1) من 4 تريليونات دولار في شهر آذار 2020 إلى نحو 19,4 تريليوناً في شهر تموز الماضي.

22
مرّة
هو عدد الزيادات لسقف الاستدانة في اميركا من 2001 لغاية اليوم

حزم مالية للأسر والشركات. كما أنها قامت بعمليات تسهيل ضريبي لنفس الهدف أيضاً. وبالطبع هذا الأمر كان مكلفاً على خزينة الدولة، التي تكبّدت أكبر عجزين في تاريخ أميركا، ففي عام 2020 سجلت عجزاً بلغ 3,7 تريليونات دولار، وفي عام 2021 بلغ 3,4 تريليونات دولار. وفي هذا الوقت ارتفع الدين الفيدرالي من 23,2 تريليون دولار إلى 28,5 تريليون دولار وهو السقف الأعلى الحالي للدين الأميركي.

«كارثة» التخلّف عن الدفع

لا يزال النقاش قائماً في أميركا بشأن رفع سقف الاستدانة، وإن كانت هناك أرجحية واقعية لرفعه بعد حصول عمليات ابتزاز سياسي ومالي بين الأطراف المحلية. إلا أنه يمكن القول إن الامتناع عن رفع السقف سيدفع الخزينة إلى التخلّف عن السداد. هذا الأمر سيطلق

«إيفرغراند» تهزّ ماسك وبيزوس
عملية مدروسة «تحت السيطرة»؟

هل تمارس الصين عملية تفريغ مقصودة للفقاعة العقارية، أم أن الأمر خارج عن سيطرتها كما يروّج رواد الاقتصاد الحرّ؟ ثمة من يعتقد أن الصين تمارس سيادتها بشكل كامل، أدم توز يقول إنها عملية هدم تحت السيطرة للفقاعة العقارية

300 مليار دولار، هذا هو حجم الدين الذي تحمله شركة «شاينا إيفرغراند غروب» الصينية التي تعمل في مجالات العقارات والسيارات الكهربائية والخدمات الصحية ومنتجات استهلاكية متنوّعة. هذا الدين محمول من شركة واحدة لم تعُد قادرة على الإيفاء باستحقاقاته. ملامح هذه الأزمة بدأت تظهر قبل نحو ثلاثة أشهر حين خفضت وكالات التصنيف الدولية التصنيف الائتماني لهذه الشركة التي اضطرت أن تقوم بإجراءات استثنائية لتسديد بعض المستحقات عليها فضلاً عن إجراءات أخرى تعبّر عن أزمتها.

«إيفرغراند» لديها استثمارات محلية هائلة، لكنها ترتبط مع العالم الخارجي عبر قنوات استثمارية وعبر بورصة هونغ كونغ. لذا، فإن تداعيات إفلاسها ستكون دولية. فقد تبيّن أن أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية انخفضت بعد انكشاف احتمال توقف الشركة عن الدفع. وبلغت خسائر أغنى 500 شخص في العالم نحو 135 مليار دولار بسبب التراجع في الأسواق. وقد كان مالك شركة تيسلا إيلون ماسك، أكثر المتضررين إذ خسرت محفظته الاستثمارية نحو 7,2 مليارات دولار، وجاء بعده جيف بيزوس الذي خسر 5,6 مليارات دولار.

كان لافتاً أن السلطات الصينية طلبت من الحكومات المحلية في 23 أيلول لتجهيز نفسها للسقوط المحتمل للشركة، وتبع ذلك انهيار كبير في أسعار العقارات في الصين ثم في أسواق الأسهم التي تأثّرت بسبب المخاوف من تداعيات سقوط هذه الشركة. فمن الواضح أن السلطات الصينية قرّرت عدم إعطاء الشركة حزمة إنقاذ لمنع فشلها. وما يفسّر هذا الترابط بين أزمة «إيفرغراند» والأسواق المالية العالمية، هو حجم الأموال الغربية التي تذهب للاستثمار في الأسواق المالية الصينية. فخلال 15 شهراً وصولاً إلى حزيران 2021، استثمرت أموال غربية قُدّرت بنحو 527 مليار دولار في أسهم الشركات الصينية.

> **تشبيه أزمة «إيفرغراند» بما حدث مع «ليمان براذرز» الذي فجّر الأزمة المالية العالمية، يفتقر إلى الدقّة**

تشبيه أزمة «إيفرغراند» بما حدث مع «ليمان براذرز» الذي فجّر الأزمة المالية العالمية، يفتقر إلى الدقّة. بحسب الباحث أدم توز، فإن هناك فوارق عدّة بين الحالتين: القطاع المصرفي الصيني مدعوم من قبل الحكومة الصينية، وهذا يقلّل من المخاطر التي يتعرّض لها القطاع بسبب فشل الشركة العملاقة وتدهور وضع قطاع العقارات معها. كما يصف توز هذا الحدث بأنه «عملية هدم مسيطَر عليها» من قبل الحكومة الصينية. إذ إن بكين تفعل ما كان النقاد يطلبون منها أن تفعله منذ فترة، أي تفريغ فقاعة العقارات. إنها تفعل ما لم يفعله الغرب في 2007-2008، أي استخدام التدخل التنظيمي لإدارة الهبوط الصعب من دون حدوث انهيار مباشر. فالحديث عن الفقاعة العقارية في الصين يدور منذ سنوات عديدة، والجميع كان ينتظر أن يحدث، وبمجرد أن تسمح الصين لشركة مثل «إيفرغراند» بالسقوط من دون أن تتدخّل بشكل مباشر أو غير مباشر، مع العلم بوطأة هذا الحدث على السوق المالية الصينية، فهذا يشير إلى أنها لا تمانع حدوث هذا السقوط.

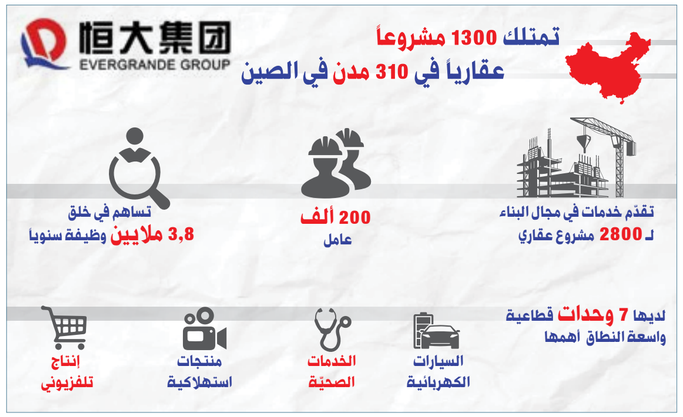

رسم بياني

انخفاض محدود في كلفة الإنترنت حول العالم

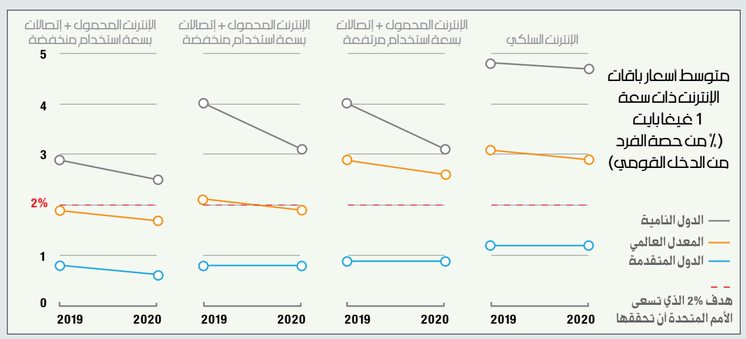

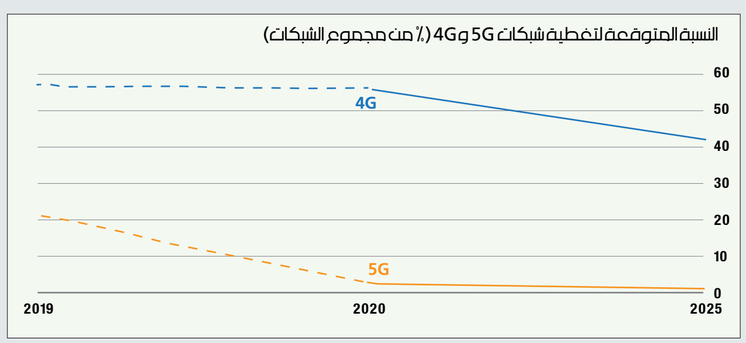

5,2 مليار شخص كانوا قادرين على الحصول على حزمة إنترنت أساسية بسعة 1 غيغابايت عبر أجهزة الهواتف المحمولة في نهاية عام 2020. وفق تقديرات شركة Oxford Analytica فإن هذا العدد من الأشخاص يتوزّع على 43 دولة تصنّف ذات دخل منخفض ومتوسط. ويعود هذا الرقم المرتفع من الأشخاص القادرين على الحصول على هذه الخدمة إلى الانخفاض في كلفتها. إلا أن ما يسمّى بالمدمج الرقمي الكامل لا يزال بعيد المنال عن سكان دول الدخل المنخفض والمتوسط. وسيؤدي انعدام المساواة في الثروة داخل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى توسيع الفجوات الرقمية بين أولئك الذين يستطيعون وبين الذين لا يستطيعون تحمل كلفة الإنترنت عالي السرعة.

والمدمج الرقمي الكامل لا يعني فقط الوصول إلى حزم الإنترنت الأساسية، بل أيضاً الوصول إلى خدمات الإنترنت التي تحتاج إلى سعة بيانات بحجم ضخم، مثل الرعاية الصحية والتعليم والأعمال التجارية عبر الإنترنت. وهذه الخدمات لا تزال كلفتها مرتفعة، لذا، فإن الحصول عليها في البلدان المذكورة ليس أمراً متاحاً لشريحة كبيرة من الناس. فالكلفة الحالية لا تزال أعلى بكثير من الهدف الذي حدده الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو أحد الوكالات التي أنشأتها الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان هذا الاتحاد حدّد هدفاً أن يكون سعر كلفة حزم 2 غيغابايت يساوي 2% من حصّة الفرد من الدخل القومي، إلا أن كلفة حزم الإنترنت الأساسية ذات النطاق الواسع (data-only mobile broadband) ما زالت مرتفعة.

وبحسب التقرير، فإن متوسط نصيب الفرد من استخدام البيانات، سيتراوح بحلول عام 2026 بين 49 غيغابايت شهرياً في أميركا الشمالية و8,9 غيغا فقط في أفريقيا، جنوب الصحراء. وفي المقابل قد تعود أكلاف الإنترنت إلى الارتفاع إذا حاول مقدّمو الخدمات استرداد نفقاتهم الرأسمالية المرتفعة على اتصالات 5G عن طريق رفع الأسعار.

ويذكر التقرير أيضاً أن استثمار الصين في شبكات الجيل الخامس يتجاوز جميع الاقتصادات الناشئة والنامية، ما يعد بازدهار مستدام في اقتصادها الرقمي. كما أن أفريقيا، جنوب الصحراء، هي الأكثر احتياجاً لتوسيع البنية التحتية للإنترنت فيها، ولكنها أقل منطقة تمتلك القدرة الاستثمارية في هذا المجال كما في المجالات الخرى.

مقال

حكومة تقطيع الوقت

زياد حافظ *

... وأخيراً ولدت الحكومة، وأتت ببيان وزاري يعكس طريقة تشكيلها ودورها الوظيفي. فهي عبارة عن تقاطع مصالح خارجية مع مصالح داخلية كانت السبب الرئيسي للانهيار الاقتصادي والمالي الذي مرّ به لبنان. ومن الواضح أن البيان الوزاري تجاهل كلّياً الأسباب التي أدّت إلى الانهيار، لأن تكوين هذه الحكومة يعود للسلطة القائمة التي كانت المسؤولة الأولى عن الانهيار. هذا يعني أننا لم نتوقع من الرئيس نجيب ميقاتي أن يكون رأس حربة في مقاربة الأزمة - التي كان شريكاً في صنعها لفترة غير قصيرة. وإذا غاب عن البيان الوزاري مقاربة أسباب الأزمة، فإن «الحلول» التي يعرضها لا تعكس إلا مصالح القوى الفعلية والفاعلة في لبنان التي كانت وما زالت مسؤولة عن الكارثة التي وقعت.

تبدأ الفقرة المتعلقة بـ«الحلول» المقترحة، بكلمة «تداركاً» للانهيار المالي والاقتصادي، ما يدلّ على أن الأزمة هي «مالية» أولاً، واقتصادية ثانياً، بينما الواقع هو أن الأزمة هي اقتصادية سياسية تبلورت في انهيار مالي كان مرتقباً منذ 1993. وكلمة «تدارك» توحي بأن المشكلة قد تكون افتراضية محتملة وليست واقعة كما هو الحال، أي أنه يجري التعامل معها، في الحدّ الأدنى والأقصى، لتخفيف وطأتها فقط.

صحيح أن البيان الوزاري نال ثقة مجلس النوّاب، ولكن مجلس النوّاب هو جزء أساسي من المشكلة، أي كان شريكاً في صناعة الأزمة، فكيف يمكن لشريك كهذا أن يقرّ بـ«خطة» للخروج من الأزمة التي سبّبها بتقاعسه في مهامه الرقابية طيلة العقود الثلاثة الماضية وموافقته على استدانة غير مشروعة؟ لا نرى أن هذه الحكومة ستكون هي الحلّ. لا آمال معقودة عليها. القيمة الوحيدة لهذه الحكومة تكمن في وجودها الذي يُنهي فصلاً أساسياً من خطة بومبيو لتدمير لبنان القائمة على تعميم الفراغ السياسي في لبنان. أكثر من ذلك لا يمكن أن نتوخّى إنجازاً يُذكر. وللإنصاف، يمكن القول إن الحكومة لم ترد أن تلتزم بسقوف قد تكون عاجزة عن تحقيقها لأن موازين القوى الداخلية والعربية والإقليمية والدولية قد لا تسمح لها بأي مبادرة نوعية على الأقل حتى الانتخابات المقبلة في السنة القادمة.

خطة الحكومة «التداركية» للأزمة المالية والاقتصادية هي في 10 نقاط: النقطة الأولى واللافتة هي «استئناف التفاوض الفوري مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى خطة دعم من الصندوق تعتمد برنامجاً انقاذياً قصير ومتوسط الأمد ينطلق من خطة التعافي بعد تحديثها مع المباشرة بتطبيق الإصلاحات في المجالات كافة والتي باتت معروفة ووفقاً للأولويات الملحّة وبما يحقق المصلحة العامة، والعمل على إنجاز الخطة الاقتصادية والالتزام بتنفيذها مع مصرف لبنان بعد إقرارها من قبل الحكومة» (انتهى الاقتباس).

هذه العبارة وسائر النقاط التسع الواردة في البيان تستدعي الملاحظات الآتية:

- الملاحظة الأولى، أنها إعجاز ملحوظ في الالتباس والابهام. فهي تقول الشيء وعكسه في آن واحد. تتكلم عن «تدارك»، أي أخذ خطوات احترازية لإيقاف الانهيار (كيف يمكن «تدارك» أمر أصبح واقعاً؟) بينما تعرض خطوات ظاهرها هيكلي وجذري وليست احترازية قد تؤدّي إلى المزيد من التدهور. فاستئناف الحوار الفوري مع صندوق النقد للحصول على دعم منه لخطة ما زالت غير موجودة أو تعتمد خطة للتعافي لم تحدّدها بعد بشكل واضح (خطة حكومة الرئيس حسان دياب أو خطة الرئيس سعد الحريري؟) ومن بعد «تحديثها». فما هو «التحديث» الذي تقصده الحكومة الجديدة؟ هل هو إلغاء للإيجابيات القليلة التي كانت موجودة في خطة الرئيس دياب أو هناك إضافات وما هي؟ لا نريد في هذه المقاربة الدخول في سجال حول جدوى التفاوض مع صندوق النقد و«الثمن» الذي سيدفعه اللبنانيون من جرّاء ذلك التفاوض بل نكتفي بالإشارة إلى عدم الوضوح لما ستقدم عليه الحكومة الجديدة.

- الملاحظة الثانية هي أن الشريك الفعلي لتنفيذ الخطة كما جاء في البيان هو مصرف لبنان. فبعد كل ما حصل وكل ما كتب عن الموضوع وبعد كل التناقضات التي خرجت من إجراءات مصرف لبنان ليس هناك مساءلة ومحاسبة له وكأن مصرف لبنان غير مسؤول عما جرى؟ البيان يجعل من مصرف لبنان شريكاً في تنفيذ الخطة، وهذا لا يجوز إلاّ بعد محاسبة المسؤولين عن السياسات الخاطئة والمدمّرة التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه. كيف يمكن أن يؤتمن طاقم مصرف لبنان من مجلس مركزي وهيئة الرقابة على المصارف والحاكمية بحد ذاتها على تنفيذ الخطة التي عارضها مع جمعية المصارف اللبناني؟ اللهم إذا كان «التحديث» المرتقب يعني «إلغاء» ما يعترض عليه مصرف لبنان ببنيته الحالية وجمعية المصارف؟

> الحكومة قد تسعى إلى العودة إلى ما قبل 17 تشرين الأول 2019 ما يُريح المصارف اللبنانية ومعها شرائح واسعة من الطبقة السياسية، إنما لا يصب في مصلحة اللبنانيين الذين كانوا يعانون الأمرّين في حياتهم اليومية

- الملاحظة الثالثة هي أن «الخطة» تستدعي أيضاً إعادة هيكلة القطاع المصرفي «حيث يلزم» كما ورد في البيان. نستغرب هذا الإبهام المتعمّد الذي لا يحدّد البيان معايير إعادة الهيكلة وأهدافها ولا منطلقات توزيع المسؤوليات في خسارة الودائع من دون المساس بأرباحها! لم يحدد البيان عدد المصارف المطلوبة ولا عدد المصارف التي ستستهدفها إعادة الهيكلة ولا الدور الوظيفي لها في الدورة الاقتصادية. كما أن البيان لم يتكلّم عن سوء الائتمان الذي ارتكبته المصارف في التعامل مع الودائع ولا مع الخفّة التي وسمت أعمالها في توزيع المخاطر، أو وفقاً للمعايير الدولية والقوانين اللبنانية حول واجب الإدارة الصالحة. ربما هذه قضايا تعتبرها الحكومة تفصيلية لا داعٍ لعرضها على مجلس النوّاب، ولكنها مفصلية في إعادة الهيكلة «تداركاً» للأزمة. بعض التصريحات للوزراء الجدد لا توحي أبداً بالثقة بل تشير إلى الخفة التي يتّسمون بها.

- الملاحظة الرابعة تتبع السابقة وتتعلق بموضوع إعادة هيكلة الدين العام. مجدداً، لا يتجاوز البيان عتبة العنوان العريض من دون تحديد المنطلقات والمعايير، بل يكتفي بهدف تخفيف عبء خدمة الدين العام وعدم تحميل الدولة «أعباء كبيرة». يكتفي البيان بالدعوة إلى التفاوض مع الدائنين من دون تحديدهم، أي المصارف اللبنانية، ومصرف لبنان. لماذا تجاهل البيان ذلك الأمر؟

- الملاحظة الخامسة، هي دعوة الحكومة لمجلس النواب إلى إقرار ما سمي في البيان الوزاري بـ«الكابيتال كونترول» دون التعريف به، إنما ربطه بـ«معالجة الأوضاع المالية والمصرفية التي استجدت بعد 17 تشرين الأول 2019 لا سيما تلك المتعلّقة بتحويل الأموال إلى الخارج ومتابعة تنفيذ القانون رقم 2021/04/08 (استعادة الأموال المتأتية من جرائم الفساد)». إذاً ما هو المقصود بـ«الكابيتال كونترول»؟ لماذا المصطلح الإنكليزي؟ كيف يمكن تحديد «الأموال المتأتية من جرائم الفساد»؟ نعم نرحّب باستعادة الأموال التي نتجت عن الفساد ولكن من يحدّدها وكيف؟ ماذا عن الأموال العائدة للمودعين الكبار والمساهمين الكبار في المصارف والمسؤولين فيها الذين هرّبوا أموالهم إلى الخارج؟ ماذا عن المسؤولين في الإدارة الذين استفادوا من فوائد سندات الخزينة المطعون بشرعيتها وفقاً لدراسات قانونية عديدة كدراسة الدكتور حسين عزّي؟ عدد من الدول الأوروبية أشارت إلى أموال لبنانية في مصارفها ولكن لم تعلم القضاء اللبناني عنها؟ كيف ستتصرف الحكومة بشأن ذلك؟ وهل أن قانون «الكابيتال كونترول» أيضاً يعني استعادة تلك الأموال؟ معظم بنود البيان الوزاري لا تتجاوز سرد العناوين العريضة، وربما هذا ما هو مطلوب منها وكأن الآمال المعقودة على هذه الوزارة محدودة جداً في انتظار ما ستفرزه الانتخابات النيابية القادمة ومن بعدها انتخاب رئيس جمهورية جديد. وكل ذلك مرتبط بالتوازنات الجديدة في الإقليم والمنطقة والتحوّلات على الصعيد الدولي. المهم هو تقطيع الوقت. لكن هذا لا يعفينا من مسؤولية مراقبة أعمال الحكومة التي قد تسعى إلى العودة إلى ما قبل 17 تشرين الأول 2019 وهذا في رأينا مستحيل من جهة وكارثي من جهة أخرى. ما قبل 17 تشرين الأول يريح المصارف اللبنانية ومعها شرائح واسعة من الطبقة السياسية ولكن ليست في مصلحة اللبنانيين الذين كانوا يعانون الأمرّين في حياتهم اليومية.

البيان الوزاري في بُعده الاقتصادي لا يتجاوز الإفصاح عن بعض النوايا وقد لا تكون محمودة لأن الإبهام المتعمّد في قضية إعادة هيكلة الدين العام والقطاع المصرفي هو محاولة لتخفيف المسؤولية عمن تسبّب بالكارثة المالية والاقتصادية. أعتقد أن «تدارك» الأزمة المالية والاقتصادية يبدأ بإعادة هيكلة الدين العام ومعها القطاع المصرفي. لكن ذلك الأمر يتلازم مع توضيح رؤية اقتصادية سياسية متكاملة غائبة كلّياً في البيان الوزاري. المشكلة بدأت بالخيارات التي اتخذت في مطلع حقبة الطائف وفي السياسات التي نتجت منها والتي نبّه وحذّر منها العديد من الخبراء والمسؤولين ولكن تمّ استبعادهم وتهميشهم لمصلحة تلك الخيارات والسياسات التي دمرّت البلد وبرعاية عربية ودولية ومباركة مؤسسات دولية في آن واحد، وفي رأينا بشكل متعمد ومدروس. فالأزمة الاقتصادية والمالية هي أوّلاً وأخيراً أزمة سياسية ومفتعلة كسلاح ضاغط على المقاومة وحلفائها. هي في بُعدها الداخلي أزمة نظام إن لم تكن أزمة كيان وفي بُعدها الخارجي ضمان الأمن والقوّامة للكيان الصهيوني المحتل ومنع أي مقاومة له.

انجل بوليغان ـ المكسيك

*باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي